

شَرْحُ كِتَابِ الْخُذُودِ لِلأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

“ابن قاسم”

المالكى النحوى

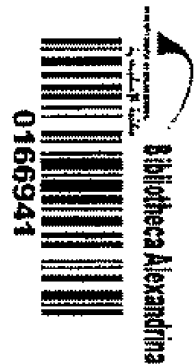
رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ .)

تحقيق

الدكتور : المتولى بن رمضان أحمد الدميى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



قَسْرُ كِتَابِ الْخُدُودِ الْأَبْدِيَّةِ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد

« ابن قاسم »

المالكية القسرية

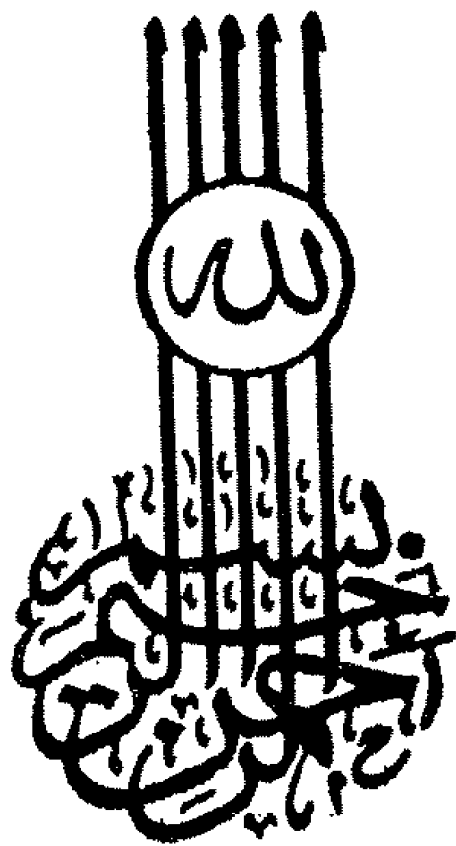
رحمه الله

(المخطوط : رقم ٩٢٠ هـ)

تحقيق

الدكتور : المتولي بن رمضان أحمد التميمي

١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه ، ومن
سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ هذا (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم ، هو الأثر
الثالث الذى نشره - بعون الله تعالى - محققاً ، فى موضوع (الحدود
النحوية) ، بعد أن كان الأثر الثانى هو (كتاب الحدود) للأبدي - الذى
هو المثلّ شرحنا - هذا - وكان الأثر الأول هو (شرح كتاب الحدود فى
النحو) للفاكيهي .

وبتحقيقى هذا الكتاب - (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم -
ونشره ، إتماماً للفائدة - بعد تحقيق (مثنى) ونشره - وإيفاءً بالوعد الذى
قضيتُ به على نفسى بإخراج كل أثر جيّد فى موضوع (الحدود النحوية)

والذى لا أشكّ فيه - كما أرى - : أن هذا الكتاب قد جمع إلى
وجازة لفظه : سعة فى المضمون . وإلى منطقية منحاها : وضوحاً فى العبارة
- وإلى عقلية معتمدية : لغوية فى البيان . وإلى صغر حجمه : عظيمها فى
الفائدة .

وكان العمل فى هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم الدراسة ،
وقسم التحقيق ، ثم قسم الفهارس .

أما (قسم الدراسة) : فتتوزع العمل فيه إلى ثلاثة جوانب :
الجانب الأول : (التعريف بصاحب الكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
النقاط : اسمه ونسبه ، ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهي ، ووفاته .

الجانب الثاني : (التعريف بالكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
النقاط : كيف عرفت هذا الكتاب ، وصيغة هذا الكتاب ، واسم هذا
الكتاب ، وتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه ، وموضوع هذا الكتاب
والقرض منه ، ومنهج هذا الكتاب ، وشخصية الشارح في هذا الكتاب ،
وقدات الكتاب ، والمؤلفات في موضوع الحدود النحوية .

الجانب الثالث : (التعريف بآليات تحقيق الكتاب المحقق) ، وقد
اشتمل على النقاط : دواعي التحقيق ، ومتممات التحقيق ، ومنهج
التحقيق .

وأما عن (قسم التحقيق) : فدونك (منهج التحقيق) لتسترشد منه
لصنيعنا في تحقيق هذا الكتاب .

فأما عن (قسم الفهارس) : فقد صنعت في سبعة فهارس : فهرس
الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس الأقوال المأثورة ،
وفهرس الأعلام ، وفهرس الأشعار ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس
الموضوعات .

وأخيراً : فإني أشهد الله - تعالى - أنني أخلصت لوجهه في هذا
العمل ، فأسأله - سبحانه - أن يغفر لي ما كان فيه من زلل ، وأدعوه -

- ٣ -

رَغْبًا - أَنْ يَجْزِيَنِي - بِفَضْلِهِ - خَيْرَ مَا جَازَى عَنْ عَمَلٍ ، إِنَّهُ وَلَّى ذَلِكَ
وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ ، فَنَعَمْ الْمَوْلَى وَنَعَمْ النَّصِيرُ . وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ .

المنصورة : فى يوم الأربعاء ٣ من رمضان ١٤١٣ هـ

٢٤ من فبراير ١٩٩٣ م

المحقق

-٤-

قسم الدراسات

التعريف بصاحب الكتاب المحقق

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن، بن زين الدين محمد، بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى .

جاء هذا النسب فى ديباجة افتتاح شرحه لكتاب الحدود للأبدي ، الذى هو موضوع التحقيق . وهذا أكمل ما جاء فى نسبه .

وجاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ - ومثله أيضا فى : ٤٣٩٦ : جلال الدين عبد الرحمن بن زيد الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى .

وجاء كذلك فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحوى .
وجاء فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح: عبد الرحمن، ابن قاسم، المالكى .

والحق : أن كُتِبَ التراجم قد صُنَّتْ بالحديث عن هذا الرجل ضناً شديداً، فَشَحَّ ما جاء فيها عنه، إذ لم يتجاوز ذلك اسمه ونسبه - الذى ذكرته - ونسبه هذا الشرح الذى نُحَقِّقُه إليه دون أن تذكر لنا شيئاً عن نشأته وحياته العلمية وغيرها، وعن شيوخه و تلاميذه ، ونحو ذلك مما يلزم فى التراجم، سوى ما جاء فيها من أنه نحوى، ومالكى المذهب، وما جاء فى (معجم المؤلفين): من أن وفاته (بعد ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .

كما أننا لم نعرف شيئاً عن مَبْلَغِه من العلم، ومنزلته بين العلماء،

سوى ماجاء فى ديباجة افتتاح الشرح من عبارات عامة - يُنعت بها أكثر العلماء - تقول: " .. سيدنا ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، المحبر ، البحر ، الفهامة ، قدوة العلماء الاعلام ، وحيد دهره ، وقريد عصره " . وسوى ماجاء أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح، من: "الشيخ، الإمام، العالم، العلامة *.

مؤلفاته :

لم يرد - فيما جاء عن شارحنا من حديث - نسبة شىء من المؤلفات إليه ، سوى هذا الشرح الذى تحقّقه ، فقد نسب إليه فى: (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ ، ٤٣٩٦) و(معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) وترجمة النسخة المخطوطة، وكذا فى أوائل الشرح على لسانه هو . كما يتبين ذلك فيما يأتى من نقول فى المباحث بعدّ .

مذهبه الفقهى :

جاء النصّ على أنه (مالكى) فى جميع الموارد الأربعة التى ورد فيها اسمه، والتى ذكرتها قبل سطور .
ولعلّ : (مالكيته) هذه كانت من بين الأسباب التى دعته إلى أن يشرح (كتاب الحدود للأبدى)، إذ (الأبدى) مالكى أيضاً، كما جاء فى الدراسة الخاصة به .

وفاته :

ذكرت - قبل سطور - أن (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) جاء فيه: أن شارحنا توفى (بعد سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .

[التعريف بالكتاب المحقق]

كيف عرفت هذا الكتاب ؟ :

عرفت هذا الكتاب كما عرفت الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدي) الذى هذا الكتاب شرح له، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضا .

مقصة هذا الكتاب :

هذا الكتاب - كما أشرت فى الأسطر السابقة - شرح لكتاب

الحدود للأبدي

ذَكَرَ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْهُ :

فقد جاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١، ٣٩٦) - عند الحديث عن حدود الأبدي - قوله: "شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى المالكى النحوى" .

وجاء فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم (جلال الدين) نحوى . من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدي" .

كما ذَكَرَ ذَلِكَ أيضًا صاحبه فى أوائله، فقال : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدي" * (١) .

وكما جاء ذِكْرُ ذَلِكَ أيضًا فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح : "كتاب شرح حدود الأبدي للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن ،

(١) انظر : مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه) ص ٢ بترقيم الأصل .

ابن قاسم ، المالكي * .

هذا، وهذا الشرح أحد شريحي عرفتَهما لحدود الأبدى . أما الشرح الآخر، فهو: (التمشية الردادية على الحدود الأبدية): مجهول المؤلف . ذكره : فهرس مخطوطات جامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الجزء الأول - من الطبعة الأولى ١٤٠٣، ١٩٨٣ - : ص ٢٥٩ رقم ١٣٥، (وانظر بيانات أخرى تتعلق به، في : ٢ من (مبحث شروح الكتاب) في الدراسة الخاصة بالمتن) .

اسم هذا الكتاب :

- هناك موارد يمكن أن نستمد منها اسم هذا الكتاب، وماكها :
- ١- جاء في (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : * حُدُود الأَبْدَى في النحو شرحه * . فاعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم هذا الكتاب :
- (شرح حدود الأبدى في النحو) .
 - ٢- وجاء في (إيضاح المكنون : ٣٩٦/١) : * حدود النحو لشهاب الدين الأبدى شرحه * .

واعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :
- (شرح حدود النحو للأبدى) .

- ٣- وجاء في (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : * ... ابن قاسم... من آثاره:
شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدى * . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- (شرح حدود النحو للأبدى) أيضاً .

- ٤- جاء في ترجمة النسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب :

- (كتاب شرح حدود الأبدى) .

- ٥- وجاء في داخل النسخة، في أعلى بعض المحائف اليسرى: (شرح

الحدود فى النحو) .

- ٦- وجاء فى أوائل صُلب الشرح على لسان صاحبه : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى" (١) . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب .
- (شرح كتاب الحدود للأبدى) .

هذه مَوَارد ستة يمكن أن تكون مَدَدًا نستمّد منه اسم هذا الكتاب . وبالنظر إلى الأسماء الستة المرشّحة لذلك، والمذكورة سابقاً - سنختار منها الاسم الأخير (شرح كتاب الحدود للأبدى) ليكون ترجمة لكتابنا هذا الذى نحققه، وذلك لأن هذا الاسم يتحقق فيه مالا يتحقق فى سواه، مما يلى :

- ١- إن هذا الاسم قد جاء فى صُلب الشرح ، فحَصَلَ له من القوّة مالا خفاء فيه
٢- إن هذا الاسم قد جاء على لسان صاحب الشرح، وهو أعرف باسم كتابه .

حتى وإن قلنا: إن هذا - حين جاء على لسانه - كان التمييز عن مضمون كتابه، لا اسماً له . فهذا لا يمنع أن يكون اسماً له أيضاً .

- ٣- إن هذا الاسم يتفق تماماً مع ما اخترناه أيضاً اسماً للّمتن الذى كتابنا شرح له، إذ قد اخترنا - فى دراستنا للمتن لأسباب ذكرناها هناك - أن يكون اسمه: (كتاب الحدود) . والمألوف فى أسماء الشروح - إن لم يُجعل لها اسمٌ خاصّ - أن يكون بإضافة كلمة (شُرح) إلى اسم المتن كما هو .

(١) انظر: مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه) ٢٥٠ بترقيم الأمل .

٤- إن هذا الاسم قد ورد في حديث عن الشرح نفسه ، بخلاف ما جاء في (إيضاح المكنون) ، إذ الحديث فيه أساساً عن المتن لا عن الشرح ، وكذلك فإن الاختلاف في عبارة (إيضاح المكنون) عن المتن في الموضعين (٣٩١/١ ، ٣٩٦) يضعفها عن الاعتبار بها في ذلك . كما أن (معجم المؤلفين) تابع في عبارته لإيضاح المكنون ومتأثر به ، كما هو واضح .

٥- إن هذا الاسم قد اشتمل على اسم صاحب المتن ، بخلاف رقم (٥) . أما عدم اشتمال هذا الاسم المختار على ما يشير إلى موضوع الحدود (النحو) (كما في : ٥٠٣، ٢٤١) ، فسيغنى عنها - على نحو ما - كلمة (النحو) في وصف الشرح .

هـ هذا ، وُسِّعَ الاسم المختار سابقاً للكتاب بنسبه إلى صاحبه أَخْذاً مِمَّا جاء في (ديباجة افتتاح الشرح) ، وفي ترجمة مخطوطة الشرح ، وفي إيضاح المكنون - لتكون ترجمة الكتاب وصاحبه على النحو التالي :

شَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ لِلْأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

* ابن قاسم *

المالكى النحوى

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ)

توثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه :

يؤكد نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه أمور :

١- مجيئه منسوباً إليه في (إيضاح المكنون)، إذ قال (٣٩١/١) : "حدود الأبدى في النحو شرحه : جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى، المتوفى سنة".

وقال (فى : ٣٩٦/١) : "حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى.... شرحه: جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم ، الجلالى ، المالكى النحوى " .

٢- مجيئه منسوباً إليه فى (معجم المؤلفين : ١٨٦/٥)، إذ قال : " عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين - نحوى - من آثاره : شرح حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى " .

٣- مجيئه منسوباً إليه فى ترجمة النسخة المخطوطة، إذ جاء فيها : "كتاب شرح حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن، ابن قاسم المالكى " .

٤- التصريح بتلك النسبة فى أوائل الشرح، إذ جاء فيه : "قال ... عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى سألتى فيه بعض الأعزّة علىّ، فلم يَسْتَنِي مخالفته،....".

٥- توافق العبارة التى أوردها (إيضاح المكنون) من أوّل الشرح مع ما هو مذكور فى أول (مقدمة الشرح) .

جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : ".... أوّلُه : نحمد الله رافع

قَدَّرَ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِعِبَادَتِهِ* . وفى (١/٣٩٦) : "...أوله : الحمد لله رافع
قدر من نصب نفسه لعبادته* .
وعبارة الموضع الثانى هى المذكورة بحروفها فى أول (مقدمة الشرح) .

موضوع هذا الكتاب، والغرض منه :

الكتاب - كما هو واضح من اسمه، ومؤكّد من واقعه - فى
موضوع: الحدود النحوية، يشرح فيه صاحبه (كتاب الحدود) للأبدى .
وقد بيّن صاحبه فى أوائله الغرض منه، إذ قال: "هذا شرح على (كتاب
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى - : يَحْلُ الفاعله،
ويُبيّن مراده، ويوضح مُشكيله، ويفتح مُعلّقه... ورجوت به نفع
المبتدئ، وتذكّرة المتهى* .

منهج هذا الكتاب :

يتلخّص منهج هذا الكتاب فى شرحه لكتاب الحدود للأبدى ، فى
النقاط الآتية :

١- سارّ الكتاب فى شرحه للمتن المذكور على طريقة (المرج) . بمعنى:
أن الشارح يُدخِل بين كلماته وكلمات المتن ليكوّن فى النهاية أسلوباً
واحداً .

ولكن يبدو أنه لم يلتزم بهذه الطريقة التزاماً صارماً، إذ قد
يجنح إلى الطريقة الأخرى فى بعض المواضع، وهى: أن يسوّق نصّ
المتن على حدة، ثمّ يتبعه بنص الشرح على حدة أيضاً .

٢- سار فى شرحه لحدود المتن بطريقة منطقية تتمثل فى إدخال بعض
الأشياء وإخراج بعض الأشياء بالقيود المذكورة فى التعاريف .

٣- مُشْيوع التَّمات المنطقية فى الشرح، من : الإدخال والإخراج بقيود التعريف - كما ذكر فى رقم ٢ - والحديث عن الحَدِّ والخاصة والفرق بينهما والإطراد والأنعكاس فيهما، والأفراد والماهيات، والكليات والجزيئات، والقوة والفعل، ودلالة الالتزام، وغيرها .

٤- إتِّكاه الشارح على العقل - يتمثل ذلك فى: ترتيب أسلوبه، وإيراد الشِّبِّ والإجابة عنها، وبعض استدلالاته .

٥- اعتماده الأسلوب المَوْجَزَ المَرَكَّزَ . وقد صرَّح هو بذلك فى أوائل الشرح، إذ قال : "وجانبُ فيه التطويل المَيْلُ، والاختصار المَيْلُ، قصداً إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وتحذراً من عدم الإقبال عليه بالعموم".

٦- قد يفتر بعض الألفاظ اللغوية (كُوشَكَانَ، وَصَه، وَتَفَيْسَ، وغيرها) أو يعرب بعض ما فى المتن (انظر : ما بإزاء هـ- ٢٥ ص ١٨، هـ- ١٧ ص ٢٠ - بترقيم الأصل) .

٧- قد يورد بعض المصطلحات المترادفة (انظر: ما بإزاء : هـ- ٦ ص ٤، هـ- ٨ ص ٥)، وقد يشير إلى مقارنات بين بعض المصطلحات (هـ- ٤ ص ٤، هـ- ٧ ص ٤) .

٨- قد يتعرض لأسباب ترتيب بعض المباحث أو المسائل (انظر : ما بإزاء هـ- ٩ ص ٢، هـ- ١ ص ٣، هـ- ١٢ ص ٥، هـ- ٤ ص ٦، هـ- ٧ ص ٦) .

٩- أورد عدداً من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، بلغت (٢٦) شاهداً .

كما أشار إلى بعض القراءات (هـ- ٩، ٧ ص ١٢، هـ- ٤ ص ٢، هـ- ٤٨ ص ٢١)، وإلى بعض اللهجات (هـ- ٢ ص ١٢، هـ- ١١ ص ١٨) .

١- أورد عدداً من الحدود لبعض المصطلحات التي اقتضاها الشرح، أو لبعض المصطلحات التي ذكرها المصنف دون أن يُعرّفها كالمفاعيل . ولذا بلغت حدود الشرح (٨٨) حَدّاً، على حين أن حدود المتن (٥٢) حَدّاً . كما أنه قد يورد أكثر من حد لمصطلح واحد (كما في الحدين : ٣٣، ٣٢) .

١١- يشير إلى مقارنات : بين المصنف وابن هشام (هـ ١١ ص ٣) وبين المصنف وابن الحاجب (هـ ٢٢ ص ٤) وبين المصنف وغيره ممن لم يستهم (هـ ٦ ص ١١، هـ ٢٦ ص ٢١) . كما جاء ذِكر للعلماء - زيادة عن المواضع السابقة - : ابن هشام (هـ ١٥ ص ١١) وابن الحاجب (هـ ٢٣ ص ٩، هـ ١٨ ص ١١)، وابن مالك (هـ ٦ ص ١٣) .

١٢- ينقل عن النحاة السابقين : كإبن هشام، وابن الحاجب، وغيرهما ممن لم يسهم . كما نُقل عن الكوفيين (هـ ٣٠ ص ١٧) . وتأتى الاخفش دون أن يصرح باسمه (هـ ٢٧ ص ٢٠) .

١٣- أورد بعض المسائل الخلافية وأخذ فيها برأى دون أن يصرّح بأن في المسألة خلافاً، كما أورد بعضاً آخر منها مع التصريح بأن في المسألة خلافاً .

فمن البعض الأول: (ما جاء بإزاء : هـ ١٣، ٢٥، ٢٧ ص ٣، هـ ٦، ٧ ص ٤، هـ ١٦ ص ٥، هـ ١٣ ص ١٠، هـ ٢٠، ٧ ص ١٣) .

ومن البعض الثانى : (ما جاء بإزاء : هـ ٢٣، ٢٤ ص ٩، هـ ١٧ ص ١٠ إلى آخر المبحث، هـ ١٦ ص ١١، هـ ٤ ص ١٢، هـ ١٥، ١٦ ص ١٣، هـ ٢-٣ ص ٤، هـ ٢٠، ٢١، ٢٦ ص ١٧، هـ ٢٣-٢٤ ص ١٨، هـ ٤٤، ٤٥، ١٧ ص ٢١، هـ ٢٤ ص ١٦، ٢٦ ص ٢٤ ص ٢٧)

١٤- له على بعض مواضع من المتن تَنظَرُ (انظر : ما جاء بإزاء هـ١٧، ص٣، هـ١٦، ١١ ص٥، هـ١٥ ص٨، هـ٢٤ ص٩، ما بعد هـ١٥ ص١٠، هـ١٣، ١٤، ١٥ ص١٢، هـ١٧ ص١٧، هـ٢٦ ص١٩، هـ٨ ص٢٤، هـ٥ ص٢٥) .

١٥- قد يشير إلى بعض نُسَخِ المتن (مثل ما بإزاء : بعد هـ٥ ص٦، هـ١٦، ص١٦) .

١٦- قد يُدافع عن المصنف (انظر : ما بإزاء : بعد هـ١٥ ص٩، بعد هـ١٥ ص١٠، هـ١٧ ص١٠، هـ١٤ ص١٢، هـ٣ ص٢٠) .

١٧- وأخيراً : سارّ الشارح في عرضه لحدود المتن سيرة صاحب المتن، في سردها على الولاء، دون أن يذكر لذلك أبواباً أو فصولاً ونحو هذا .

شخصيّة الشارح في هذا الكتاب :

تبدو شخصيّة الشارح في عدّة أمور: ترتيب أسلوبه ترتيباً عقلياً، وإيراده بعض الشّبّه ثم الإجابة عنها، وبعض استدلالاته وتوجيهاته، ومقارناته بين المصنف وغيره، وحرية في الأخذ بمن يشاء من العلماء بصريّين وكوفيّين، وإيراده بعض المسائل الخلافية أخذاً فيها برأى، ونظراته الموجهة إلى المتن ، ودفاعه عن المصنف في بعض المواضع، ثم إضافة بعض الحدود على ما في المتن .

هَنَاتِ الْكِتَاب :

من المسلّم به أن الكمال ليس من صفات أعمال البشر ، ومن هنا : يمكن القول بأن هذا الكتاب جيّد في بابه، مادّمتما لم نقف له على ما يعرّج صَقْو هذه الجودة سوى ما أشرنا إليه في (هـ١٢ ص٢) مع كون ذلك لم يسلم لنا من كل وجه .

المؤلفات في موضوع الحدود الحوية :

وقفتُ إلى الآن على خمسة عشر مؤلفاً في موضوع (الحدود التحوية) تحدثتُ عنها في قسم الدراسة لكتاب (الحدود) للأبدى، الذي هو المتن لهذا الشرح، فانظرها هناك .

[التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق]

دواعي التحقيق :

دعا إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره ما دعا إلى تحقيق ونشر الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدى) الذى هذا الكتاب شرح له ، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً . ينضاف هنا : أنه بتحقيق (الشرح) بالإضافة إلى تحقيق (مثنى) تتم الفائدة .

مُعْتَمَد التحقيق : لم نقف لهذا الكتاب (شرح كتاب الحدود) لابن قاسم - رغم البحث - إلا على نسخة مخطوطة واحدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة . بيانها كما يلى :

النسخة : بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (١٩٥٠ نحو - ميكروفلم ١٦٤١٥)

وعدد صحائفها (٢٨) صحيفة ، من القَطْع المتوسط ، فى كل صحيفة (٢٥) سطرا، وفى كل سطر (١٥) كلمة تقريبا . والنسخة : مُرَقَّمة بالورقات . وهي : من وقف محمد الكفوى على (علماء جامع الأزهر - طلبة العلم بجامع الأزهر) برواق الأروام .

وجاء بالصحيفة الأولى منها ما يلى :

١- اسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه - بالسطر الأول فى أعلى الصحيفة - هكذا : (وقف محمد الكفوى على

علماء جامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام) . ثم يلي ذلك :
٢- اسم الكتاب وصاحبه - فى أربعة أسطر - هكذا : (كتاب شرح
حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن - ابن قاسم
المالكي - رحمه الله) . ثم يلي ذلك :

٣- بيانات الكتاب الرقمية بالدار . هكذا : ١٥٩٠ نحو ، ١٩٣٣/٤٢٧٥ . ثم
يلي ذلك :

٤- خاتم الدار : بيضاوى الشَّكْل - جاء فيه : (دار الكتب المصرية -
١٣٤١ ، ١٩٢) . ثم تكرر هذا الخاتم مرة ثانية فى نهاية النسخة بعد الخاتمة .

والنسخة : ليس بحواشيها ما هو أجنبى عنها ، سوى تعليقة يسيرة
على جانب الصحيفة (١٦) ، أشرنا إليها فى (هـ) منها - وسوى عبارة
الوقف التى ذكرناها سابقاً ، إذ لا تكرر - بعد المرة السابقة - (٨)
مرات فى أعلى بعض الصحائف اليسرى ، مع اختلاف يسير فى بعضها -
وسوى اسم الكتاب ، إذ تكرر - بعد المرة السابقة - (٢) مرتان ، فى
أعلى بعض الصحائف اليسرى هكذا : (شرح الحدود فى النحو) .

والنسخة : مُعَقَّبة بكتابة أول كلمة فى الورقة فى ذيل الورقة التى
قبلها .

وناسخها : حجازى ابن الحاج عمر النهوانى - كما جاء فى ديباجة
خاتمة النسخة .

وتاريخ تمام نسخها : فى يوم الأربعاء ، ثالث شهر رمضان ، سنة
٩٨٠ . كما فى ديباجة الخاتمة .

وخطها : نسخى معتاد - عدا الترجمة فبالثلث - واضح ليس بها
شكل - ولعل كلمات (المتن) مكتوبة بالحمرة ، إذ تبلى - فى المصورة -

أقل ظهوراً من كلمات (الشرح) .
ورسمها : على الجادة ، إلا في كلمات قليلة جداً .
ومالك النسخة : الشيخ عبد الباسط ابن محمد الفرضى . كما جاء
بالخاتمة أيضاً .

وجميع ما بالنسخة : بخط ناسخ واحد . وهي مُقابلة بأصلها ، كما
تشير عبارة (بلغ مقابلة) في آخرها .
وفي المخطوطة : عقب كتابنا هذا : رسالة تقع في (٦) صحائف ،
ترجمتها (رسالة في آما - منقولة من حاشية المتن على (كذا) السيوطي)
وليس فيها ما يشير إلى صاحبها . وناسخها : هو ناسخ كتابنا .
وواقعها كذلك . وتاريخها : ثلثي عشر شوال ، سنة ٩٨٠ . وجاء في
آخرها : "ملكه من فضل ربه العلي عبد الرحمن البهوتي الحنبلي ،
بالاستكتاب ثلثي عشر شوال ، سنة ثمانين وتسعمائة" . فلعله قد ملك
المخطوطة بأجمعها في هذا التاريخ .

منهج التحقيق :

كان منهجى فى التحقيق على النحو التالى :

١- لما كان المؤلف لم يجعل لكتابه أبواباً ولا فصولاً - كما أشرت إلى
ذلك عند الحديث عن منهج الكتاب - وإنما سار فى شرحه لحدود
المتن سيوة صاحب المتن ، فى سردهما على الولاء ، فقامت أنا - تيسيراً
على القارئ - بإضافة عنوان لكل مبحث ، ووضعته بين قوسين مرتبين
للإشارة إلى : أن ما بينهما أجنبى عن الأصل .

٢- وضمت رقماً جانبياً بإزاء كل حدة ، رغبةً فى حصر هذه الحدود .

٣- تقويم نص الأصل : بتصويب بعض الألفاظ ، وإضافة بعضها ، أو بعض

العبارات ، أو تقديم كلمة أو عبارة على أخرى . مشيراً إلى ذلك في الحواشى ، وواضحاً ما زِدْتُهُ على نصِّ الاصل بين قوسين مربعين ، مع الحرص على بيان مُستند كلِّ ما صنعت فى الحواشى .

٤- جَهِدْتُ جَهِدِي فى ضبط النص ، حتى كان من نصيب بعضه الضبط التام . وفى استخدام علامات الترقيم ، والعناية بالشكل التنظيمي للكتاب ، وإعطائه ما يستحقه فى الطباعة .

٥- وَقَفْتُ نَقُولُ الكتاب بذكر مصادرها فى الحواشى ، كُلِّمَا أمكن ذلك ، كما وثقت من الاحكام الواردة فى ما يحتاج إلى توثيق من المصادر المعتمدة لذلك . ، فى الحواشى .

٦- مَثَلْتُ لِمَا احتاج فى الكتاب إلى تمثيل ، وفُتِرَتْ من الالفاظ فيه ما كان فى حاجة إلى تفسير ، وعُزِّفَتْ ما ورد فيه من الاعلام .

٧- أَشْرَتْ فى الحواشى إلى بعض المسائل الخِلاقيَّة التى جاءت فى الكتاب .

٨- أَشْرَتْ إلى الأشياء التى تبدو غريبة عن موضوع الكتاب وهو الحدود ، مَحْيِلاً فى ذلك على ما ذَكَرْتُهُ فى حواشى المَثْنِ المستقل (كتاب الحدود للأبدى) بتحقيقنا .

٩- اسْتَعَنْتُ فى بعض المواضع بالمتن المستقل : للتصويب ، أو المقارَنة .

١٠- أَشْرَتْ إلى ما جاء قليلاً على حواشى النسخة أجنبيّاً عن الكتاب .

١١- جعلت كلَّ صحيفة من الاصل - والتى رقمها مكتوب على جوانب المطبوع - وحدة مستقلة بالنسبة لأرقام الهوامش ، بحيث تبدأ الهوامش معها برقم (١) وتتابع حتى نهايتها . واعتمدت على ذلك عند الإحالات .

١٢- وَقَفْتُ عند كثير ممّا جاء فى الكتاب ، فَأَشْبَعْتُ - فى الحواشى -

القول فيه إشباعاً ، بما قد يظنّ البعض أنّ في ذلك إطالةً وخروجاً عن شرط التحقيق . ولى في هذا الموضوع كلمة أحبّ أن أقولها هنا لمناسبتها لما نحن فيه ، فأقول :

التحقيق - كما أرى - وإن كان ينصرف أولاً وبالذات إلى إخراج نصّ الكتاب المحقّق سليماً صحيحاً كما وضعه صاحبه أو يكاد - إلّا أن الإنسان قد يجد نفسه مضطراً إلى الوقوف عند بعض المسائل والتعليق عليها :

بما يوضح مبهماً ، أو يفصل مجملاً ، أو يكمل ناقصاً ، أو يوثق مسألة ، أو يكشف عن مآخذ المؤلف واتجاهه من بين المذاهب المختلفة ، أو يلفت انتباه القارئ إلى شيء ما ، أو ييسّر السيل أمامه في مراجعة المؤلفات الأخرى ، ونحو ذلك .

على أنّى أرى : أنّ لكلّ كتاب طبيعته في وجهة التحقيق التي تلائمها . وينبغي على المحقّق - بل على الكاتب بوجه عام - أن يتمثل نفسه قارئاً لعمله ، فيكتب كل ما يحتاجه القارئ ، على شرط هذا العمل .

ومتى أعجبنى - ويستأنس به في هذا المقام - ما قرأته في (التصريح) من قوله: "اليسير يقدّم على الإيجاز" .

وعلى الله قصد السبيل .

قسم : التحقيق

[دِيْبَاغَة اِفْتِتَاح المَشْرِح (١)]

ص ٢ (٢) / بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ، وَبِه نَسْتَعِیْن

قال سیّدنا ، ومولانا ، الشیخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحَبر
(٣) ، البَحر ، الفَہامة ، قُدوة العلماء الاعلام ، وَحید دہرہ ، وقَرید عَظَمرہ
، عبد الرحمن ، بن زین الدین محمد ، بن محمد ، الجلالی ، جلال
الدین ، ابن قاسم ، المالکی - تَغْنِیْدہ اللہ برحمته ، ونفع بعلومہ
وبرکته - :

[مَقْدِمَة المَشْرِح (ج)]

الحمد لله ، رافِع قَدْرٍ مَنْ نَصَبَ نَفْسَہ لِعِبَادَتِہ ، وَخَافِضٍ مَنْ تَجَافَى
(٤) عَنْ طَاعَتِہ وَدِیَانَتِہ .

والصلاة والسلام على مَنْ خُصَّ بِاَکْمَلِ الفَصَاحَةِ ، وَأُعْطِيَ
جَوَامِيعَ الکَلِمِ (٥) وَغَايَتِہ ، وَعَلَى آلِہ وَأَصْحَابِہ ، الْحَاضِرِیْن
قَصَبِ السَّيْقِ (٦) فِی الْبَلَاغَةِ ، بَیْدَانِ الْبِرَاعَةِ ، الْهَادِیْنِ إِلَى طَرِيقِ
الْحَقِّ بِأَوْجَزِ الْعِبَارَةِ (٧) . وَبَعْدُ .

(١) هذا العنوان - ومثله فيما سيأتى - مما أضفته تيسيراً على القارئ .

(٢) ص ٢ هذه تُقابل فى (المصوّرة) الورقة (١٧) ، وعلى الرغم من أن المخطوطة مرقّمة
بالبورقات ، إلا أننى استخدمت فى الإشارة إليها هنا الصفحات ، لأن هذا أيسر ، وأيضاً
فالمؤدّى واحد . أما الصحيفة رقم (١) فمدوّن فيها ترجمة الكتاب وأشياء أخرى .

أنظر وصف النسخة فى الدراسة .

(٣) الحَبر ، واليَحر ، العالم ، واليَهيّ ، والصالح . اللسان .

(٤) تجافى : تَبَاعَدَ . اللسان .

(٥) جواميع الكلام : الكلام الكثير المعانى ، القليل الألفاظ . اللسان (جمع)

(٦) الحاضرُون قصب السبق : المُسْتَوْتُونَ عَلَى الْغَايَةِ . اللسان (قصب : ١٧٧/٢) .

(٧) فى الأصل : العيادة .

[إشارة الشارح إلى المتن ومأخذه]

مع

بيان منهج الشرح ، وسبب تأليفه

فعمداً شُرح على (كِتَابِ الْحُدُودِ) للشيخ العلامة شهاب الدين ،
الأبدي^(٨) - رحمه الله تعالى - : يَحَلُّ الْفَاظُ ، وَيُتَيْنُ مُرَادُهُ ، وَيُوضَّحُ
شَكْلُهُ ، وَيَفْتَحُ مَغْلَقُهُ .

سألني فيه بعض الأعيزة عليّ ، فلم يسعني مخالفتُهُ ، ورجوتُ به - إن شاء الله - نفع المبتدئ ، وتذكُّر المتَّهِي .
وجانبتُ فيه التطويل المملّ ، والاختصار المخلّ ، قصداً إلى سرعة
وَصُولِهِ إِلَى الْقَهْمِ ، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم . وبالله أستعين ،
وعليه أتوكل .

(٨) انظر تعريف (الأبدي) وكتابه ، في الدراسة الخاصة بهما في قسم الدراسة من (كتاب الحدود للأبدي) بتحقيقنا .

[شرح تعريف النحو والإخراج بمحتررات التعريف]

مع

بيان سبب بدء المصنف بهذا التعريف

قال المصنف (٩) - رحمه الله - مبتدئاً بتحدّ النحو ، ليكون طالبه على بصيرة :

١- (حصص النحو - في اللغة - : القسّم) .

وفى الاصطلاح - أى اصطلاح النحاة - :

٢- (علم) : أى ملكة يُقدّر به على إدراكات جزئية .

وبيّانه : أنّ واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عدّة أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، يحصل من إدراكها وممارستها (قسوة) - أى ملكة - نتجّن من استحضارها وتحصيلها متى أُريدت، وهى (العلم) .

ويجوز أن نريد بـ (العلم) : نفس القواعد والأصول لأنه كثيراً ما يطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاة للمعنى .

٣- ثم (المعرفة) ، تُقال لإدراك الجزئيات ، كالفاعل - و (العلم) ، لإدراك الكلّيات والجزئيات . فلذلك قال :

(يُعرّف به) - أى بعلم النحو - (أحوال أبنية التركيب - (١٠) العربية ، والفرائد ، وتركيبها وإعرابها ، وبناء) (١١)

(٩) يعنى : الأبدى

(١٠) فى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : الكلام .

(١١) فى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : (فرادى وتركيبها وإعرابها ، وبناء)

أى فى الأفراد ، والتركيب ، والبناء .
فَدَخَلَ فى قوله (عِلْم) : كَلَّ علم .
وَحَرَجَ بقوله (يَعْرِف به أحوال أبنية الكلم) : ما عَدَا عِلْم
التصريف .

وبقوله (أفراد) ، وتركيباً - إلى آخره) : علم التصريف (١٧) إذ هو
العلم بأحكام أبنية الكلم ، مما لحروفها من : أصالة ، وزيادة ، وصيحة ،

= انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ بترقيم الأصل . (بتحقيقنا) .
(١٧) إخراج علم (التصريف) بهذا الذى ذكره ، فيه نظر :
إذ أن (النحو) : تارة يطلق على ما يشمل (التصريف) ، وتارة يطلق على ما هو قسم
(التصريف) .

والأول إطلاق القدماء ، والثانى إطلاق المتأخرين .
وتعريف (النحو) على الأول : علم يعرف به أحوال الكلم أفراداً ، وتركيباً .
وتعريفه على الثانى : علم يعرف به أحوال الكلم إعراباً ، وبناء .
فقوله (أفراد) لا يخرج علم (التصريف) كما ذكر ، بل يدخله ، إذ (التصريف) أحكامه
إفرادية .

انظر فى هذا المبحث : شرح التصريح وياسين : ١٤/١ ، والأشموئى و الصبان : ١٥/١ ، ١٦ ،
وشرح كتاب الحدود - فى النحو - للفاكهى : ٥٢ - ٥٤ (بتحقيقنا) .

وانظر أيضاً : تعليقنا فى الحاشية الثانية عشرة ص ٢ بترقيم الأصل من كتاب الحدود .
- ولعل الشارح عنى بـ (أفراد) التى اعتبرها ضمن القيد فى تعريف النحو : الأشياء
الإفرادية التى تَعَدُّ كالمقدمات للنحو ، من : أنواع الكلمة (الاسم ، والفعل ، والحرف) ، ومن :
أنواع الاسم (المفرد ، والمثنى ، والجمع) ، ومن أنواع الاسم (النكرة ، المعرفة) ، وغير ذلك .
هذا بالإضافة إلى كونه ذكر تقييد (التصريف) بما لحروف الكلمة من : أصالة ، وزيادة
وغيرهما .

- أو لعنه عنى الإخراج بمجموع القيد (أفراد ، وتركيباً ، وبناء) .
ومع هذا فكان ينبغى له السير على المشهور المتعارف .

وإعسال - وشبه ذلك . (١٣) .

٤- والمواد بـ (أحوال الكَلِم) : أحكامها في ذواتها ، أو فيما تعرض لها بالتركيب من : الكيفيّة ، والتقديم ، والتأخير .

وقيدَ الكَلِم بـ (العربية) : لأنه لا يُعرف به (١٤) أحوال [ص ٣] غيرها .

(١٣) أي من : حذف ، وإدغام ، وإمالة ، ووقف . انظر : شرح الشافية : ٧/١

(١٤) به : أي بعلم النحو .

[شرح تعريف الكلمة - والإخراج بمحترزات التعريف]

بيان سبب تقديم تعريفها على تعريف الكلام

ثُمَّ حَدَّثَنَا (الكلمة) قبل (الكلام) : لأن المفرد يقدّم على المركب وضماً ،
فيقدم عليه طبعاً - فقال :

م - (جاءت الكلمة : تلفظ ^(١) باللفظ ، أو بالقوة ، أو بالفعل على معنى مفرد) .

فخرج بـ (اللفظ) : الخطأ ^(٢) ، والعقد ^(٣) ، والإشارة ، والنصب ^(٤) .

وبـ (الدال) : المهمل ^(٥) .

وبـ (المفرد) : الدال على معنى مركب ، كلاماً كان أو غيره ^(٦) .

ودخل بـ (القوة) : الضمير في نحو : أفعل - الأمر - وتفضل . فإنه كلمة
بالقوة .

فكان الأحسن : أن يقدّم ^(٧) قوله : (بالقوة ، أو بالفعل) على : (دال) :
لأن المراد أن الكلمة لفظ بالقوة ، أو بالفعل .

(١) يعني : المصنف الأبدى .

(٢) في المتن المستقل : اللفظ الدال انظر : كتاب الحدود : ص ٢ .

(٣) يعني : الكتابة .

(٤) العقد : خفيض الحلق ، اللسان - ويبدو أن المقصود به هنا : مثل عقد الخيط للدلالة على
شيء كعق ونحوه .

(٥) النصب ، والنصب : العلم المنسوب . اللسان .

(٦) مثل : تبيز ، مقلوب (زيد) .

(٧) المركب الذي هو كلام : وهو ما استوفى القيود الآتية في تعريف الكلام . والمركب الذي

ليس بكلام : هو ما لم يستوف هذه القيود .

(٨) يعني : المصنف الأبدى .

٦- والمراد بالمعنى : أعمّ من أن يكون لفظاً وغيره . لتدخل :
الكلمات التى مدلولها ألفاظ ، ك: الاسم ، والفعل ، والحرف .
فإنها وضعت لمثل : زيد ، والرجل ، وضرب ، وقد . فهى معانٍ لها .

٧- وبالمعنى المفرد : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، كـ معنى :
(زيد) .

بخلاف معنى : (غلام زيد) (٨)

وكان الواجب أن يزيد (٩) : (بالوضع) ، بعد قوله : (مفرد) (١٠) :-
ليخرج مادّ بالمثل : كدلالة اللفظ على حياة اللفظ به .

فإن قلت : قد سكت ابن هشام عن : (الوضع) . فقال : "الكلمة :
قول مفرد" (١١) .

(٨) أى إذا لم يكن علماً ، فإن كلا من جزئية - حينئذ - مقصود به الدلالة على جزئه .

وأما إذا كان علماً ، فالمعنى مفرد ، وكذا اللفظ مفرد : لأنه وإن كان له جزء دل عليه جزء
اللفظ ، لكن ليس هذا الجزء من المعنى هو جزء المعنى المقصود .

(٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(١٠) أى المذكور فى تعريف الكلمة السابق .

(١١) قال ذلك ابن هشام فى (شذور الذهب) - فانظر الشذور - بشرحه له - ص ١٦ ، وفى
الجامع الصغير ٩

هذا ، وابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين . توفى سنة
٧٦٦ هـ . الأعلام : ٢٩٧٤ .

قلتُ :

إنما استغنى عن ذكره : لأنه جعل الجنس : (القول)^(١٢) ، وهو خاص
بالموضوع^(١٣) فلم يحتاج إلى ذكره .
والمصنف : جعله : (اللفظ)^(١٤) ، وهو أعم من الموضوع^(١٥) ، فاحتاج
إلى ذكره .

(١٢) أي لأنه جعل الجنس في تعريفه السابق قريباً للكلمة ، لفظة (القول) ، فقال : «الكلمة
قول مفرد» .

(١٣) جعله (القول) خاصاً بالموضوع هو على بعض الأقوال الأقوال ، فانظرهما في الجمع :
١٣/١ ، وشرح التصريح وياسين : ١٧/ ١ ، والأشموني والمصباح : ٢٧، ٢٦/١ .

(١٤) أي المصنف جعل الجنس في تعريفه السابق أول المبحث للكلمة ، لفظة (اللفظ) ،
فقال : «حد الكلمة : لفظ بال...»

(١٥) لأنه يشمل : الموضوع ، والمهمل .

[شرح تعريف الكلام - وإخراج بمحترزات التعريف]

٨- (جاء الكلام : مَنَعَهُنَّ مِنَ الْكَلَامِ) (١٦) - أى : كلمتان فصاعدًا ، تَضَمَّنَا - (إِسْنَادًا ، مَفِيدًا ، مَقْصُودًا ، لُغَوِيًّا) .

فَخَرَجَ : (١٧) المفرد (١٨)

٩- (١٩) : المركَّب غير الإسنادي ، من : التَّقْيِيدِ (٢٠) ، والمَرْجَى (٢١) ، والإضافي (٢٢) .

١٠- (٢٣) : الإسنادي غير المفيد ، كقولك : السماء فوقنا ، والنار حارة .

١١- إذ المراد بـ (المفيد) : ما يحصل به للسامع فائدة لم تكن عنده (٢٤) .

(١٦) (الكلم) فى عبارة المصنف ليس المراد به (الكلم) الاصطلاحي ، وهو ماتركب من ثلاث كلمات فصاعدًا - كما سيأتى تعريفه - وإنما استخدمه المصنف استخدامًا لغويًا بمعنى : الكلمات - ولذا فسرها الشارح بما ترى .

(١٧) أى بـ (الكلم) : الذى ورد ذكره فى تعريف المصنف الكلام .

(١٨) مثل : زيد .

(١٩) أى : وخرج بـ (إسنادًا) : المركب ...

(٢٠) فى الأصل : التقيدى - وهو مثل : حيوان ناطق .

(٢١) مثل : يعطيك .

(٢٢) مثل : غلام زيد .

(٢٣) أى : وخرج بـ (مفيدًا) : الإسنادى

(٢٤) أورد الشارح تعريف (المفيد) فى هذا الموضع لمناسبته لما قبله ، ولعل ذلك - قد

غنى بذكره هنا عن ذكر تعريف (الإفادة) تاليفًا تعريف (التركيب) ، كما هو الحال فى المتن

المستقل - وهو فيلذ «حد الإفادة : ما حصل للسامع ما لم يكن عنده بالوضع ، أى بالقصد» .

انظر : كتاب الحدود - للأبدي : ص ٢٠٢ بترقيم الأصل - (بتحقيقنا) .

وهذا معلوم لكل أحد (٢٥) .

و (٢٦) : غير المقصود ، كالصادر من النائم (٢٧)

و (٢٨) : المقصود لذاته ، كهيئة الموصول ، نحو : جاء الذي قام أبوه .

لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول .

[شرح (٢٩) تعريف الكلم . والعلاقة بين الكلم والكلام]

١- (جاء الكلم : ما تتركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، ألفاظ أهم لم يقص) .

(فهو أعم من الكلام) ، يعنى : مِنْ وَجْه :

لِيُصَدِّقَهُ (٣٠) دُونَ الكلم فى نحو : زيد قائم . ولا يُلْتَقِىُّ لِلْأَخْصِّ مطلقاً بدون الأعم .

(٢٥) اعتبار المصنف والشارح (الإسنائى غير المفيد) ليس كلاماً . وتعريفهما (المفيد)

بما ذكر من اشتراط حصول فائدة للسامع لم تكن عنده أحد مذهبين . والثانى عكسه .

انظر : الهمع : ١٠٠/١ ، والأشمونى والصبيان : ٢٧٢/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٢٠/١ - ٢٢٠/٢ ،

وشرح كتاب الحدود فى النحو - للفاكهى : ٧٣ - ٧٥ .

(٢٦) أى : وخرج به (مقصوداً) : غير المقصود ...

(٢٧) اشتراط (القصود) فى الكلام ، كما ذكرنا : أحد مذهبين . والثانى : لا .

انظر الهمع : ١٠٠/١ ، والأشمونى والصبيان : ٢٧٢/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٧٢/١ - ٢٧٢/٢ ،

وشرح كتاب الحدود فى النحو : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٨) أى : وخرج به (مقصوداً) لذاته (المقصود لذاته) ...

(٢٩) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد

تعريف (الكلم) بدون شرح ، كما ذكر المصنف . وذلك : لتكون العناوانات على وتيرة واحدة ،

وأيضاً لأن الشارح قد عرض بالشرح لعبارة : (فهو أعم من الكلام) وهى مرتبة ومفرعة على

التعريف .

(٣٠) (لمصدقاً ..) : تعليل وتفسير لقوله (من وجه) ، لا لقول المصنف (فهو أعم من الكلام) :

لأنه لو كان تعليلاً وتفسيراً لقول المصنف ، لكان السياق يقتضى ظاهراً أن يقال : =

ويُبدل على أن ذلك مراده : (٣١) تمثيله لأنفراد (الكلام) (٣٢)

[شرح أمثلة : الكلمة . والكلمة . والكلمة (٣٣)]

(مثال الكلمة : زيد) : لدلالته على معنى مفرد .

(مثال (٣٢) الكلام : زيد قائم) : لتضمنه إسنادا مفيدا . إلى آخره .

(مثال (٣٣) الكلمة : إن قام زيد) : لتركيبه من ثلاث .

(مثال ما اجتمع فيه الكلام . والكلمة : زيد قام أبوه (٣٤)) :

= لصيغة دون الكلام في نحو : إن قام زيد مثلا . ولو كان قال ذلك الكلام ، لما وقف به الأسلوب عند هذا الحد ، لأنه - حينئذ - لا يبدو منه الفرق بين العموم المطلق والعموم الوجهي . بل كان يتحتم عليه أن يزيد فيه ما يعبر عن انفراد (الكلام) بشيء دون (الكلم) . وكان يكون في هذا تطويل .

فعدل - لذلك إلى ما ترى : من التعبير عن انفراد (الكلام) - الذي هو الأخص في عبارة المصنف - دون (الكلم) في المثال الذي ذكره . فتحقق له ما أراد من إثبات بيان انفراد الأخص وعمومه ، وحتى يتوصل إلى كونه عموما وجهيا . هذا مع الإيجاز .

هذا ، ولعل الشارح استشعر كل هذا ، فالتمس لنا دليلا لصنيعة ، فقال : ويدل على أن ذلك مراده

(٢١) أي المصنف .

(٢٢) أي في المبحث التالي في قوله : « مثال الكلام : زيد قائم » هذا ، وانظر في العلاقة بين الكلم والكلام بأوضح مما هنا - : شرح كتاب الحدود في النحو : ٧٨ . والهمع : ١٢/١ ، والأشموني : ٢٧/١ ، وشرح التصريح : ٢٦/١

(٢٣) بعد أن سَرَد المصنف تعريف الكلمة ثم الكلام ثم الكلم ، عاد ليمثل لثلاثتها على الترتيب السابق . وهذا سرّ وجود هذا المبحث في هذا الموضع من الشرح بعد معنى المباحث الثلاثة السابقة .

(٢٤) في المتن المستقل : ومثال . بواو العطف .

(٢٤) في المتن المستقل : زيد أبوه قائم .

أما كونه كلاماً : فلوجود الإفادة .
وأما كونه كلاماً : فلوجود التركيب من ثلاث .

[شرح تعريف اللفظ .

وبيان العلاقة بين اللفظ والقول]

١- (جاء اللفظ ^(٢٥) : هو الصوت المشتمل) - بالقوة ، أو الفعل -
(على بعض الحروف)

سواء دلّ على معنى ، ك: زيد . أو لم يدل ، ك: دَيز :
مقلوب : زيد .

فـ (اللفظ) أعم (للمعنى) من (القول) : لاختصاصه بالموضوع لمعنى . كما علم
مما قدّمته (١) .

ودخل بمازّدته ^(٢) : الضمير المستتر ، في نحو : اضرب ، واذهب . فإنه
لفظ بالقوة ^(٣) .

[شرح تعريف التركيب]

وبيان العلاقة بين التركيب والتأليف - وبين التركيب والترتيب

٢- (جاء التركيب ^(٤) : تقسم كلمة إلى مثلها ، فأكثر)

(٢٥) أى المأخوذ فى حد (الكلمة) . انظر : حد الكلمة أول من ٢ بترقيم الأصل .

(١) أى فى حد (الكلمة) من ٢ بترقيم الأصل ، عند قوله : « ... جعل الجنس (القول) ، وهو
خاص بالموضوع ... »

(٢) أى فى تعريف (اللفظ) أول المبحث ، من قوله : « بالقوة ، أو الفعل » .

(٣) وأما اللفظ بالفعل ، فمثل : اضرب .

(٤) أى المأخوذ من مادته فى حد (الكلم) . انظر : حد الكلم من ٢ بترقيم الأصل .

بحيث يُطلَق على المجموع اسم الواحد .
ولا يُعتبر في مفهومه : أن يكون لبعض الكلمات نسبة (٥) إلى بعض :
بالتقدم والتأخر .

١٣- ويُراد به : (٦) (التأليف) .

١٤- وأما (الترتيب) : فيعتبر في مفهومه هذه النسبة (٧)

[شرح أقسام الكلمة]

(أقسام الكلمة : ثلاثة) (٨) ، لارابع لها (٩) .

ودليل الحصر (٩) :

(١)- أن الكلمة : إما أن يُبدَل على معنى في نفسها ، أو لا تدل . فإن لم تدل ،
فهي (الحرف) .

(٥) في الأصل : لنسبته .

(٦) أي التركيب . ومعنى هذا : أن (التركيب ، والتأليف) بمعنى واحد عند الشارح . وهذا
أحد مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب) أعم من (التأليف) .

انظر في المذهبين : شرح التمرحيم وياسين : ١٨/١ ، والأشمونى والمعبان : ٢٢/٦ .

وفي الثانى : شرح كتاب الحدود في النحو : ٧٦ .

(٧) ومعنى هذا : أن (التركيب ، والترتيب) ليسا بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد
مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب ، والترتيب) بمعنى واحد .

انظر في المذهبين : ياسين على شرح التمرحيم : ١٨/١ . هذا ، وانظر : هـ ٢٤ من ٢ .

(٨) في المتن المستقل : «أقسام الكلمة ، ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى» . انظر :
كتاب الحدود - للأبدى : من ٢ ، من ١ بترقيم الأصل (وهو المتن المستقل) .

(٩) هذا مذهب الجمهور . وزاد ابن هاجر رابعاً ، سماء : الخليفة . وهو اسم الفعل . انظر :
الهمع ١/١ ، ١٠٥/٢ .

(٩) ذكر الشارح للحصر دليلين : العقل ، والاستقراء .

وإن دَلَّتْ : فإِذَا أن تَقْتَرِنَ ١٠١ بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا تَقْتَرِنَ .

فإن اقترنت ، فهي (الفعل) .

وإن لم تَقْتَرِنَ ، فهي (الاسم) .

(ب) - والإستقراء : فإنَّ علماء هذا القَنِّ تَتَّبَعُوا ١٠٢ كلام المرب، فلم يجدوا
إلا هذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثَمَّ رابع لعثروا عليه .

[شرح أقسام الأسم]

(أقسام ١٠٣) الأسم : ثلاثة :-

مُضَاهِر .

وَمُضَمَّر .

وَمُبْتَدَأ (والمراد به : الموصول ، واسم الإشارة .

[شرح أقسام الفعل]

(أقسام ١٠٤) الفعل : ثلاثة :- ماضٍ ، ومضارع ، وأمر

ودليل الحَضَر :

أن مدلول الفعل : الحَدَثُ المَقْتَرِنُ بالزمان . وهو ثلاثة : ماضٍ ، وحالٌّ ،
ومستقبل .

(١٠) فى الأصل : يَاقْتَرِنُ . بِتَّاءِ المضارعة .

(١١) فى الأصل : يَتَّبَعُوا . بِتَّاءِ أول الفعل .

هذا ، وقد ذكرنا (فى : الحاشية الثانية مرة ، من المتن المستقل) : سبب ذكر المصنف

لمثل هذه الأقسام فى كتاب الحدود ، وهو : التوصل - عن طريقها - إلى ذكر حدودها .

وأما الشارح : فهو تابع للمتن يشرح ما فيه . وكذا يقال فيما سيأتى من نفاثته .

(١٢) فى المتن المستقل : وأقسام . بواو العطف .

[شرح أقسام الحرف]

(١١م) الحرف : ثلاثة - :

جائز بالاسماء : كجوف الجر .

وجائز بالأفعال (- للمضارع - : (النواصب (١٢) والجوازم) - له
أو لما في موضعه (١٢م) .

(ومشترط بينهما) - أي بين الأسماء والأفعال - : (كهل) (١٣)

[شرح تعريف الاسم]

والإخراج بمحركات التعريف

١٥- (جاء الاسم : كل كلمة طرقت على معنى في نفسها ، ولم

تتعرض (١٣م) بنيتها (١٤) للزمان) .

فشارل قوله (دلت على معنى) : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وخرج بقوله (في نفسها) : الحرف .

وبقوله (ولم تعرض (١٣م) بنيتها (١٥) للزمان) : الفعل . لأنه دالٌّ
بنيته على الزمان .

(١١) في المتن المستقل : وأقسام . جواو العطف .

(١٢) في المتن المستقل : كالنواصب .

(١٢م) لما في موضع المضارع ، مثل : «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ» (الإسراء :
٧/١٧) .

(١٣) في المتن المستقل : كهل . وبئ .

(١٣م) في الأصل : يتعرض . بالياء .

(١٤) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : ص ٤
بترقيم الأصل

(١٥) في الأصل : بنيتها . بدون باء الجر .

وَدَخَلَ فِيهِ : مَا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمان : كذا : رَجُلٌ . وَمَادِلٌ عَلَيْهِ بِقَرينة
خارجية ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ الْآنَ أَوْ غَدًا أَوْ أَمْسًا .

لَكِنْ خَرَجَ عَنْهُ (١٦) : مَا اقْتَرَنَ مَعْنَاهُ بِزَمانٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ (١٧) ، نَحْوُ :
الاصْطِبَاحُ ، وَالْإِغْتِسَاقُ (١٨) . إِذْ زَمَانُهُ غَيْرُ مَعَيَّنٍ بِالْمَاضِي وَلَا
بِالْمُسْتَقْبَلِ (١٩) .

لأنه لم يثبت عدم دلالة (١٨) على الزمان : بأحد الثلاثة . كما فعل ابن
الحاجب (٢٠)

[مُفْرَغٌ تَعْرِيفُ الْفِعْلِ . وَالْإِضْرَاجُ بِمَحْتَرَزَاتِ التَّعْرِيفِ]

١٦- (مُفْرَغٌ الْفِعْلُ : كُلُّ رَكْلَةٍ هَلَسَتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ،
وَتَعَرَّضَتْ بِبَيْتِهَا (٢١) لِلزَّمَانِ) .

(١٦) أَيْ عَنِ (الْأَسْمِ) . وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنَ الشَّارِحِ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ : بِأَنْ تَعْرِيفُهُ غَيْرُ
جَامِعٍ لِأَفْرَادِ الْمَعْرِفِ ، مِنْ نَحْوِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ : الْاصْطِبَاحِ ، وَالْإِغْتِسَاقِ .

(١٧) أَيْ : الْمَاضِي ، وَالْحَالُ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ .

(١٨) الْاصْطِبَاحُ : الشَّرْبُ أَوْ الْأَكْلُ أَوْ فِعْلٌ أَيْ شَيْءٌ عُدُوَّةٌ . اللِّسَانُ : (صَبَحَ) . وَالْإِغْتِسَاقُ :
الدَّخُولُ فِي الْفَسَقِ : وَهُوَ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ . اللِّسَانُ : (غَسَقَ) .

(١٩) أَيْ : وَلَا بِالْحَالِ . أَيْضًا .

(٢٠) أَيْ الْمُصَنِّفُ .

(٢١) أَيْ : الْأَسْمُ .

(٢٢) فَعَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ ذَلِكَ فِي (الْكَافِيَةِ) ، فَقَالَ : «الْأَسْمُ : مَادِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرُ
مُقْتَرَنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ «الثَّلَاثَةِ» أَنْظُرْ : الْكَافِيَةُ - بِشَرْحِ الرُّضِيِّ - ٩٦

لَكِنْ قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ : ١/١ : «وَالْمُرَادُ بِالزَّمَانِ حَيْثُ أُطْلِقَ : الْمَعْيَنُ الْمَعْبُورُ عَنْهُ
بِالْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ ، لِشَهْرَتِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى» .

هَذَا ، وَابْنُ الْحَاجِبِ : هُوَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو ، جَمَالَ الدِّينَ . كَانَ أَبُوهُ حَاجِبًا فَقَرَفَ بِهِ
تَوَفَى بِالإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ ٦٤٦ هـ . الْأَعْلَامُ : ٣٧٤/٤ .

(٢٣) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِ : بِخَيْتِهَا - بِدُونِ بَاءِ الْجَرِّ . أَنْظُرْ : كِتَابُ الْحُدُودِ - لِلْأَبْدِيِّ :- =

فتأول (الدلالة على معنى) : الثلاثة (٢٤)

وخرج بقوله (فى نفسها) : الحرف .

وبقوله (تعرضت بيئتها للزمان) : الاسم . لأنه لا يتعرض له

بيئته (٢٥)

[شرح تعريف الحرف]

١٧- (حرف الحرف : كل كلمة لا يصل على معنى فى نفسها ، لكن (٢٦))

تدل عليه (فى غيرها) .

وليس المراد : أن الحرف لا معنى له فى نفسه ألبتة . بل المراد

: أن لمعناه متعلقاً لأبد / [ص ٥] (١) من ذكره عند ذكر الحرف .

مثلاً : (من) ، معناه : الابتداء . متعلقه (٢) - وهو (البصرة) (٣) ، مثلاً -

لا بد من ذكره عند ذكرها .

لكن يُتقصر بمثل (ذو) (٣) : لأن لمعناه متعلقاً لا بد من ذكره عند

ذكرها .

= مره بترقيم الأصل

(٢٤) يعنى : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(٢٥) فى الأصل : لا يتعرض له بنية . وأثبت ما يتناسب مع الأسلوب المستعمل فى بقية النص .

(٢٦) فى المتن المستقل : بل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : مره بترقيم الأصل .

(١) فى طرّة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ،

والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه ، واسم الكتاب .

وهو : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامعة الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام -

شرح الحدود فى النحو »

(٢) فى الأصل متعلق . بدون الهاء . (٢٢) البصرة : اسم مدينة بالعراق . انظر : اللسان .

(٣) مثل (ذو) : فوق ، وكل ، وبعض . وأمثالها . انظر التلميح : ١/١ ، وشرح كتاب الحدود

فى النحو : ١٠٣ .

فالأولى أن يقال : إن المراد بعدم دلالة (الحرف) على معنى في نفسه : أن دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلقه .
وحينئذ : لا يرد النقض بمثل (دو^(٣)) ، لأنه (غير^(٤)) مشروط فيها ذلك .
لأنه : إنما جرى بها للتوصل إلى جعل الجنس صفةً للشئ^(٥) .
فيلزم من ذلك ذكر متعلقها ، لا لأجل دلالتها على معناها^(٥) .
وفي إتيانها^(٦) بلفظ (كُلّ) (٧) - هاهنا - نظّر : لأن الحدود لبيان
الماهية ، و (كل) لضبط الافراد .

[شرح تعريف الاسم الظاهر]

- ١٨- (جاء الاسم الظاهر : ماضل بلفظه وحروفه على معناه) .
أى لا يحتاج فى دلالة عليه إلى قرينة ، بل يدل عليه بلفظه .

[شرح تعريف الاسم المضمّر]

- ١٩- (جاء الاسم المضمّر) - ويقال : الضمير ، والكناية (٨)
أيضاً - :

-
- (٣) فى الأصل : ذوا . بالآلف .
(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٥) مثال ذلك : جاء رجل ذو علم . فالمراد بالجنس المقصود جعله صفة فى عبارته : علم .
والمراد بالشئ المقصود جعل الجنس صفة له : رجل .
(٥) هـذا ، وإيهاء الدين بن النحاس رأى يخالف الجمهور فى دلالة الحرف - انظر : الهمع
٤٨ - والذى أراه : أنه - عند التحقيق - لاخلاف .
(٦) أى المصنف .
(٧) أى فى حد كل من : الاسم ، والفعل ، والحرف . انظر : أول هذا المبحث ، وكذا أول
المبحثين قبله .
(٨) فى الأصل : الكتابة . والمضمّر ، والضمير : تعبير البصريين . والكناية ، والمكنى : تعبير
الكوفيين - انظر الهمع ٥٦٤ ، والأشمونى : ١٠٩٦ ، والتصريح : ٩٥/١ ، وابن يعيش : ٨٤/٣ .

(ماضٍ على معناه (٩) بقريضة التوكيد) - كأننا ، ونحن - (أو
الخطاب) - كَأَنْتَ ، وَأَنْتَما - (أو الغيبة) : كهُوَ ، وَهِيَ .

[شرح تعريف الاسم المبهوم]

٢٠- (جاء المَبْهُومُ (١٠) : ما انظر في الصلاة على معناه إلى غيره) .

فتأول : الموصولات - لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة -
وأسماء الإشارة ، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه، لأنه يجب كون
المشار إليه معلوماً .

لكن دخل فيه : المضمرات - لافتقارها إلى مفسر - والحروف .
بالمعنى الذى ذكرناه (١١) .

[شرح تعريف الفعل الماضى - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب البدء بتعريف الماضى

ثم إنه (١٢) لما عرّف - فيما مرّ - مطلق الفعل (١٣) ، أخذ هنا في
تعريف أنواعه . وبدأ بتعريف الماضى : لتقدّم زمانه . فقال :

٢١- (جاء الفعل الماضى : ما وقع وانقضى ، وحسنّ معه (آمَسَ))

(٩) فى المتن المستقل : مسماء . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٠ بترقيم الأصل .

(١٠) فى المتن المستقل : حد الاسم المبهوم . انظر : كتاب الحدود : ص ١٠ .

(١١) انظر : مبحث (شرح تعريف الحرف) فى أواخر ص ١٠ بترقيم الأصل .

(١٢) أى المصنف .

(١٣) انظر : (تعريف الفعل) ص ١٠ بترقيم الأصل .

أى : ما وقع مدلوله فى الزمان الماضى - وهو : الزمان الذى قبل يومك (١٤) .

والمسراد: أن ذلك بحسب الوضع :
ليُخرج : المضارع المجزوم بـ (لَمْ) فإن دلالة على الزمان الماضى
لا بحسب الوضع ، بل بواسطة (لم) .

ويَدْخُلُ : الماضى الدالّ على الزمان المستقبل ، نحو : إنَّ ضربتْ
ضربتْ . لأن دلالة عليه لا بحسب الوضع ، بل لَوَعْدٍ شرطاً وجواباً .
: والماضى (١٥) الذى لا يدل على الزمان ، كـ : بُعِثَ ، وَتَزَوَّجْتُ - مراداً
به الإنشاء - لأن تجرده عنه عارض لقصد الإنشاء (١٦) .

فإن لم يصلح معه (أَمْسَ) : فهو اسم فِعْلٍ ، كـ: وَشَكَانَ ،
وَسَّرَعَانَ (١٨) - بمعنى (١٩) : سَرَعَ - وَهَيَّاهُ ، بمعنى : بَعَدَ .

(١٤) لعل الأولى أن يقول : قبل زمان تلفظك بالفعل ولعل الذى جعله يقول : * قبل يومك * هو قول المصنف : «وحسن معه أمس» .

(١٥) أى : ويدخل الماضى

(١٦) جعل الشارح (بعث ، وتزوجت) فى الإنشاء ، مجرداً عن الزمان - وجعله السيوطى (فى الجمع ٩/٤) : للزمان الحال .

(١٧) أى الفعل الماضى .

(١٨) وَشَكَانَ ، وَسَّرَعَانَ - بتثنية الفاء ، وتسكين العين ، وفتح النون - فيهما - ويجوز ضم العين مع فتح الفاء فى الثانية: سَرَعَ - اللسان (وشك ، سرع) .

(١٩) فى الأصل : ليعنى .

[شرح تعريف الفعل المضارع]

٢٢- (جاء المضارع : ما كان في أوله إحدى الزواضع الأربع) التي
(يجمعها قولك : تأتيه) : أى أعرضت .

وهى : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

فالهمزة : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كـ: أَضْرَبُ .

والنون : - للمتكلم مع غيره ، مذكرين كانا أو مؤنثين ، أو أحدهما

مذكراً والآخر مؤنثاً ، ومجموعاً كان أو مثنى ، [كـ: نَضْرِبُ^(١)

- وقد يستعمل للواحد ، للتعظيم ، كقوله تعالى : "نَحْنُ

نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ"^(٢) .

والتاء : للمخاطب المذكر ، ومثاء ، وجمعه .

كـ: تضرب يازيد ، وتضربان يازيدان ، وتضربون يازيدون .

- وللمخاطب المؤنث ، ومثاء ، وجمعه . نحوه تضربين ياهند ،

وتضربان ياهندان ، وتضربن ياهندات .

- وللمؤنثة الغائبة ، والغائبتين .

نحو : هند تضرب ، والهندان تضربان .

والياء : للغائب المفرد المذكر ، ومثاء ، وجمعه .

نحو : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون .

- ولمجموع المؤنثة الغائبة .

نحو : النساء يضربن .

(٢٠) فى المتن المستقل: أنيت انظر: كتاب الحدود - للأبدي - ص٦ بترقيم الأصل - هذا،
وجاء فى المتن المستقل - بعد (أنيت) - عبارة تقول : وأنفع علاماته : أن يقبل (لم) .

(١) فى الأصل : كتضرب . بالتاء .

(٢) يوسف : ٢/١٢

[شرح تعريف الفعل الأمر . والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٣- جـ ص (الأمر) (م) : مَا يَدُلُّ عَلَى الطَّلَب ، وَقِيلَ نُونُ التَّوَكِيدِ (١٣) :
أى الخفيفة ، والثقيلة .

فإن لم يدل على الطلب ، وَقِيلَ نون التوكيد : فهو مضارع .

أو دل على الطلب ، ولم يقل نون التوكيد : فهو اسم فعل .

ك : قَهْ - بمعنى : اسْكُتْ - وَحَيَّهْلُ ، بمعنى : أَتَيْلُ ، أَوْ عَجَّلُ .

(٢) تقدم (حد الأمر) على (حد المضارع) فى : المتن المستقل .

(٣) فى المتن المستقل : وقبل نون التوكيد .

[شرح خواص الاسم]

مع
بيان سبب ذكر خواص الاسم والفعل - وسبب البدء بخواص الاسم

نُسَمِّ لَدَا ذَكَرَ (م٣) حدود الاسم والفعل ، ذكر خواصهما (٤) .
وبدا بخواص الاسم : لشرفه . فقال :

(الاسم له خواص) - جمع : خاصة - وهي :

٧٤- ما يَخْتَصِرُ بالشئ ، سواء وَجَدَتْ في جميع أفرادهِ - كالكتاب بالقوة ،
بالنسبة إلى الإنسان - أو في بعض أفرادهِ - كالكتاب بالفعل ، بالنسبة
إليه -

والفرق بين الحَدِّ ، والخاصَّة :

أن الحَدَّ : مُطَرِّدٌ مُنْعَكِسٌ : أى : كُلُّمَا وَجَدَ الحَدَّ وَجَدَ المحدودُ -
وكُلُّمَا وَجَدَ المحدودُ ، وَجَدَ الحَدَّ -

تَسْلًا : أى كَلِمَةٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ
بِأَحَدِ الْأَزْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا اسْمٌ . وَكُلُّ كَلِمَةٍ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا
اسْمٌ ، صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا . إِلَى آخِرِهِ .

والخاصَّة : مُطَرِّدَةٌ لَا مُنْعَكِسَةٌ : فَكُلُّمَا وَجَدْتَ خَاصَّةَ الشَّيْءِ وَجَدْتَ ذَلِكَ
الشَّيْءَ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الشَّيْءِ وَجُودُ خَاصَّتِهِ .

فَكُلُّ كَلِمَةٍ وَجَدَ فِيهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ - مَثَلًا - صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا اسْمٌ .

(م٣) أى المصنف .

(٤) أى وذكر الخواص زيادة في التعريف ، لأن ذكر الخاصة نوع من أنواع التعريف ، وهو
ما يسمى عند المناطقية : الرَّشْمُ -

وهذه الفقرة من الشارح : تعليل لإيراد المصنف هذه الخواص في كتاب للحدود .

ولا يلزم من وجود الاسم ، وجود الالف واللام . فان كثيراً من الاسماء لا يصح دخول الالف واللام عليه : كالمضمرات ، وغيرها .

وإذا عرفت هذا : ظهر لك معنى قوله : الاسم له خواص (تخصه من آوله ، وخواص تخصه من وسطه^(٥) ، وخواص تخصه من آخره - وخواص تخصه من معناه :

فالسوى (- كذا وجدته فيما رأيت من النسخ . والمواب : قالتى - (تخصه من أوله :

- حروف الجر^(٦) ، وحروف القسم^(٧) : وهى أيضاً من حروف الجر .
وإنما عطفها^(٨) عليها : لاختصاصها بالدلالة على معنى ، وهو : الحليف .
وإنما اختص بحروف الجر : لان المجرور مختبر عنه فى المعنى ،
ولا يختبر إلا عن الاسم .

- (والالف واللام اللتان للتعريف) : لأنها موضوعة لرفع الإبهام^(٩) ، وإنما يقبل ذلك الاسم .

واختبر^(٨) / (ص)ب (التى للتعريف) : عن الموصولة . فإنها قد تدخل على المضارع ، كقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومت^(١٠) .

(٥) فى المتن المستقل : أوسطه .

(٦) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، وإلى ، إلى آخره .

انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٦ بترقيم الأصل .

(٧) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى من الواو ، والباء ، والتاء .

(٨) أى المصنف .

(٩) فى الأصل : لدفع الإبهام .

(١٠) صدر بيت عجزه : ولا الأسيل ولاذى الرأى والجديل . =

أى: الذى تُرَضَى (٢) .

(وَأَصَوَاتُ النَّاسِ) : لَأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِهِ فِى الْمَعْنَى ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : * يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا (٣) * وَقَوْلُهُ - صلى الله عليه وسلم - * يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٤) وَنَحْوَهُمَا ، مِمَّا دَخَلَ فِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى : أَنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ ، أَيْ : يَأْقُومُ لَيْتَنَا نُرَدُّ ، وَيَأْقُومُ رَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ .

أَوْ عَلَى : أَنْ (يَا) لِلتَّنْيِيسِ ، لَا لِلنِّدَاءِ .

- (وَتَوَاسَيْتُ الْإِنْسَانُ) ، وَهِيَ : (كَانَ) وَأَخْوَاتُهَا ، وَ(إِنَّ) وَأَخْوَاتُهَا ، وَظَنَنْتُ وَأَخْوَاتُهَا .

لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مُبْتَدَأٍ ، وَهوَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا . كَمَا سَيَأْتِى (٥) .

= وَالْبَيْتُ فِى : شَرْحُ الشُّذُورِ : ١٦ ، وَشَرْحُ التَّمْرِيحِ : ٣٨/١ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : ٥٧/٨ .

وَهُوَ مِنْ (الْبَسِيطِ) لِلْفَرَزْدَقِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : دُخُولُ (أَلْ) الْمَوْصُولَةِ عَلَى الْمُضَارِعِ ضَرْوَةً - بِقِيلٍ : ضَرْوَةٌ قَبِيحَةٌ . كَمَا فِى شَرْحِ الشُّذُورِ .

(٢) فِى الْأَصْلِ : يَرْضَى .

(٣) الْأَنْعَامُ : ٢٧/٦ .

(٤) * ... رَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا ، عَارِيَّةٌ فِى الْآخِرَةِ * قِطْعَةٌ فِى آخِرِ حَدِيثِ فِى الْبُخَارِيِّ (ط) دَارُ مَطَابِعِ الشَّعْبِ (: ٦٨/٦ ، ٦٢/٩ ، ٤٨/١) (بَلْفُظُ : فَرُبَّ) ، ٦٢/٢ ، (بَلْفُظُ : يَارَبَّ) ، ١٩٧/٧ (بَلْفُظُ : كَمِنْ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا ، عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)

وَفِى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (ط) دَارُ صَادِرٍ - بَيْرُوتَ) : ٢٩٧/٦ (بَلْفُظُ : يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ فِى الْآخِرَةِ) .

(٥) سَيَأْتِى ذَلِكَ فِى : الْخَاصَّةِ الثَّلَاثَةِ ، مِنَ الْخَوَاصِّ : الَّتِى تَخْتَصُّ مِنْ مَعْنَاهُ . فِى أَوَّلِ ص ٨ بِتَرْقِيمِ الْأَصْلِ

- (واللهي) - كذا رأيت . والصواب : والتي - (يُخصّسه من وسطه :
- التصغير) : لأنه وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الاسم .
- (واللهي) : أي جمعه جمع تكسير - أي : تغيير - لما تقدم (٦)
(واللهي) يخصّسه من آخره :
٦٤ - (الخص) : والمراد به : الكسرة التي يُحدثها عامل الجر .
سواء كان ذلك العامل : حرفاً ، أم إضافة ، أم تَبَعِيّة .
- (واللهي) : يعني : تنوين التمكين ، وتنوين التثنية ، وتنوين
المقابلة ، وتنوين العوض .
لأنه لا يختص بالاسم منها إلا هذه الأربعة . كما سيصرح (٧) به
وإنما اختُصّت هذه الأنواع بالاسم :
لأن تنوين التمكين : دليل على أمكنية الكلمة التي يدخل (٧) عليها
في الاسمية (٨) - ولا أمكنية (٨) للفعل فيها .
وتنوين التثنية : مفرّق بين المعرفة والنكرة (٩) . والفعل لا يقع معرفة
، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة والنكرة .
وتنوين العوض : عوض عن المضاف إليه (٩) . والفعل لا يضاف إلى

(٦) أي في نقاشه قبله : من أنها لا تكون إلا في الاسم .

(٧) أي المصنف - انظر : ص ١١ بترقيم الأصل . وسنورد تعريف كل نوع من الستة في هـ ٩٠ ، ٩١

منها . أما تعريف (التنوين) : فسيأتى في صلب الكتاب : ص ١١٠ ، ١١١ .

(٧م) في الأصل : تدخل . بالتاء .

(٨) بحيث لم تشبه الحرف ولا الفعل . مثل : زيد .

(٨م) في الأصل : والامكنية .

(٩) مثل : سيبويه . إذا أردت شخصاً غير معيّن .

(٩م) مثل : حينئذ .

غيره، فلم يدخله التتوين عوضاً عنه .

٢٥- وتتوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، عَوَّضَ عن التتوين في (مُسْلِمِينَ) . والفعل لا يَجْمَعُ ، فلم يَحْتَجْ إليه .

(وتاء التثنية التي تبطل هاء في الوقف) : لأن هذه التاء لتأنيث ما هي فيه . والفعل لا يورث .

واخْتَرَزَ (١٠) بـ (التي تبطل هاء في الوقف) : عن التي لا تبطل فيه هاء .

فإنها تدخل على (الفعل) لتأنيث فاعله ، كـ : قامت هند .

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، كـ : رُبَّتْ (م)

وعلى (الحرف) لتأنيث لفظه ، كـ : ربت (م)

(وعلامة التثنية) : وهي : الألف ، والياء . لأن شرط (١١) مايشي : قبوله للتكثير . وهو (م) من خواص الاسم .

(علامة الجمع) على أحدهما : لما تقدم (١٢) ، ولأن فيه معنى الوصف لإفادته التكثير (١٣) .

والمراد بالجمع على حد التثنية : جمع المذكر السالم . لأنه على حد المشي في إعرابه بالحروف .

(وعلامة التثنية المقصورة) - كـ : حَبَلِي ، وَسَكْرِي -

(١٠) أي المصنف .

(١١) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة المذكورة - فيما سيأتي - في خواص الفعل من آخره .

المجدوءة بـ (وتاء التثنية الساكنة) .

(١٢) في الأصل : شربة .

(١٣) في الأصل : وهي . وانظره في (شروط التثنية . الشرط الرابع) : ص ١٧ بترقيم الأهل .

(١٤) أي في علامة التثنية ثوا .

(١٥) في الأصل : التكسير .

- (والمهموموم) - ك: قَرَأَ (١٣) ، وَحَرَأَ - لما تقدم في التاء (١٤) .
- (وياء النسب) - كالياء في : شامئ ، [اص] ومصري - لأن النسب وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الأسماء . فلا تدخل علامته إلا عليها والشئ يخصه من معناه :
- (وكونه فاعلاً) : لأن الفاعل مُسند إليه ، ولا يُسند إلّا إلى الاسم ، لأنه لو أُسند إلى الفعل ، وهو أبداً مُسند - لزم كونه مسنداً إليه ومسنداً في حالة واحدة . وهو لا يجوز .
- (وكونه مفعولاً) : لأنه مَحْبَر عنه ، ولا يَحْبَر إلّا عن الاسم ، لما تقدم (١) .
- (وكونه مبتدأ) (وكونه خبراً) : بخلاف الفعل ، فإنه يقع خبراً لامبتدأ ، لأن المبتدأ مسند إليه ولا يسند إلا إلى (٢) الاسم .
- (وكونه مجروراً) : لأنه مخبر عنه في المعنى . فلا يجز إلا الاسم .
- (وكونه مَجْمُوعاً) (٣) : جمع تكسير أو سلامة ، لما تقدم (٤) .
- ولأنحصار ما يجمع بالواو والياء (٥) في كونه : اسماً أو صفة .

(١٣) القَرَاء : الناسك . والقَرَاء : حَسَنُ القراءة . اللسان .

(١٤) أي تاء التانيث . انظر : تاء التانيث قبل سطور .

(١) لم يتقدم له التعليل لعدم الإخبار - إلا عن الاسم (انظر كلامه في : الخامسة الأولى ، من الخواص التي تخصه من أوله) عند قوله : «لأن المجرور مخبر عنه» ص٦ . ولعل عبارته : كما تقدم .

(٢) في الأصل : على .

(٣) في المتن : المستقل وكونه مفرداً ، وكونه مثنى ، وكونه مجموعاً .

(٤) انظر ما تقدم في : علامة الجمع ، والتكسير . ص٧ بترقيم الأصل . وكذا الحواشي المتعلقة بهما .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

كما سيأتى (٦) .

١. وَكَوْنُهُ مُنْكَرًا، وَكَوْنُهُ مُشْتَبَهًا: إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَلَا تَأْنِيثُهُ

وَلَحُوقُ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ بِهِ فِي نَحْوِ: (قَامَتْ) - لِتَأْنِيثِ فَاعِلِهِ .

- (وَوَكَوْنُهُ يَصْطَفِ وَيُصْطَفِ بِأَلِيهِ) : يَعْنِي : بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَزْرِ (م) لثَلَا

يُتَقَضُّ بِقَوْلِنَا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فَإِنْ (مَرَرْتُ) مَضَافٌ إِلَى (زَيْدٍ) بِوَاسِطَةِ

حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظًا .

فَالْمُخْتَصَرُّ بِالْإِسْمِ : الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ الْحَرْفِ .

وَأَمَّا اخْتَصَتْ بِهِ : لِأَنَّهَا إِخْبَارٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُخْبِرُ إِلَّا عَنِ الْإِسْمِ .

وَلَا يُشْكَلُ بِالْجُمْلِ الْمَضَافِ إِلَيْهَا : كَالْمَضَافِ إِلَيْهَا : إِذْ ، وَإِذَا ، وَحَيْثُ .

لأن تلك الجملة في تأويل المفعول . فإذا قلت - مثلاً - : اجلس حيث

اجلس زيد - كان تقديره : اجلس في مكان جلوس زيد -

- (وَوَكَوْنُهُ مَعْرَفًا ، وَكَوْنُهُ مُنْكَرًا) : إِذِ التَّعْيِينُ وَالْإِبْهَامُ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ

الْأَسْمَاءِ . وَالْمَضَارِعُ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا لِمِشَابَهَةِ لَهَا (٧) .

وَلِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ مُنْحَصِرٌ فِي سَبْعَةِ أَقْسَامٍ (٨) كُلُّهَا أَسْمَاءٌ .

(٦) سيأتى فى (شروط إعراب جمع المذكر السالم) : ص ١٦١ . بترقيم الأصل .

(٦م) وهى الإضافة المشهورة . مثل : كِتَابُ مُحَمَّدٍ . انظر : مبحث الإضافة . ص ٢٧ وهى ١١ منها

. وانظر أيضا : ص ١٠ . عند قول المصنف : «الْجَزْ : عَمَمُ الْإِضَافَةِ» .

(٧) أى فى احتماله للحال أو لاستقبال عند عَدَمِ الْقَرِينَةِ ، وَتَعْيِينُهُ لِأَحَدِهِمَا بِهَا .

وهناك أوجه أخرى للمشابهة ، فانظرها : أواخر ص ٩ .

ثم انظر - فى زمان المضارع والخلاف فيه - : الهمع : ٨ ، ٧/١ . والرضى : ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ .

والأصول فى النحو : ٣٩٦ .

(٨) هى : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرف بآل ، والمضاف إلى

واحد منها ، والمنادى المقصود . انظر : الهمع ٥٥/١٦ ، وشرح التصريح : ٩٤/١ ، والتسهيل :

والنكرة ما يقبل (أل) ، ولا يقبلها إلا الأسماء . لما تقدم (١٩) .
 - (وكونه يُخْبَرُ به ، وكونه يُخْبَرُ عنه) : هو تكرار مع قوله فيما تقدم :
 (وكونه مبتدأ وكونه خبراً) (٢٠) .
 ولا يصح أن يقال: هذه الخاصية باعتبار المجموع ، وفيما تقدم باعتبار كل
 فرد .
 لأن الاسم لا يختص بكونه خبراً ، بل يشاركه في ذلك الفعل . كما تقدم .

[شرح خواص الفعل]

(الفعل (١٠) له خواص تخصه من أوله ، وخواص تخصه من وسطه ، وخواص
 تخصه من آخره (١١) :
 فالأول - الصواب : قالتى - (تخصه من أوله :
 - قسمة الحرفية : لأن الاسم لا تدخل على الفعل، فقلاً عن
 اختصاصها به (١٢) .

= وأوت أن أثير إلى أن بعضهم - الأسمونى: ١٠٦٨ ، والفاكهى فى شرح كتاب الحدود : ١٣٦
 - يجعل عدداً المندائى المقصود) سابع المعارف ، من زيادات ابن مالك ٦٧٢ هـ ، مع أنه معدود
 أيضاً عند ابن الحاجب ٦٤٦ هـ فى الكافية - بشرح الرضى - : ١٢٨٧/٢ . وانظر هذه الإشارة
 بإيضاح أكثر فى : عجز ٣٥ ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(٩) انظر أواخر ص ٦ بترقيم الأصل ، فى : (الخامسة الثانية ، من : الخواص التى تخص الاسم
 من أوله) .

(١٠) انظر : أوائل مره بترقيم الأصل ، فى : (الخامسة الثالثة ، من : الخواص التى تخصه من
 معناه) .

(١٠) فى المتن المستقل : والفعل .

(١١) بعد هذا فى المتن المستقل : وخواص تخصه من معناه . والشارح وإن لم ترد هذه
 العبارة عنده هنا فى الإجمال ، إلا أنه عرّض لها فى التفصيل بعد فى ص ١٠ .

(١٢) مثال (قد) الاسمية : قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ ، وقد زَيْدٌ دِرْهَمٌ . الأولى : اسم بمعنى : حسب =

وإنما اُختَصَّت الأولى به : لأنها لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو لتحقيقه (١٣) . وهي لا توجد إلا في الفعل .
ثم يُشترط لدخولها عليه : كونه متصِّرفاً ، خبرياً ، مثبتاً ، مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس (١٤) .
- (والسَّيِّئِ وَتَوَقَّ) : لأنها لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، [١٥] بالاستقبال .
ومعنى قول النحويين : (أنهما حرفا تنفيس) : أى حرف توسيع . لأنها يُقْلِبَان المضارع من الزمن الصَّيِّق - الذى هو الحال - إلى الزمن الكَّسِيع ، الذى هو الاستقبال (١٦) .
وهل زمنهما واحد ، أو (سوف) أوسع منها : (١٧) فيه خلاف للنحويين (١٨) .

= والثانية : اسم فعل بمعنى : يكفى .

(١٣) فى الأصل : لتخفيفه . والصواب من المراجع التالية . والأمثلة للمعاني الثلاثة على الترتيب ، هى : قد قام زيد ، قد يصدق الكذوب ، «قد أفلسح من زكاهما» - الشمس ٩١/٧ - انظر التسهيل : ٢٤٢ ، والمغنى ١٨٢/١ - ١٨٦ ، والرضى : ٢٢٣/٢ ، ٣٨٧ ، والهمع : ٧٣/٢ .

(١٤) انظر أيضاً فى هذه الشروط : الهمع : ٧٢/٢ ، والمغنى : ١٨٣/١ .

(١٥) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، والغرض من الوقف .

وهو : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(١٦) انظر أيضاً فى هذا التفسير : الرضى : ٢٢٣/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ ، والهمع : ٨٦/٢ ، ٧٢/٢ .

(١٧) أى السين . والذى فى الأصل : منهما .

(١٨) فى الأصل : النحويين . بدون لام الجر .

وأما عن الخلاف : فالكوفيون على الأول ، والبصريون على الثانى . انظر الهمع : ٧٢/٢ .

والمغنى : ١٤٩/١

(وَأَفْعَالَاتِ الْقَوْرِفِ ، وَأَفْعَالَاتِ التَّحْضِيضِ) (١٥) : وهى :
لَوْلَا ، وَلَوْمَا - غير الامتناعيتين (١٦) : لأن الامتناعيتين لا يدخلان
إلا على مبتدأ (١٧) - وَمَلَا ، وآلَا - بالتشديد - وآلَا - بالتخفيف (١٨) .
وإنما اختصت بالفعل : لإفادتها الطلب ، ولا يتصور (١٩) فى غيره .
وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر ، أو موجود مؤخر :
فالأول : كقول الشاعر :
أَتَيْتَ بَعْبِرَ اللَّهِ فِي الْقَيْدِ (٢٠) مُوثَقًا
فَهَلَّا (٢١) سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ (٢٢) وَالْقَدْرِ (٢٣)
أى : فَهَلَّا (٢٤) أَسْرَتَ سَعِيدًا (٢٥) .
والثانى : كقولك : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ .
وكسان الاحسن : عطف (التحضيض) على (العرض) دون إعادة
(الأدوات) : لإشعارها بأن أدوات العرض غير أدوات التحضيض . وليس
كذلك : فإن أدواتهما (٢٦) واحدة .

-
- (٥) فى الأصل : التخصيص ، وكذا فى المواضع الثلاثة بعد .
(٦) مثل : لولا - أو لوما - أكرمت زيدا .
(٧) مثل : لولا - أو : لوما - زيداً لأكرمتك .
(٨) مثل : مَلَا - أو : آَلَا ، أو : آَلَا - أكرمت زيدا .
(٩) فى الأصل : تتصور ، يتشأن .
(١٠) فى الأصل : المقدر . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
(١١) فى الأصل : فهل ، والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
(١٢) فى الأصل : الجنابة .
(١٣) لم أقف على البيت فى غير الأسمونى ٥٧٤ . كما لم أقف على قائله . وقد شرحه
العيني . وهو من (الطويل) .
والشاهد فيه : (فَهَلَّا سَعِيدًا) حيث وقع الاسم بعد أداة التحضيض معمولاً لفعل مقدر بعدها .
(١٤) فى الأصل : أمرت . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
(١٥) فى الأصل : أدواتها .

٢٦ والفَرْق بينهما : أن (العرض) : طَلَبٌ بِلِينٍ وَأَدَبٍ . (والتحضيض)
: طلب بحَيٍّ وإزعاج .

ولعلّه اعتمد في ذلك : على اختلافهما بالاعتبار .

- (والنواصب) : وإنما تدخل على المضارع، لأنه لا يتصّب من الأفعال
غيره .

(والجواز) : وتدخل عليه ، أو على ما في محله (١٦) .

وإنما اختصت النواصب بالفعل : لأنه لا يصح دخولها على غيره ، لأن
النواصب المرادة هنا محصورة في : لَنْ ، وَأَنَّ ، وَكَئِنْ - المصدريتين -
وإِذَنْ . وكلّ منها لا يصح دخولها على غيره :

لأن (لن) لنفي (١٧) الاستقبال . ويُشترط في نصب (إذن) : استقبال ما
بعدها . وهو (١٨) من خصائصه .

و(أن) ، و(كي) المصدريتان : هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر .

وإنما اختصت الجوازم به : لاختصاص الجزم به ، لأنه في الفعل
يَعُوضُ عن الجر في الاسم .

- (وخصروف المتصارفة) المتقدمة (١٩) : وهي مأخوذة من :
المشابهة ، لأن المضارع بها شابة الاسم في :

وقوعه (مشاركاً) ، كذا : يضرب . لكونه مشتركاً بين الحال والاستقبال .
(ومختصاً) ، نحو : سيضرب ، أو : سوف يضرب . لتخصيصه بالاستقبال (٢٠) .

(١٦) مثل : إن جاء محمد أكرمته .

(١٧) في الأصل : ليقا . والصواب يؤخذ من : الرضى : ٢٣٢/٢ ، ٢٣٥ ، والهمع : ٢/٢ .

(١٨) أي الاستقبال . وانظر : مبحث (إن) ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(١٩) انظر : ص ٢٠ بترقيم الأصل . في : مبحث (شرح تعريف الفعل المضارع) .

(٢٠) أي بالسين وسوف ، فانظرهما في ص ٨ ، مع مراجعة ص ٨ وهـ منها . =

وفي دخول لام الابتداء (٣١) .

وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته (٣٢) .

(ولو ، والحق) هي (حرف استثناء لا مشتمل) :

أى امتناع الجواب لامتناع الشرط . على ما هو المشهور بين الجمهور .
أو امتناع الشرط لامتناع الجواب . على ما اختاره ابن
الحاجب (٣٣)

وفي تقييد (لَوْ) بالامتناعية ، نَظَرٌ :

لأن (لو) لا تدخل إلا على الأفعال ، امتناعية كانت أو غيرها (٣٤) . وإن
دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف ، أو مؤخر (٣٥) .

= وكذلك الاسم يكون مبهما مشتركا كرجل ، فإنه يحتمل زيدا أو عمرا . ثم يختص بواحد
بسبب (أل) مثلا ، إذا قلت : الرجل .

(٣١) مثل : إن زيدا كَيْفَهُمْ . فهذا مثل : إن زيدا كَيْفَهُمْ .

(٣٢) مثل : يضرب ، وضارب - ويجتهد ، ومجتهد . فى مقابلة مطلق الحركة بحركة ،
والسكون بسكون .

هذا ، وانظر - فى أوجهه المشابهة هذه - : الأشمونى والصبيان : ٥٩٨ ، والهمع ٤٦٨/٢ ،
والرضى : ٢٢٦٧٢ ، ٢٧٩٨١ ، التبصرة والتذكرة : ٧٧٨ ، الأصول فى النحو : ٣٩٨ ،
والإنصاف ٥٤٩/٢ م ٧٣

(٣٣) انظر - فى القولين وغيرهما - : الهمع ٦٤/٣ ، والرضى : ٣٩٠/٢

(٣٤) غير الامتناعية : التى للمعرض ، أو للتقليل ، أو للتمنى ، أو للمصدرية ، أو بمعنى (إن) .
انظر : الأشمونى : ٣٧/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح : ٢٥٤/٢ وما بعدها ، والمعنى :
٢٦٤/٨ وما بعدها .

(٣٥) مثال الأول : لو زيدا رأيتُه أكرمتُه ، ومثال الثانى : لو زيدا رأيتُ أكرمتُه ، انظر المعنى
: ٢٧٩/٨ ، وشرح التصريح : ٢٥٨/٢ .

(والفعل يخصه / ليس) [من وسطه :

٢٨- التصريف : وهو اختلاف أبنية الاختلاف أزمنة (١).

وفي جعل (التصريف) من خواص الفعل ، نظر :

إذ يشاركه في ذلك الاسم . إلا أن يقال : المختص بالافعال ، هذا التصريف .

أعنى : التصريف لاختلاف الأزمنة . لأنه بهذا المعنى لا يكون في الاسماء .

(والفعل يخصه من آخره :

- بناء الفاعل (٢) : لأن الضمير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفعل (٣) .
لما سيأتي (٤) .

- (وبناء (٥) التأنيث الساكنة) : لأن وضعها يَتَدَلُّ على أن فاعل الفعل مؤنث .
واحترز بـ (الساكنة) : عن المتحركة :

فإنها من خواص الاسماء إن تحركت بحركة إعراب ، كـ : قائمة (٦) .
وتلحق (٧) الاسماء والحروف إن تحركت بحركة بناء ، كـ : لآت ، ورَبَّتْ ،
ولا قُوَّةَ إلا بالله (٧م) .

(١) في الأصل : أبنية لا اختلاف أزمنة .

(٢) في المتن المستقل : الحزم وبناء الفاعل .

(٣) في الأصل : الفاعل .

(٤) أي بعد سطور في التعليق على قول المصنف : «واتصال الضمائر به على حدود» .

(٥) (وبناء) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : كعامة .

(٧) في الأصل : وتلحق .

(٧م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة الماضية في خواص الاسم من آخره ، المبدوءة

بـ (وبناء التأنيث التي تبدل ماء ...) .

- (وياء المضافية) : وهي ياء الفاعل . لما تقدم (٨) .
- (وثنون النون كيمس الثقيلة والخفيفة) : لأنّ وضعهما لتأكيد فعل الامر ، والمضارع المستقبل . وهما من أقسام الفعل .
- (والضمان الضمان به على قسم : فعلاً ، وفعلتوا ، وفعلت) : أعني : ضمائر الرفع البارزة . لامتناع اتصالها بالحروف ، والأسماء :
- أما الحروف : فلأنّها لا تقتضي فاعلاً ، لأنّ مقتضى له الفعل أو الاسم الذي يُشبهه . وكلّ من هذه الضمائر فاعلٌ .
- وأما الأسماء : فلأنّها لو اتصلت بها لزم اجتماع اللفظين في المشي - أعني : ألق التنية ، وألف الضمير - والواو في الجمع - أعني : واو الجمع ، وواو الضمير - وحيل المفرد عليهما طرداً للباب .
- واحتزّ بالضمائر على هذا الحد :
- من الضمائر المنصوبة ، والمجرورة (٩) : فإنّها تتصل بالأسماء والحروف (١٠) .
- ومن المشتيرة (١١) : فإنّها تتصل بالأسماء ، والأفعال (١٢) .
- لا يضافه من غير غرض يعرض له) : لأنّ الأصل فيه الياء ، فلا يحتاج فيه إلى سبب .
- بخلاف الاسم : فإنّ الأصل إعرابه ، فلا يخرج عنه إلّا بسبب (١٣) .

(٨) أي من التعليل قبل سطور بقول المصنف : «تاء الفاعل» .

(٩) القيد المحتزّ به في الحدّ عن هذا : هو قوله : (ضمائر الرفع) .

(١٠) مثال الاسم المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : محمد الضاريك ، محمد ضاريك .

ومثال الحرف المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : إنك مجتهد ، ولك أعمال طيبة .

(١١) القيد المحتزّ به في الحدّ عن هذا : هو قوله : (البارزة) .

(١٢) مثال الاسم المتصل به ضمير مستتر : محمد ضاريك .

ومثال الفعل المتصل به ضمير مستتر : محمد يضرب .

(١٣) هذا هو مذهب البصريين . قال في الهمع (١٥/٨) :

«مذهب البصريين : أنّ الإعراب أصل في الأسماء ، فروع في الأفعال»

- (والضام يخصصه من معناه :

يكونه ماضياً ، ويكونه مضارعاً ، ويكونه أمراً ، ويكونه يخبر به ولا يخبر عنه)
: لما تقدم (١٤) :

(ويكونه لإيضاف وإيضاف إليه) : لما تقدم أيضاً (١٥) .

[شرح بعض الأشياء التي هي جائزٌ تذييل لبعض ما سبق]

في المبحثين قبل

٥٢٨- (الجر : تَمَلَّصَ (م) للإضافة) ، وهي : نسبة شيء إلى اسم
بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا (١٦) .

فكل مجرور مضاف إليه .

(الرفع (م) : علم الفاعلية) .

= وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما

ونذهب بعض المتأخرين : إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وُجد فيه بغير سبب ،
فهو له بذاته . بخلاف الاسم : فهو له لا بذاته ، فهو فرع .

وهو يعني : البناء فرع في الأسماء وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما .

(١٤) أى من جهة دلالاته على الحدث والزمان بأنواعه ، ومن جهة كونه لا يكون إلا محكوماً به .
وهذا الذى تقدم مفرق فى مواضع كثيرة . انظر المباحث التالية : شرح أقسام الكلمة ص٤ -
شرح أقسام الفعل ص٤ - شرح تعريف الفعل ص٤ - شرح تعريف الفعل

الماضى ص٤ - وانظر فى (شرح خواص الاسم والفعل) النقاط :

كونه فاعلاً ص٤ - كونه مبتدأ ص٤ - السين وسوف ص٤ - حروف المضارعة ص٤ .

(١٥) انظر فى مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص٤ - كونه
مجروراً ص٤ - حروف الجر ص٤ .

(١٥م) أى : علامة .

(١٦) مثال اللفظي : مررت بزيد - ومثال التقديرى : كتاب زيد . وانظر - ملهنى فى خواص
الاسم من معناه - عند قوله (وكونه يضاف ويضاف إليه) ، وهام منها .

(١٦م) فى المتن المستقل : والرفع . يواو العطف . وكذا نظيره بعد : والنصب .

لم يَقُلْ (١٧) : (عَلَّمَ الفاعل) كما قال في الجر : (عَلَّمَ الإضافة) - : لأن
الرفع ليس علماً للفاعل وحده ، لوجوده في غيره ، كالمبتدأ وغيره . بل
له ولاشياء منسوبة إليه : كالمبتدأ ، والخبر ، واسم (كان ، وما) وغيرهما .
والجر لا يوجد في غير الإضافة . ولهذا بعينه قال :

(المتكلم علم المفعولية) ، ولم يقل : (علم المفعول) :
لأنه ليس علماً للمفعول وحده ، لوجوده في غيره ، كالحال والتمييز .
بل له ولاشياء منسوبة إليه : كخبرى (كان ، وما) ، واسمى (إن ، ولا) .

[شرح تعريف التنوين - والإخراج بمحتركات التعريف]

٢٩- (جاء التنوين :

نون ساكنة ، زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله ، وتفصله عما بعده) - فلا
يضاف إليها ، لأنها مؤذنة بتمام [صا] الاسم بدون المضاف إليه . والإضافة
تؤذن بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه . ولهذا يجب حذفها عند الإضافة - ثم
تتمه (١) بقوله :

(ثبت لفظاً وتسقط خطاً) (٢) .

فاحتسرتز بالسكنة) : عن المتحركة ، كنون : رَعَشٌ - للمَرْتَعِش -
وَضَيْقٌ (٣) للضَيْف (٤) .

(١٧) أي المصنف .

(١) أي : تم المصنف حد التنوين السابق .

(٢) في المتن المسنقل تعريف التنوين هكذا : نون ساكنة ، زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً
وتسقط خطاً ووقف ، وتفصله عما بعده انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٠ بترقيم
الأصل .

(٣) في الأصل : ومتيقن .

(٤) أي الطَفِيفُ : فالضيقن : هو الطفيل الذي يتبع الضيف . واللسان : (ضيف ، ضفن) .

وبالزائدة) : عن الأصلية .

وب (اللاحقة للاسم) : عن اللاحقة لغيره^(٤) .

وب (اللاحقة بعد الكمال) : عن اللاحقة في أوله ، كنون : مُكْسِر ، وانكسر .

وباثبوتها في اللفظ دون الخط) : عما ثبت فيهما^(٥) .

ولم يحتاج إلى زيادة قوله : (لِغَيْرِ توكيد) - كما^(٦) زاده بمضهم^(٧) -

لإخراج نون التوكيد الخفيفة : لأنها^(٨) قِيْدَ مَحَلِّ زيادتها بآخر^(٩) الاسم . فاستغنى عن إخراجها لأنها لا تلحق الأسماء .

[شرح أقسام التنوين]

(١) أقسام التنوين الخاصة بالاسم (٨) ، أربعة :

تنوين التثنية ، وتنوين التثنية ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض^(١٠) .
لأنها ليعانٍ لاتليق بغير الاسم : كما تقدم^(١١) .

(٢) مثل: تنوين التثنية ، والغالبي . اللاحقين للفعل والحرف . فانظرهما في المبحث التالي .

(٣) في الأصل : عما .

(٤) من هذا البعض: ابن هشام في (أوضح المسالك) - فانظره - بشرح التصريح: ٣٧١-
والأشموني: ٣٠٨ .

(٥) في الأصل : لأنها .

(٦) في الأصل : بأجزاء .

(٧) في المتن المستقل : الخاص بالاسماء .

(٨) في المتن المستقل بعد كل نوع منها مثاله - هي - على التوزيع - هكذا : كزيد -
رجل - مسلمات - حيثئذ -

(٩) انظر : ص ٧ بترقيم الأصل . وأما تعريف كل قسم منها ، فهو على التوالي :

تنوين التثنية : هو اللاحق للاسم المعرب ، دلالة على بقاء أصالته . =

وأما القسمان الآخران : وهما : تنوين الترتيم ، والغالي (١٠) -
- فلا يختصان بالاسماء ، بل يدخلان على الأفعال (١١) والحروف أيضاً .

= تنوين التَّنْكِيس : هو اللاحق لبعض الأسماء المعنوية ، إشعاراً بأن المراد بها غير
معين

تنوين المقابلة : هو اللاحق لما جمع بألف وطاء . (وقد عرفه النجاشي في ص ٧٤)
تنوين العوض : هو اللاحق للاسم عوضاً عن المضاف إليه ، والجمع المتناهي المعتل
اللام عوضاً عن الحرف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للشافعي - ص ٢٨٦ وما بعده (بتحقيقنا) .
(١٠) تنوين الترتيم : هو اللاحق للقوافي المطلقة «والأعاريض المصرفة والمقفاة . وتنوين
الغالي : هو اللاحق للقوافي المقيدة» والأعاريض المصرفة .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للشافعي - ص ٢٩١ وما بعدها .
(١١) في الأصل : الأسماء . وأثبت ما يمتشي مع السياق ، وبمجموعة المراجع التالية حيث
تنص على أن الترتيم «والغالي» يدخلان : الأسماء والأفعال ، والحروف .
انظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٨٢-٢٨٥-٢٩١ - ٢٩٦ ، والأشمونى : ٢٤١ - ٢٤٠ ،
وشرح التصريح : ١٣٩/١ - ١٣٧ - .

ويمكن أن تصوب العبارة هكذا : الأسماء والأفعال ، والحروف أيضاً .
هذا وزاد بعضهم أربعة أنواع أخرى : تنوين مقصورة في المنادى ، وما لا يصرف ، وتنوين
حكاية ، وشذوذ . انظر : الجمع ٢٨٢ ، والتصريح ٣٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٨٢ ،
والصبيان : ٢٤١/١ (وفيه خامس هو : المناسبة) .

[تفسير تعريفي الإعراب لفظاً ومعنى (١٧)]

والإخراج بمحترزات التعريف

٣٠- (جاء الإعراب ، لفظاً :

ماجدة [ب] (١٣) لبيان مقتضى العامل ، من : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو
جوف : بيان له (ما) ، أى : ما جىء به من هذه الأشياء لبيان ما يقتضيه
العامل .

واحتراز به : عما جىء به منها لبيان مقتضى العامل . فإنه بناء . كما
سأتى (١٧) .

٣١- (وجاء ، معنى :

تغيير أو إشر الكليم) : والمراد بها : الأسماء ، والأفعال المضارعة .
(اختلاف العوامل الداخلة عليها) فى الأغلب (١٥) :

(لفظاً) : فى الاسم ، والفعل الصحيحين .

(أو تقصيرا) : فى الاسم ، والفعل المعتلين .

وتقيد التغيير بالآخر : بيان لمحل الإعراب . لاحتراز ، إذ لا يكون
الإعراب فى غيره .

(١٧) (لفظاً ومعنى) : ترجمان إلى (الإعراب) ، لا إلى (تعريفى)

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من المتن المستقل ، ومن نظيره فى حد الجناء بعد .

(١٤) أى فى المبحث التالى من ١٢ .

(١٥) (فى الأغلب) : إما أن ترجع إلى (العوامل الداخلة) ، وإما أن ترجع إلى (اختلاف
العوامل) .

فإن رجعت إلى الأول ، وكان المراد بتغيير الأغلب : العامل المعنوى ، والعامل المتأخر .

وإن رجعت إلى الثانى ، كان المراد بتغيير الأغلب : التغيير للإتباع ، أو النقل ، أو المناسبة
، أو التخلص من التقاء الساكنين ، أو الوقف ، أو الإدغام ، أو التخفيف .

- وأما تغيير ما قبل الآخر معه، في: أشري، وأُتِمْ: فمذهب البصريين - قال ابن هشام: وهو الصواب (١٥) -: إنه ليس بإعراب، وإنما هو إتياع (١٦) .
- ٣٢- والمراد بالعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب .
 أى: ما به يتحصل ويوجد المعنى المقتضى له .
 فالعامل شيء، والمقتضى للإعراب شيء آخر .
 فالعامل في: قام زيد - مثلاً -: قام . والمقتضى للإعراب: الفاعلية .
 وإنما يتحصل ويتقوم (١٧) بـ (قام) .
 كذا عرّفه ابن الحاجب (١٨) .
- واعترض بأنه (١٩) : لا يتناول عامل الفعل، لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه، إذ مقتضى إعرابه مشابهته للاسم، وعامله (لم، أو لن) - مثلاً - وليسا بسببين لمشابهته له .
- ٣٣- فالأولى ما عرّفه به بعضهم: بأنه ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أو دعا الواضع إلى ذلك: كالحروف الجارة .
 فإن الواضع لما رآها ملزمة للأسماء غير منسلة منها منزلة الجزء (٢٠)، ورأى أن كلّ ما لازم شيئاً أثر فيه .

(١٥) (وهو الصواب): من كلام ابن هشام .

(١٦) انظر: شرح الشذور: ٢٤ . والمنقول هنا ليس نص ابن هشام بحروفه . وأما مذهب الكوفيين: فإنه إعراب، لأنهما معربان من مكانين عندهم .
 (١٧) أى المقتضى .

(١٨) انظر: الكافية - بشرح الرضى - ٢٥/٢ .

(١٩) أى تعريف ابن الحاجب .

(٢٠) لعل الواو مقحمة، وإلا ظلت (لما) قبل بدون جواب .

لأنه (٢٦) مُتناوِل لعامل الفعل (٢٧) ، لدخوله فيما دعا الواضع ، لأن مَلَاَزِمَةً (لم) - مثلاً - للفعل وعدم تنزيلها منه منزلة الجزء ، دعا الواضع إلى تأثيرها / [ص ٢] فيه .

ثُمَّ في كلامه (١) إجمال (٢) : إذ مقتضاه أن للإعراب عند جميع النحويين حَدًّا بالنظر إلى (اللفظ) ، وحدًّا بالنظر إلى (المعنى) .
وليس كذلك .

بل فيه مذهبان - : أحدهما : أنه لفظي . والآخر : أنه معنوي . فمن رأى الأول (٣) ، حَدَّه بالأول . ومن رأى الثاني ، حَدَّه بالثاني (٤) .

[شرح تعريفى البناء لفظاً ومعنى]

والإخراج بمحتركات التعريف

٣٤- (١) البناء ، لفظاً :

(٢٦) هذا تعليل لأولية تعريف البعض .

(٢٧) الذى هو محل الاعتراض السابق على تعريف ابن الحاجب .

(١) أى المصنف .

(٢) الإجمال خلاف اللبس . فالإجمال : أن لا تتضح الدلالة ، وذلك بأن يحتمل اللفظ المراد وغيره من غير تبادر لأحدهما .

واللبس : تبادر فهم غير المراد .

انظر : الصبان : ٥٦/٢ ، وبياسين على شرح التصريح : ٢٨٧/١ . وفى بياسين خمسة أبيات فى الفرق بينهما

(٣) فى الأصل : للأول .

(٤) فى المتن المستقل بعد تعريفى الإعراب ، جاء قول المصنف : «ألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم » . انظر كتاب الحدود - للأيدى - ص ١١ بترقيم الأصل . وهذه

الزيادة ستأتى هنا قريباً بعد تعريفى البناء .

ماوجه به ، لا لبيان مقتضى العامل : من شبه (٥) الإعراب) - بكونه :
حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً -

(وليس حكاية ، أو بثبابة ، أو نقلاً ، أو تخلفاً من سكونين) :

فى : (زَيْدٍ) ، فى قولك : مَنْ زَيْدٍ ؟ - لَمْ يَنْ قَالَ : مررت بزَيْدٍ . وضمة
النون فى قوله تعالى : " قَمَنْ أَرَتِ كِتَابَهُ " (١٦) * فى قراءة (وُش) (١٧) بنقل
حركة الهمزة .

والكسرة فى دال : " الْحَمْدُ لِلَّهِ " (١٨) ، فى قراءة بعضهم (١٩) وكسر النون أو
فتحها فى : مِثِّكَ ، أو مِثِّ الرَّجُلِ .

ليست (٢٠) ببناء : لأن الأولى : حركة حكاية . والثانية : حركة نقل -
والثالثة : حركة إتباع . والرابعة : حركة تخلف من سكونين .
وإنما لم تكن بناء : لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها (٢١).

٣٥- (وَجْهٌ مَعْنَى :

لَزُومِهِ أَشْرَ الْكَلِمَةِ حَرْكَةً ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً (٢٢) - لغير عامل
، ولا غلطاً .

(٥) (شبه) : بكسرة فسكون ، وبفتحتين . اللسان .

(٦) (الإسراء : ٧٧/١٧ .

(٧) انظر : تقريب النشر فى القراءات العشر : ٣٦ - (ط مصطفى الحلبي ، ط الأولى ١٣٨١ هـ -
١٩٦٦ م)

هذا ، و : ورش : هو عثمان بن سعيد بن عدى ، المصرى . غلب عليه لقب (ورش) . أصله من
القيروان . مولده ووفاته بمصر . توفى سنة ١٩٧ هـ . الأعلام : ٣٦٧/٤ .

(٨) (الفتحة : ٢/٦ . وفى مواضع أخرى كثيرة فى القرآن الكريم بلغت (٢٣) موضعاً .

(٩) هو الحسن البصرى ، فى سورة الفاتحة فقط . انظر : النشر فى القراءات العشر : ١٧/١٧ .

(١٠) أى الحركات العبيئة فى الأمثلة الأربعة السابقة .

(١١) فى المتن المستقل بعد تعريف البناء لفظاً ، جاء قول المصنف : «حد البناء لفظاً»

واحتَرَزَ به^(١٣) : عن لزوم آخر الكلمة ذلك لعاملٍ ، أو اعتلال . كالفَتْى - مثلاً - فإنه لزم الألف لتحرك يائه وانفتاح ما قبلها . فليس ببناء . وفي لزوم آخر الكلمة شيئاً من ذلك لأجل العامل ، حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه - نُظِرَ .

إلا أن يقال : المراد جنس الحركة أو الحرف ، لا نوعُهما . ولا شك أن ما يعرَّب بالحركات أو الحروف مُلازم لهما عند العامل . فيصح في الحركة والحرف .

أو يقال : المراد باللزوم : مادام ذلك العامل الخاص^(١٤) . فيصح في الكل .

إلا أن في إطلاق اللزوم على مثل هذا ، نُظِرَ .
والعَسَى : أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه .
ثم الإجمال في هذا كالذى قبله^(١٥) .

[شرح القاب الإعراب . والقاب البناء]

(١) القاب الإعراب : أربعة^(١٦) :

رفع ، ونصب ، - في الاسم ، والفعل المضارع - (ويخفض) - في الاسم - (ويجزم) ، في الفعل .

فأنواعه في الاسم ، ثلاثة : رفع ، ونصب ، وخفض .

= وَضَعَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ يراد به الثبوت .

(١٢) الأمثلة على الترتيب : يامحمدٌ - يامحمدون - اكتبْ - اكتبوا .

(١٣) أى بقوله (تغير عامل ، ولا اعتلال) .

(١٤) أى موجود ، ويجوز جعل (دام) تامة .

(١٥) أى في الإعراب ، في المبحث السابق .

(١٦) انظر : هـ من نفس الصحيفة .

لأن المعاني التي جيء في الاسم بالإعراب لبيانها، ثلاثة أجناس:
معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه: كالفاعلية . وله (الرفع) .
ومعنى هو قفلة يتم^(١٧) الكلام بدونه : كالمفعولية . وله (النصب) .
ومعنى بين العمدة والفضلة : وهو الإضافة^(١٨) . وله (الخفض) .
وأنواعه في الفعل المضارع أيضاً ثلاثة ، لأنه محمول في الإعراب على
الاسم ، فكانت له ثلاثة أنواع كالاسم :
فأعرب : (بالرفع ، والنصب) . إذ لم يمنع منهما مانع .
ولم يعرب : بالخفض . لأنه لا يكون إلا للإضافة ، والفعل لا يقبلها
^(١٨) لما تقدم (١٩) .

فلما لم يعرب بالخفض ، عوض عنه (بالجزم) .
(^(١٩) القاب للبناء ، أربعة الأسماء :

ص . : في الاسم : نحو : حيث ، وقبل . وفي الحرف : في منذ .
على لغة من جَرَّ بها (٢٠) . ولا ضم في الفعل .

(١٧) في الأصل : تتم .

(١٧م) إذ المضاف إليه : قد يكون عمدة ، وقد يكون فضلة . فمثال الأول : مر بزيد . وجاء
غلامه . ومثال الثاني : مررت بزيد ، ورأيت غلامه .

(١٨) في الأصل : لم .

(١٩) انظر : في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ، وكونه
مجروراً ص ، حروف الجر ص .

(١٩م) في المتن المستقل : وألقاب : بواو المعطف .

(٢٠) أما على لغة من لم يجز بها : فهي اسم . انظر : الأسموني ٢٢٧ ص وما بعدها .

(وَفِيهِمْ) : فِي الاسم : نحو : آيَنَ ، وَكَيْفَ . وفي الفعل : نحو : قَامَ ، وَقَعَدَ . لِهـ (٣) (١) وفي الحرف : نحو : إِنَّ ، وَلَيْتَ .
(وَيَكْسِرُ) : فِي الاسم : نحو : آمَنَ ، وَهَوَّلَا . وفي الحرف : نحو : بَاءَ الْجَرِّ ، وَلامَهُ . وَلَا كَسَرَ فِي الفعل .
(وَيُسَكِّنُونَ) : فِي الاسم : نحو : مَنَ ، وَكَمْ . وفي الفعل : نحو : قَمَ ، وَقَعَدَ . وفي الحرف : نحو : أَنْ ، وَلَنْ (٢) .

[شرح حال الأسماء . والأفعال]

من حيث الإعراب والبناء

(الأصل (٢) في الأسماء : الإعراب . وما بنى منها ، فعلى خلاف الأصل) (٣) :
لأنه يُعْتَقَبُ (٤) عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب ليانها ، نحو :
ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيدا ، وما أحسن زيدا .
فإن معنى الأول : شيء أحسن زيدا .
ومعنى الثاني : نفى الحسن عنه .
ومعنى الثالث : أي عَصَوِيٍّ من أعضائه - أو خُلُقِيٍّ من أخلاقه - أحسن ؟

(١) في طرقة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في ص ١٠٠ ، وما ص ٩٠ ، وفيه هنا : «وقف محمد الكفوي على طلبية العلم بجامعة الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) في متابعة الشارح للمصنف في التمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، بهرى .
وأما الكوفيون فلا يفرقون . انظر : الرضى : ٣/٢٠ .

(٣) في المتن المستقل : والأصل .

(٤) انظر : هـ ٩٣ ص ١٠٠ .

(٤) في الأصل : يتعقب . وهي لا تؤدي المعنى المراد . ويعتقب : يتناوب . راجع اللسان : (عقب) .

(والأفضل في الأعمال : البناء - وما أُثِرَ منها ، فعلى خلاف الأصل) (٣) :
لاستغنائها عن الإعراب ، باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني التي
تعتزُّ (٥) عليها .

(والمبني من الأسماء ، سبعة :

المفعولات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الشرط (م) ، وأسماء الاستفهام ،
وأسماء الأفعال ، والمفعولات .

وزاد ابن مالك سابعاً ، وهي : الأسماء قبل التركيب (٦) :

وذلك لأنَّ عِلَّةَ بناء الاسم منحصرة في مشابهة للحرف (٧) :

في الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإهمال (٨) .

(٥) تعتور : تتناوب . اللسان : (مور) .

(م) في المتن المستقل : الشرط .

(٦) الذي يؤخذ من الأسموني والهمع : أن الذي زاده ابن مالك صراحةً ، هو في أسباب البناء ، وهو الشبه الإهمالي ، ومثَّل له بفواتح السور . وأنَّ زيادة الأسماء مطلقاً قبل التركيب - بهذا التصريح - هي لغير ابن مالك .

قال الأسموني (٥٧١) : «عَدَّ في شرح الكافية من أنواع الشبه : الشبه الإهمالي . ومثَّل له بفواتح السور .

والمراد : الأسماء مطلقاً قبل التركيب . فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لشبهها بالحروف المهملة : في كونها : لاعاملة ولامعمولة ... » .

وقال الهمع (١٧٨) : «... الخامس : الإهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ، ومثَّل له في شرحها بأوائل السور - فإنَّها تُشَبِّه الحروف المهملة ، كَبَلٌ ... ، في كونها : لاعاملة ولامعمولة ... » .

وجعل بعضهم من هذا النوع : الأسماء قبل التركيب ... » .

هذا ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ابن مالك جمال الدين توفى بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . الأعلام : ١١٧٧ .

(٧) ليس هذا موضع اتفاق ، بل هناك أسباب كثيرة عند بعضهم ، ذكرها الهمع (١٧٨) في ثمانية . وانظر أيضاً : الصبان : ٥٧١ .

(٨) زاد في الهمع (١٧٨ - ١٨) - فوق هذه الأربعة - أربعة أخرى : الألفاظ ، الجمود =

فُئِنِيتِ الْمَضْمَرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَالشُّرُوطُ ، وَالْإِسْتِفْهَامُ (٩) :

لَمْشَابِهَتِهَا الْحَرْقَ فِى (الْمَعْنَى) .

- إِذْ شَابِهَتْ أَسْمَاءُ الشُّرْطِ : (إِنْ) الشُّرْطِيَّةُ .

- وَأَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ : هَمْزَتُهُ .

وَأَمَّا إِعْرَابُ (أَيِّ) شُرْطِيَّةٌ ، أَوْ إِسْتِفْهَامِيَّةٌ : فَلَمَعَارَضَةُ شَبِّهِ الْحَرْفِ فِيهَا لَزُومِ الْإِضَافَةِ ، الَّتِى هِىَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

- وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ (١٠) : لَمْشَابِهَتِهَا حَرْفًا كَانَ يَنْبَغِى أَنْ يَوْضَعَ

(١١) لِلْإِشَارَةِ ، لِأَنَّهَا كَالْخَطَابِ وَالْتِيهِ ، فَحَقَّقَهَا أَنْ يَوْضَعَ (١٢) لَهَا حَرْفٌ يَدَّلُ عَلَيْهَا ، كَمَا وَضَعُوا لَهَا حَرْفًا يَدَّلُ عَلَيْهَا .

- وَالْمَضْمَرَاتُ : (الْيَاءُ، وَنَا) ، وَالْكَافُ ، وَالْهَاءُ : حُرُوفًا (١٣) فِى :
إِيَاىَ ، وَإِيَانَا ، وَإِيَاكَ ، وَإِيَاهُ .

إِذْ دَلَّتِ الْيَاءُ [وَنَا] (١٤) فِى (إِيَاىَ، وَإِيَانَا) عَلَى: الْمُتَكَلِّمِ . وَالْكَافُ فِى (إِيَاكَ) عَلَى : الْخَطَابِ . وَالْهَاءُ فِى (إِيَاهُ) عَلَى : الْغَيْبَةِ (١٥) وَكُلُّ مَضْمَرٍ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى التَّكَلُّمِ ، أَوْ الْخَطَابِ ، أَوْ الْغَيْبَةِ

= الْإِسْتِفْهَامُ بِاخْتِلَافِ الصِّيغِ لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِى عَنْ الْإِعْرَابِ .

(٩) فِى الْأَصْلِ : فِى الْإِسْتِفْهَامِ .

(١٠) أَيْ : وَفُئِنِيتِ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ .

(١١) فِى الْأَصْلِ : تَوْضِيعُ . بِإِثْنَاءِ .

(١٢) أَيْ : وَفُئِنِيتِ الْمَضْمَرَاتُ ... لَمْشَابِهَتِهَا حُرُوفًا .

(١٣) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(١٤) جَعَلَ الشَّارِحُ الضَّمِيرَ هُوَ (إِيَا) وَاللَّوْحَقُ بَعْدَهُ حُرُوفًا ، هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيَّةٍ مِنْ مَذَاهِبِ

سَنَةِ . انْظُرِ الْهَمْعَ ١٧٦٤ .

ثُمَّ إِنَّ تَشْبِيهِ الْمَضْمَرَاتِ الَّتِى ذَكَرَهَا بِتِلْكَ اللَّوْحَقِ ، لَمْ أَرَهُ لَغَيْرِهِ .

وقيل : بُنِيَتْ (١٥) : لُمُشَابَهَةِ الحرف في (الوضع) : كالتاء ، و(نا) من : جُتْنَا . فالتاء على حرف : كياء الجر . و(نا) على حرفين : كيمٌ . وَحِيلَ الباقي (١٦) .

والموصلات ، وأسماء الأفعال : لمُشَابَهَتِها الحرف في (الاستعمال) (١٧) :
- إذ شابهت الموصلات : الحروف ، في افتقارها إلى الجمل ، إذ الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل إما ظاهرة وإما مقدرة (١٨) .
وأما إعراب (اللذين ، واللتين) : فلمعارضة شبه الحرف فيهما مافيهما من التثنية التي هي من خواص الأسماء .

(١٥) أي الضمائر .

(١٦) وقيل : بُنِيَتْ الضمائر أيضًا : لمُشَابَهَةِ الحرف في الافتقار والاستغناء عن الإعراب باختلاف ميعها لاختلاف المعاني . انظر : الرضى : ٢/٢
وأجاز التسهيل (٢٩) قَلْبُهَا اجتماع أربعة أوجه للشبه : الوضع ، والافتقار ، والجمود والاستغناء عن المذكور .
كما أجاز الهمع (١٧/١ ، ١٨) اجتماع خمسة : المعنى ، والافتقار ، والوضع ، والجمود والاستغناء .

(١٧) أدرج الهمع (١٧/١) الموصلات تحت الشبهة (الافتقاري) . وأسماء الأفعال تحت الشبهة (الاستعمالي) . وكذلك فعل الأسموني (١٨/١ ٥٤٠) .

ولعل الشارح في إدراجه الشارح في إدراجه الاثنين معاً تحت الشبهة (الاستعمالي) ، قد تابع أوضح المسالك (شرح التصريح : ٥٠/١ - ٥٢) في إدراجهما تحتها ، ويجعل مرمى بيت الألفية - كما يوضح شارحه - (وكناية عن الفعل يَلَا .. تَأَثَّرَ وكافتقار أصلاً) : (الاستعمالي) فقط .

على حين جعل الأسموني مرماه : (الاستعمالي ، والافتقاري) معاً .

(١٨) مثال القاهرة : مروت بزيد . ومثال المقدرة : جاء الذي في الدار .

- ومشايتها (١٩) أسماء الأفعال: (كفّة ، ودراك): في أنها عاملة غير معمولة ، إذ هي أبدا مسندة إلى الفاعل ولا يعمل فيها شيء (٢٠) .
فأشبهت الحروف العاملة ، كإنّ وأخواتها .

- والأسماء قبل / [أص ١٤] التركيب : (كقواتح السور) : لمشايتها للحروف (٢١) المهلة ، في : أنها (لاعاملة ولامعمولة) .

وقال بعضهم : إنها موقوفة (٢٢) .

وآخرون : أنها معربة حكماً (٢٣) .

(والمعرب من الأفعال :

الفعل المضارع) - لمشايتها الاسم . كما تقدم (٢٤) - (بشرط : أن يعرّف من نون التوكيد المباشرة له (لم) ، ومن نون الإناث) .

فلو لم يشرّ منهما :

يَنْبَغُ عَلَى (الفتح) مع نون التوكيد (٢٥) وعلى (السكون) مع نون الإناث (٢٦)

(١٩) الصواب : ومشايتها .

(٢٠) هذا منسوب إلى الجمهور . وفيها عذبيان آخران . انظر الهمع : ١٧/١ ، والأشمونى والصبيان : ٥٢/١ ، ٥٤ ، ١٩٦/٢ ، وشرح التصريح : ٥٤٥/١ ، ١٩٥/٢ .

(٢١) في الأصل : فاشبهت .

(٢٢) أي : لا معربة ولا مبنية . انظر الأشمونى : ٥٦/١ .

(٢٣) أي : قابلة للإعراب . انظر الصبيان : ٥٦/١ . ونقل الصبيان التوفيق بين هذا القول والذي قبله .

(٢٤) انظر هذه المشابهة وأوجهها : ص ٩ بترقيم الأصل .

(٢٥) في المتن المستقل : نونى التوكيد المباشرتين .

(٢٦) بناء المضارع على الفتح عند مباشرة نون التوكيد له ، أصبح أقوال ثلاثة . وبنائه على السكون مع نون الإناث . أحد قولين .

انظر الهمع : ١٨/١ ، والأشمونى والصبيان : ٦٠/١ - ٦٢ .

وإنما بنى مع نون التوكيد :

لأنه لو أعرب على ما قبلها ، لم يُعَلَم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره في نحو : هَلْ يَضْرِبَنَّ ؟

ولو أعرب عليها، لَجَرى الإعراب على ما يشبه التنوين، وهو غير جائز .

وكان بناؤه على الفتح : لِحَقَّتِهِ (٦) .

وإنما بنى (٧) مع نون الإناث :

لأنه اتصل به ما لا يتصل بالاسماء ، إذ ضاثر الرفع البارزة لا تتصل (٨) [بها] (٩) فَضَعَفَ - لذلك - شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء .

وكان على السكون : حَمَلًا على نظيره من الماضي المسند إلى النون ، فقالوا : يَقْنَنَ . كما قالوا : قَنَنَ .

فإن لم تباشره نون التوكيد (١٠) : أعربت تقديرًا (١١) لعدم علة البناء (١٢) .

وبالمبتدأ من الإفعال :

الفعل الماضى ، وفعل الأمر : لعدم علة الإعراب فيهما (١٣) .

(٦) أو لتركيبه معها تركيب (خمسة عشر) . انظر : الأشمونى ١٧٦ .

(٧) فى الأصل : بقى .

(٨) فى الأصل : يتصل . بالياء .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) مثل : يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ .

(١١) أى بثبوت النون المقدر وجودها أو بحذفها كذلك - فى حال النصب والجرم - حيث إن

النون قد حذفت لتوالى الأمثال ، والمحذوف لعلته كالثابت .

(١٢) هذا على أصح الأقوال الثلاثة المشار إليها فى هـ .

(١٣) يعنى : مشابهة الاسم . التى أعرب لأجلها المضارع . انظر المضارع : أوائل المحيطة ،

وكذا هـ منها .

- (فالماضي : مبني على الفتح كَمَا) : لَفْظًا ، في نحو : ضَرَبَ .
وتقديرًا في نحو : رَمَى .
وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ : لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، في نحو خبر المبتدأ ،
والاسم متحرك .
وكانت فتحة : لِيَفْتِيهَا .
(أما لم يعرض له غاربي) يمنع بناء (١٤) على الفتح .
فِيَسْكُنَ : إن اتصل به ضمير رفع متحرك : كضَرَبْتُ . كراهة تَوَالِي
أربع حركات فيما (١٥) هو كالكلمة (١٦) .
وَيُضَمُّ : إن اتصل به واو الجمع ، لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ .
(والأمر : مبني (١٧) على ما يَجُوزُ به من سائرعه) :
فَيَفِي عَلَى السَّكُونِ : في نحو : اضْرِبْ . لأنه الأصل في البناء ، ولا
مقتضى للخروج عنه .
وعلى حذف النون : في نحو : اضْرِبَا ، واضربوا ، واضربي .
وعلى حذف حرف العلة : في نحو : اغْرُ ، واخْشُ ، واِزْمِ . لأنه
(١٨) نائب السكون (١٩) .

(١٤) في الأصل : بناؤه .

(١٥) في الأصل : فيها .

(١٦) وأما ما لم يتوال فيه ذلك ، - مثل : دَخَرَجْتُ ، واستفقرتُ - فيحمل على ما فيه التوالى ،
طَرْدًا للباب انظر : الصبان : ٥٨/١ . وفيه عن بعضهم تعليل آخر جيّد للمتسكين .

(١٧) بناء الأمر هو مذهب البصريين . والكوفيون على إعرابه . انظر : الهمع : ١٥/١ ،
والأشموني : ٥٧/١ - ٥٩ ، والرضي : ٢٦٨/٢ ، وشرح التمرحيم : ٥٥/١ ، والإنصاف : ٥٢٤/٢ م ٧٢ .

(١٨) أي الحذف بنوعيه : النون ، والحرف المعتل .

(١٩) في المتن المستقل بعد الكلام عن بناء الأمر ، جاء قول المصنف : « والحروف : كلها
مبنية » . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٣ بترقيم الأصل .

[شرح حال البناء]

من حيث : أصالة السكون فيه ، وفرعية الحركة

(والأصل في البناء : السكون) : لأنه آخف ، فاعتباره أقرب .

(وما بنى منها) - أى من البنيات - (على حركة : فعلى خلاف

الأصل) ، فلا يمتد إلى إلا لسبب .

(وأسباب البناء على حركة (٢٠) : خمسة :

الأول : الفرار من التقاء الساكنين : كآيَنَ) :

إذ لو سكن آخرها ، لزم التقاء الساكنين . وحَرَكَ بالفتح : لكثرة
دَوْرها (٢١) .

(الثاني : يكون الكلمة مرفوعة لأن يبتدأ^(٢٢) بها : كإِلَهِ يَتَخَلَّاهُ) .

ولا يمكن الابتداء بالساكن . وَفَتَحَتْ : فرقا بينهما وبين لام الجر ، فى
نحو : لِيُؤَسِّى عِبْدَ .

(الثالث : يكون الكلمة لها أصل فى السكون : كآوَلُ) : إذا نوى معنى
ما أُضِيفَ إليه دون لفظه .

فإنه مبنى على الحركة : إشعارا بَعُرُوضٍ لآخرها [سبب البناء وأن أصله
التمكن .

(الرابع : يكون الكلمة على حرف واجه : كبعض المصمرات) المتصلة

، وحروف الجر : كالباء ، واللام .

فإنه مبنى على الحركة : تعريضا عما نقصه ، لقيامها مقام الحرف .

(٢٠) فى المتن المستقل : الحركة .

(٢١) أى وكثرة الدور يناسبه الحركة الخفيفة ، وهى الفتح .

(٢٢) فى المتن المستقل : يبدأ .

(الخامس : يكون ماضي) - أى الحركة - (فيه شبهة بالمعرب :
كالفعل الماضي .

لأنه شبهه بالمضارع ، فى وقوعه ^(١) : صفة ، أو صلة (للمرصول) أو حالا ، أو
خبرا ^(م) للمبتدأ .
فبنى على حركة لذلك .

(١) فى المتن المستقل : بوقوعه .

(م) فى المتن المستقل : أو خبرا أو حالا .

[شرح تعريف جمع التكسير]

٣٦- (جمع الجمع التوكسير) (٢)

- (مَلَقَيْتُ فِيهِ بَنَاءً مُجْتَمِعًا) (٣)

لَفْظًا (٤) : إِمَّا بَزِيَادَةٍ : كَهَجَانٍ (٥) - أَوْ بِنَقْصٍ : كَتَخْمَةٍ ،
وَتَحْمٍ (٦) - أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَأَسَدٍ ، وَأَسَدٌ - أَوْ بِزِيَادَةٍ وَتَبْدِيلِ
شَكْلٍ : كَرِجَالٍ (٧) - أَوْ بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَرُسُلٍ (٨) - أَوْ بِهَيْئَةٍ (٩) :
كَنِيلَمَانٍ (١٠) .

(١) أو بنقص (ميراث) : كهجان (٥) . فإن لفظه حالة الأفراد كلفظه (٦) حالة
الجمع . يقال : ناقة هجان ، ونوق هجان . لكن حركته في الأفراد مخالفة
لحركته في الجمع تقديرًا ، إذهو مفردًا : كهجان ، وجمعًا : كرجال (١٠)

(٢) في المتن المستقل قبل تعريف جمع التكسير ، جاء قول المصنف :

« حد المفرد : ما لم يفتقر به علامة تثنية أو جمع »

انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٥ بترقيم الأصل .

(٣) في المتن المستقل : مفرد

(٤) العشو : المثل . اللسان .

(٥) التخمّة : الثقل الذي يصيب من الطعام الرديء . اللسان : (وخم) .

(٦) أي في جمع : رجل .

(٧) أي في جمع : رسول .

(٨) أي : بزيادة ، ونقص ، وتبديل شكل .

(٩) أي في جمع : غلام .

(١٠) الهجان : البيض الكرام . اللسان .

(١١) في الأصل : لفظة . بالتاء .

(١٢) وهذا على اعتباره جمع تكسير ، كما هو مذهب سيبويه . أما على اعتباره اسم جمع : =

- (وصل على أكثر من اثنين) غالباً ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً .

[شرح تعريف جمع المؤنث السالم .

والإخراج بمحترزات التعريف]

٣٧- (جمع جمع المؤنث السالم : ما جمع بالفاء وثلاث من مصنفين) .

فخرج (١١) : نحو : أبيات ، وأمرات . لأن تاءهما (١٢) أصلية .

ونحو : قضاة ، وغزاة . لأن ألفهما أصلية .

ولا يشكّل بحذف التاء في نحو : قائمات (١٣) : لأن تاء التأنيث زائدة
ليست من الكلمة .

[شرح تعريف جمع المذكر السالم .

وشروط إعرابه بالحروف]

٣٨- (جمع جمع المذكر السالم :

- ما وصل على أكثر من اثنين (١٤) - دخل : جمع التكسير - (وقيل فيه

بناءً وإجماعاً) . خرج : جمع التكسير .

= فلا يحتاج إلى اعتماد التغيير التقديرى ، كما روجه فى التسهيل .

انظر : الأشمونى ١٢٠/٤ ، وشرح التصريح : ٣٠٠/٢ ، والتسهيل : ٢٦٧ .

هذا وقد أورد العلماء من هذا النوع سبعة ألفاظ : فُلُك ، يَلامن ، شِمال ، عِفْتان ، كِناز ،

إمام ، وهيجان . انظر الأشمونى والمصباح : ١٢٠/٤

(١١) أى بـ (مزيدتين) .

(١٢) فى الأصل : تاءهما .

(١٣) أى التاء التى كانت فى المفرد : قائمة .

(١٤) فى المتن المستقل ، بعد (اثنين) (وقيل (وسلم) ، جاء قول المصنف : «وأغنى عن

متماطين» .

انظر كتاب الحدود للأبدي - ص ١٥ بترقيم الأصل .

٣٩- (او : ما جتمع بواو) - مضوم ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (وقعا) -
- أى فى الرفع - (وبياء) - مكسور ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (جوا
ونصبا) . أى فى الجر والنصب .

ثُمَّ إِنَّ كَانَ آخِرَ الْاسْمِ الَّذِى يَرَادُ جَمْعُهُ ، صَحِيحًا أَوْ مَلْحَقًا بِهِ (١٥) :
لحقته هذه الحروف من غير تغيير .

وإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : قَاضٍ : حذفت الياء ، نحو :
جاءنى قَاضُونَ .

فَإِنْ أَصْلُهُ : قَاضِيُونَ . نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلُهَا (١٦) ، طَلَبًا لِلخَفَةِ .
وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلالتقاء الساكنين . وكذلك فى الجر والنصب .

وإن كان آخره ألفا ، نحو : مصطفى : حذفت ألفه ، وبقي ما قبلها
مفتوحا ، نحو : جاءنى مصطفىون .

أصله : مصطفىون . قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ، لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا .
فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحا لعدم موجب

تغييره (١٧) .

(١٥) الملحق بالصحيح ، ثلاثة أشياء :

أ - المعتل الجارى مجرى الصحيح : وهو ما آخره ياء أو واو ، ساكن ما قبلهما مشددتان
أو مختلفتان . نحو : مَرْمَى ، وَمَغْرَوْ ، وَفَلْجَى ، وَدَقَوْ .

ب - المهموز غير الممدود : نحو : رَشَاء .

ج - الممدود الذى همزته أصلية . نحو : قَرَاء . انظر الهمع : ٤٤ ، ٤٦٨ .

(١٦) أى يهد سلب حركة ما قبلها ..

(١٧) فى الأصل : يغيره . وهناك على أخرى لبقاء الفتح قبل الألف ، وهى : للدلالة على

الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص . انظر : الهمع : ٤٦٨ .

وأقول : المعتل فى مثل ذلك قد تعدد ، وكل يذكر ما يراه فى تطبيق القواعد ، ولا مانع .

(ويُشترط في إعرابه) - أى جمع المذكر السالم - (بهذه الحروف) (١٨):

- إن (١٨) كان - يعنى : ما يراد جمعه بها - (علماء :

أن يكون علما ، لمذكّر (١٩) ، عاقل) : لأن هذا الجمع أشرف

(٢٠) الجمع ، لسلامة واحده من التغير . والمذكر العلم العاقل أشرف

من غيره . فأعطى الأشرف الأشرف .

فلا يجمع بها : نحر : العَيْن . لخلوّه من الثلاثة (٢١) - ولانحر :

المرأة . لخلوّه من اثنتين (٢٢) - ولانحر : واشقي - علما . (٢٣) /

[ص ١٦] لكُلِّب - لخلوّه من واحد (٢٤) .

(١٨) هناك شروط أخرى زيادة على هذه الشروط الخاصة ، ستأتى فى شروط التقية

من ١٧ ، إذ الشروط العامة فيهما سواء . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، وياسين على

التمريح : ٧٨ - ٧٩ .

(١٨م) فى المتن المستقل : فإن : بالفاء .

(١٩) أى مذكر باعتبار المعنى ، لا اللفظ . انظر : الصبيان : ٨٨/١ ، والهمع : ٤٥/١ .

(٢٠) فى الأصل : أشرق .

(٢١) أى : علما ، لمذكّر ، عاقل .

(٢٢) أى : علما ، لمذكّر . ولو مثل الشارح بـ (زَوْج) مراداً بها الزوجة ، - بدلا من : الموقلة -

لكان أوفق . إذ يكون الخلوّ فى (زوج) من الاثنين (علما ، لمذكّر) - كما أراد - مع استيفائها

بقية الشروط التى ستأتى (خال من ثاء التانيث ، ومن التركيب) .

بخلاف (المرأة) - كما مثل - فلم تستوف (خال من ثاء التانيث) .

ولو أراد أن يستوعب أمثلة الخلو من اثنين ، لمذكر أيضا : الحَجَر ، والشَّهْبَاء . - علما

نُفَرَس -

إذ الخلو فى الأول من (علما ، عاقل) . والخلو فى الثانى : من (لمذكّر ، عاقل) .

(٢٣) (علما) مكررة فى الأصل .

(١) أى : عاقل .

ولو أراد الشارح أيضا أن يستوعب أمثلة الخلو من واحد ، لمذكر كذلك : الرجل ، وزينب -

إذ الخلو فى الأول من (علما) . والخلو فى الثانى من (لمذكّر) =

(جسأل) - كلما فيما رأيت - والصواب : خاليا - (من ثناء الثانيث ، ومن التركيب) ، إساديا كان أو مزجيا .

فلا يُجمع : نحو : طلحة (١٢) لوجود التاء فيه - ولأنحو : سيويه (١٣) ، وَيَرْقَ نَحْوَهُ (١٤) ، لوجود التركيب .

- (وإن كان) - يعنى : مايراد جمعه - (صفة ، فيشترط فيه :

أن يكون صفة لمصدر ، عاقل) ، لما تقدم (١٥) .

فلا يُجمع : نحو : حائض - لأنه صفة لمؤنث - ولأنحو : سابق - صفة لقمرس - لأنه لغير عاقل .

(جسأل) - كذا فيما رأيت - والصواب : خالية (١٦) (من ثناء الثانيث) .

= وإنما استمرت على الشارح ما ذكرته في الحاشيتين (١٠٣٢) ، بما رأيت من منطقيتها في التمثيل ، والاستيعاب في مثل هذا من شأن المنطقيين .

ولعله ترك هذا الإستمباب ، لأنه أراد أن يسير في التمثيل ليدخل من : ثلاثة ، إلى اثنين ، إلى واحد - وهذه أيضا منطقية أخرى .

(٢) أى علما لرجل - وأجاز الكوفيون جمع ذى التاء مطلقا هذا الجمع . انظر : الهمع ٤٥/٢ ، والرضى ٨٧٢٢ ، والأشمونى : ٨٧١ .

(٣) أجاز بعضهم جمع الكلالرجى مطلقا . وبعضهم إن ختم بويه - انظر : شرح التصريح ٧٧٢ ، والأشمونى والمصباح ٨٧٢ ، والهمع ٤٢/١ .

وانظر أيضا : الرضى ١٨٦٧٢ ، فله فيه تفصيل آخر .

(٤) برق : جمع - ونحوه : أعلى صدره ، اللسان : (برق ، نحر) .

(٥) انظر : أواخر ص ١٥ بترقيم الأصل .

(٦) فوق كلمة (خلفية) في الأصل ، وصنعت علامة سقط ، ثم كتب في طرة الصحيفة العبارة التالية : « لكن قابضة لها ، أو تدل على التفضيل ، كالعاقلون ، والأفضلون » .

والأسلوب في الأصل مستقيم لا يبدو فيه سقط .

والذى يظهر لى : أن هذه العبارة من تعليق أحد قراء النسخة أو أصلها ، أراد أن يظهر عما سيأتى من بقية الشروط بالعبارة الأخرى التى سلكها النحاة في هذه المسألة : =

فلا يُجمع : نحو : علامة ، ونسابة (٧) . لوجود التاء (٨) .
(ومن التركيب) - كذا فيما رأيت من النسخ - ولم آثره من غيره (٩) -
(ليس) (٩م) - الصواب : ليست . لأنه للصفة ، على ماقررناه - (من باب :
أَفْعَل - فَعْلَاء ١٠٠) ، ولإمن باب : فَعْلَان - فَعْلَى ، ولإمسا يستلحق فيه المضارع
والمؤنث) .

= إذ إن لفظة تعبيرين : أحدهما : ليست الصفة من باب أفعل فعلاء ، ولأن باب فعلان
فعلى ... الخ مذكور المصنف هنا . وكما صنع الأشموني : ٨٧١ ، وابن الحاجب : ١٨٧٢
(الرضى) .

والآخر : أن تكون الصفة تقبل التاء ، أو تدل على التفضيل . كما صنع ابن هشام في أوضح
المسالك : ٧٧١ (بشرح التصريح) .

وربط الصبيان (٨٧١ سطر ٦ من أسفل) مسويا بين المسلكين . وكذلك الرضى : ١٨٢٧ سطر ٧ .
(٧) النسابة : التبليغ العالم بالأنساب . اللسان .

(٨) (إنما خرج (علامة ، ونسابة) بهذا الشرط ، مع أن التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنما
في لتأكيد المباعدة :

لأن المراد بقاء التأنيث المشروط الخلو منها : التاء الموضوعة للتأنيث وإن استعملت في
غيره . أو لأن التاء فيهما وإن لم تفقد تأنيث المعنى في الموصوف ، إلا أنها تفيد تأنيث
اللفظ . انظر : الصبيان : ٨٧١ س ٢٣ ، وياسين على التصريح : ٧٧١ س ١٥ ، ٧١٠ س ٢ من أسفل .
(٩) عبارة المصنف (ومن التركيب) هذه ليست في النسخة التي اعتمدها أصلا لتحقيق
المتن المستقل . وإنما توجد في النسخ الأخرى المساعدة . والخلو من التركيب لا يشترط
في الصفة .

انظر : شرح التصريح وياسين ٧٧٢ ، والأشموني والصبيان : ٨٧١ .
وانظر أيضا : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٦ بترقيم الأصل ، وكذا الحاشية الرابعة منها .
(٩م) في المتن المستقل : وليس .

(١٠) الرسم الإملائي في الأصل هكذا : فعلى .

فلا يُجمع : نحو : أحمر . لأن مؤنثه : حمراء . بخلاف : نحو :
الأفضل . لأن مؤنثه : فَضْلَى ، بضم الفاء .
ولأنحو : سَكْرَان . لأن مؤنثه : سَكْرَى . بخلاف : نحو : تَدْمَان . لأن
مؤنثه : ندمانة (١١) .

ولا ما كان من الصفات على قَعِيل - بمعنى : مفعول - أو قَعُول - بمعنى
: قاعيل - لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

فلا يجمع : نحو : تجريح ، وصبور . لأنه لو جمع هذا الجمع ،
لقل في المذكر : جريحون ، وصبورون . وفي المؤنث : جريحات ،
وصورات .

فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين ، مع عدم الاختلاف بين صيغتي
المفردين في المذكر والمؤنث ، فيلزم مزية الفرع على الأصل (١٢) .

فلو كان : قَعِيل - بمعنى : فاعل (١٣) - أو قَعُول - بمعنى : مفعول (١٤) -
لجاز جمعه هذا الجمع ، لعدم المانع . أعني : مزية الفرع على الأصل ،
لأنه يُفَرَّق فيه بين المذكر والمؤنث في المفردين ، فلا يلزم مزية الفرع
على الأصل .

(١١) قال السيبان (٨٧٦ من ٧ من أسفل) : «ندمانه: من المندامة ، لامن الندم» .

(١٢) المراد بالأصل : المفرد . والمراد بالفرع : الجمع .

(١٣) مثل : رحيم .

(١٤) مثل : عدو . إذا كان بمعنيين : عن وقعت عليه العداوة . انظر : السيبان : ٩٧٤ .

[شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]

وسبب جعل المصنف إياها خمسة .

(وشروط (١٤م) بإعراب^(١٥) الأسماء الخمسة) :

وهي : آَبَ ، وآَخُ ، وَحَمَّ ، وَقَمَّ - إذا زالت منه اليم - وَذُرَ -

(١٦) بمعنى : صاحب - (بهذه الحروف^(١٦م)) .

يعنى : الواو في حالة الرفع ، والالف في حالة النصب ، والياء في حالة الجر .

والالف واللام^(١٧) : للتهديد والتنهي . لا الخارجتي ، إذ لم يتقدم له

(١٨) ذكر (الالف)(١٩)

[الأول] (٢٠) : (أن يكون مفردة ، لا مشتقة ولا مجموعة) :

(١٤م) في المتن المستقل : وشرط .

هذا ، وانظر تعليقنا لبيان السبب في ذكر المصنف لشروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - في الحاشية التاسعة ص ١٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود للأبدى (وهو المتن المستقل) .

(١٥) في الأصل : الإعراب .

(١٦) في الأصل : ودوا . بألف بعد الواو . وكذا في الموضوع التالي .

(١٦م) بعد (بهذه الحروف) في المتن المستقل : أربعة .

(١٧) أي في كلمة (الحروف) التي سبقت في نص المتن قريبا .

(١٨) أي المصنف .

(١٩) وإنما الذي سبق له : الواو . والياء . في الباب السابق [جمع المذكر السالم] .

(٢٠) أي من شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف . وهذه الزيادة : من المتن المستقل .

(انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٦ بترقيم الأصل) ، وأيضا لمشكلة ما بعده .

فلو كانت مُتَّسَةً : أُعْرِبَتْ إعراب المُشَى . أو مجسومة : أُعْرِبَتْ بالحروف (٢١)

(الثاني : أن تكون مَكْبُوءَةً . إضراباً من أن تكون مصغرة) :
فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات . تقول : هذا أُيَّيْك ، ورأيت أُيَّيْك ،
ومررت بأُيَّيْك .

(الثالث : أن تكون مضافاً . إضراباً من أن يكون مضافاً) (م) :
فإنها حينئذ تعرب بالحركات (٢٢) .

(الرابع : أن تكون مضافاً إلى غير ياء المصنوع . إضراباً من أن
يضاف إلى ياء المصنوع .)

فإنها حينئذ تعرب بالحركات المقدرة (٢٣) .

وقال (٢٤) : الأسماء الخمسة - : لأن الألف في (الهن) : النقص (٢٥) - أي :
حذف اللام - : فيعرب بالحركات (٢٦) .

(٢١) الأنسب أن يقول : أُعْرِبَتْ إعراب المجموع . لمشكلة نظيره قبله ، وليعم أنواع الجمع ،
ولا ينفصل المخرج بإعرابه من المستوفى للشروط ويمتاز .

(٢٢م) في المتن المستقل : أن لاتضاف .

(٢٢) مثل : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ . وهذا فيما يتأتى فيه عدم الإضافة ، إذ أن (نو
، وفو) ملازمان للإضافة . أنظر : الأسمونى والصبيان : ٧٣/١ .

(٢٣) أي على ما قبل الياء ، منع من ظهورها كسرة المناسبة . مثل جاء أبى ، ورأيت أبى ،
ومررت بأبى .

(٢٤) أي المصنف .

(٢٥) أي إذا استعمل مضافاً . أما إذا استعمل غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً .

أنظر : شرح التصريح : ٦٤/١ .

والهن : كلمة كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، فمعناها : شيء . والهن : كناية عن الشيء
يُستفحش ذكره . والهن : القرع . اللسان .

(٢٦) مثل : هذا هَنَك ، ورأيت هَنَك ، ومررت بهَنَك .

ثُمَّ ، لا حاجة لاشتراط : الإضافة / (١) [ص ٥٧] إلى غير الياء (٢) ، في
(ذو) : لأنها مُلازمة للإضافة إلى غيرها (٣) .

[شرح تعريف التنبية]

٤ - (١) المعنى :

صَمَّ اسْمَهُ إِلَى مِثْلِهِ (: يعنى : إلى اسم آخر . ليصحَّ قوله .
بشروط :

- اتفاق اللفظ والمعنى (: ك : الزيدين ، والرَّجُلين .

- (أَوْ) المعنى المُوْجِبُ للتنبية (: ك : المُعْتَرِّين - فى تشية أبى بكر
وعمر (٣) ، رضى الله عنهما - وَالْمُعْتَرِّين - فى تشية الشمس والقمر - :
إذ لولا التماثلة التى بينهما لم يُشْتَبَا (٤) .

٥ - والمراد بالاتفاق فى المعنى : كون حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر
بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر :

من العسوارض والمَشَخَّصَات ، كما فى : الزيدين .
أَوْ من الذاتيات، كما فى الحيوانات إذا أُريدَ صَمَّ حيوان إلى آخره،
كالإنسان والفرس (٥) .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى هـ ص ٥ ، وهـ ص ٩ ، وهـ
ص ١٢ - وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) أى : ياء المتكلم .

(٣) أى : إلى اسم جنس ، ظاهر ، غير مبيغة .

انظر : الأشمونى : ٧٢/١ . وانظر أيضا : الجمع : ٥٧٢ .

(٤) انظر تعريفهما فى هـ ص ٦٨ .

(٥) مِنْ هذا يتبين أن الشارح يرى أن نحو (المُعْتَرِّين) مُثْنَى حقيقة . وفيه مذهبان : هذا
أحدهما . والآخر : أنه مُلْحَق بالمثنى . انظر : هـ ، وكذا المراجع المذكورة هناك .

(٥) بأن قيل فى تشيتهما : حيوانان .

[شرح تعريف المتن]

والإخراج بمحتركات التعريف:

٤٢- (١) المتن:

هو الاسم المائل على اثنين ، بزيادة في آخره (، حال كونه (صالحاً^(٢٥) للتجريد والعطف مثله عليه)

نحو : الزيدين ، والعمرين . إذ يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو : زيد وزيد ، عمرو وعمرو .

فلو دل الاسم على اثنين بغير الزيادة (١) ، كـ : شَفْع (٧) ، وَزَكَا (٨) .
أو دل عليهما بالزيادة ، ولكن لا يصلح للتجريد والعطف (٩) ، كـ : اثنين .

(٥م) في المتن المستقل : صالح .

(٦) هذا محترز قول المصنف : (بزيادة في آخره) .

(٧) الشفع : خلاف الوتة وهو الزوج من القعدة . اللسان .

(٨) في الأصل : ذكئ . بالذال .

والزكا : الشفع من العبد . وقيل لهما (زَكَا) : لأن اثنين أَرْكَى من واحد .

ويقال فيه : زَكَا ، وَزَكَا . بالتثوين وعدمه . اللسان .

(٩) هذا محترز قول المصنف : (صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه) .

هذا ، وقد جعل الشاوح الصلاحية للعطف المذكور والصلاحية للتجريد ، قيدا واحداً ، فأخرج به ما أخرج . ولم يجعل الصلاحية للعطف قيدا مستقلاً ، ليخرج به نحو (القمريين) . وذلك لأن نحو (القمريين) مثنى عنده . كما تقدم في المبحث قبله . إذ للنحاة في مثله مذهبان : مثنى ، أو ملحق بالمثنى .

انظر : شرح التصريح ٦٦٨ ، وشرح اللوحة البدرية : ٢٦٨ ، والهمع : ٤١ ، ٤٠٦ ، والأشمونى

٧٥٨ - ٧٧ ، والتسهيل : ١٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

- لم يكن مشى (١٠٠) ، بل اسماً للتثنية (١١) .

[شرح شروط التثنية]

(وللتثنية شروط ثمانية^(١١م)) .

الأول : الإعراف . فلا يُثنى : المثنى (١٢) ، ولا المجموع (١٣) على
جسده (١٣) أى : المشى - ولا الجمع الذى لا نظير له فى الإحاد (١٤) ،
اتفاقاً .

وفى غيره من جموع التكسير خلاف (١٥) .

(١٠) أى اصطلاحاً .

(١١) أى مثنى لغوياً لاصناعياً اصطلاحياً .

(١١م) فى المتن المستقبل : ثمانية شروط .

(١٢) علة ذلك : اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، وتعقيد اللفظ وإفراط الثقل ، ولأن الجمع
يتضمن التثنية فلا داعى لها .

وأقول : ولأن تثنية المثنى تبلغ بالأحاد أربعة ، والجمع يفنى عن ذلك .

انظر : الهمع : ٤٢/٦ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ١٠٤

وأما المسمى بهما : فإن أعرب بالحروف ، امتنعت تثنيته مثلهما . وإن أعرب بالحركات

جازت ، ما لم يتجاوز خمسة أحرف . انظر : ياسين : ٦٧/١

(١٣) فى الأصل : حدة . بالتاء . والمقصود به : جمع المذكر السالم . وأطلق عليه :

المجموع على حد المثنى : لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة ،

ويسلم فيهما بناء الواحد . انظر : الأشمونى : ٨٠/٦ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو :

١١٤/٨٤

(١٤) وهو الذى يعرف أحياناً : بالجمع المتناهي ، أو صيغة منتهى الجموع . مثل : مساجد ،

ومسابيح . وعلة منع تثنيته : ما تقدم فى هـ ١٢ من علتين : الثانية ، والثالثة .

هذا ، وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيما ذكر . إذ الشروط المذكورة

هنا لهما . وقد نبهنا على ذلك من قبل فى هـ ١٨ ص ١٩ .

(١٥) معنى أجاز التثنية : أبى مالك والروضى . انظر : الهمع : ٤٢/٦ ، والروضى : ١٧٧/٢

ففى عبارته (١٦) قَصُورٌ (١٧) .

(الثانى : الإعراب . فلا يثنى : المبتدأ .

- وأما نحو : هَظِيزٍ) - مِمَّا المثنى فيه مبنى ، نحو : اللذين ،
واللتين ، وهاتين - (فَيَقِفُ مَوْصُوعَةٌ للمثنى (١٨) ، لا لأنها
مثنى (١٩) حقيقة) عند المحققين (٢٠) .

- وأما قولهم : مَنَانٌ ، و : مَنَيْنٌ (٢١) - فليست الزيادة (٢٢) فيهما للثنائية ،

= والخلاف جاز أيضا فى اسم الجمع .

وأما اسم الجنس : فيبدو من كلام الهمع (٤٢/٨) أنه أقرب إلى جواز تثنيته من الكسر واسم
الجمع . (وانظر : عجز هـ - ١٤ من ١٨ بترقيم الأصل) .

وأما جمع المؤنث السالم : فقد نص فيه الصبان (٧٦/٨) على المتع . وأجازها الدنوشرى .
انظر ياسين على التصريح : ٦٧/٨ .

(١٦) أى المصنف .

(١٧) أى لعدم ذكره كل محترقات الشرط .

(١٨) «قال الدنوشرى : المراد به : الاثنان » - انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/٨ .

وانظر أيضا : الصبان : ٧٦/٨ .

(١٩) فى المتن المستقل : مثناة .

(٢٠) «وعليه ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل : إنها مثناة حقيقة . وأنها لما ثنيت أمربت .
وهو رأى ابن مالك » انظر : الهمع : ٤٢/٨ . وانظر أيضا : التصريح وياسين : ٦٧/٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
والصبان : ٧٦/٨ ، وشرح الكافية : ٢٩/٨ .

(٢١) مَنَانٌ ، ومَنَيْنٌ : استفهام عن المثنى المذكر النكرة بِـ (مَنْ) على سبيل الحكاية فى
الوقف ، رفعا ونسبا وجرا .

فـ (مَنْ) (الاستفهامية) هى أصل الكلمتين ، وهى مبنية طبعاً ، ثم زيد عليها الألف - أو الياء
- والنون ، دلالة على حال المسئول عنه من التثنية والإعراب ، يقول القائل : جاء رجلان .
فتقول سائلا : مَنَانٌ ؟

انظر : الأشمونى والصبان : ٨٩/٤ ، ٩٠ ، والصبان : ٧٦/٨ ، والهمع : ١٥٢/٢ ، والتصريح :

٢٨٧٢ - ٢٨٤ ، وياسين : ٦٧/٨ .

(٢٢) أى : الألف - أو الياء - والنون .

بل للحكاية - بدليل : حذفهما وَضَلَا (١٣٣) .

- وأما نحو : يازيدان ، ولا رجلين - فمشى قبل البناء (١٣٤) .

(الثالث : غلط التركيب .

فلا يثنى : المركب تركيب إسناداً اتفاقاً (٢٥) ولا المركب تركيب مزج - على الأصح (١٣٦) - : لشبهه بالمتحكى (٣٧) ولعدم السماع (١٣٨) .

(٢٣) يقول القائل : جاء رجلان : فتقول سائلاً : مَنْ يَأْتِي ؟ - برة (مَنْ) إلى أصلها .

(٢٤) أى : فهما من بناء المثنى ، لأن تثنية المبنى - ولم تعارض التثنية البناء ، لأن البناء هو الطارئ على التثنية ، والحكم للطارئ .

انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ .

(٢٥) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه لفظ (ذوا ، أو : ذواتا) ، فيقال : ذَوَا تَأَبَّطَ شَرًّا ... ، أى : صاحباً هذا الاسم . أو يقال : كلاهما يقال له تأبط شراً . ونحوه . وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيه .

انظر : الصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، وياسين : ٦٧/١ ، والجمل : ٢٤٠ - ٢٤٤ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٦) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به ، أضيف إليه (ذوا ، أو : ذواتا) كما فى المركب الإسنادى ، فيقال : ذَوَا مَقْدِي كَرِبَ ذَوَا سَبِيهِ أو يقال : كلاهما يقال له معدى كرب ...

وجوز الكوفيون : تثنية نحو : يَغْلِبُكَ . فإن ثنيت على من جعل الإعراب فى الآخر ، قلت المَقْدِي كَرِبَانِ ... - أو على من أعرب إعراب المتضايفين ، قلت : المَقْدِيَّ كَرِبَ وجوز بعضهم : تثنية ما ختم بـ وَيَّهِ . تلحقه العلامة بلا حذف ، فتقول : السَّيِّئَتَيْنِ وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فتقول : السَّيِّئَتَانِ

وفى شرح الكافية (١٨٦/٢) : [إجازة تثنيتة مطلقاً : معرباً ، أو مبنيّاً .

وفى جمل الزجاجى (٣٤١) : أن إجازة تثنية ما ختم بويه عند من أعربه .

وحكم الجمع فيه كحكم التثنية .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والجمل : ٢٤٠ - ٢٤٣ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٧) أى : المركب الإسنادى .

(٢٨) وأيضاً : بطوله وكثرته فى الكلام . انظر : الجمل : ٢٤٣ .

(ولما المركب مركب، إضافة) - كأبي بكر - فيسندني ثنائية المضاف عن
ثنائية المضاف إليه) - وكذلك في الجمع - فيقال : آبوا بكر ، و:
آباء بكر (٢٩).

وأجاز الكوفيون : تثنيتهما وجمعهما، فيقال: آبوا البكرين
(٣٠) وآباء البكرين (٣١) .
الرابع : التثنية .

فلا يثنى : العلم (٣٢) باقياً (٣٣) على علميته (٣٤) ، بل إذا أريد تثنيته (٣٥) ،
فدّر تنكيره (٣٥) .

(٢٩) لو مثّل بأبو بكر) - على معنى: أبون - لكان أحسن، لأن الحديث يصدد الجمع
السالم، لا المكسر . والمثال المستحسن صحيح وإن التمس بالواحد . انظره في: شرح
كتاب سيبويه - للرماني: ٣٦٧/١ - ٣٦٨ (قسم الصرف - بتحقيقنا)
وحكم ثنائية المركب الإضافي المذكور : عام في الكنية وغيرها . انظر : شرح الكافية: ٨٦٧/٢
(٣٠) في الأصل : أبو البكرين . يرسم ألف واحدة بين الواو واللام .
(٣١) هل إجازة الكوفيين عامة ، أو خاصة بالكنية لم أقف على بيان ذلك .
هذا ، وبقي حكم المركب التقييدي العلم ، كالحَيوان الناطق : وفي ياسين ٦٧/١ - نقلنا
عن الدنوشري : « والظاهر : أنه يثنى كل من الجزئين » . وفي الصبان ٧٧/١ : « ويظهر :
أن المركب التقييدي العلم ، كالمزجي » .
(٣٢) أي : ولا يجمع . انظر : الهمع : ٤٢/١ .
(٣٣) في المتن المستقل : العلم مادام باقياً .
(٣٤) أي : وجمعه . انظر : الهمع : ٤٢/١ .
(٣٥) ثم يعوض بعد التثنية - والجمع - عما سلب من تعريف العلمية : بتعريفه بأل ، أو
بما يفيد فائدتها : كالإضافة في مثل: زيداً محمد ، وكالنداء في مثل : يازيدان . .
وذهب بعضهم : إلى عدم التعويض .
انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والتبصرة : ٩٧/١ ، وشرح الكافية : ١٣٧/٢ ، ١٣٨/٢ .

ولهذا لا يثنى (٣٦) الكنايات عن الأعلام ، نحو: فلان ، وفلانة (٣٧) ، لأنها لا تقبل التنكير (٣٨) .

(الخامس : اتفاق اللفظ)

فلا يثنى : المختلفان فيه ، معنى : إذا لم يتفقا فى المعنى الموجب للثنية (٣٩) .

(السادس : اتفاق المعنى (٤٠) .

فلما يثنى : المشترك (٤١) باعتبار معنييه المختلفين ، فلا يقال: قرآن ،

= واستثنى من التعويض أشياء منها : جمائيان - لشهرين - وعرفات ... لأن الثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية ، لأن اتلازم فيها جعلها كالشئ الواحد المسمى بالمتنى . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، وشرح الكافية : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣٦) فى المتن المستقل : لا تثنى . والتاء أرجح ، لأن نائب الفاعل ظاهر مجازى التأنيث . انظر : الهمع : ١٧٧/٢ سطر ٤ ، وشرح الشذور : ١٧٤ ، والمبيان : ٥٧/٢ سطر ٦٧ من أسفل . (٣٧) فلان ، وفلانة : كنايةتان عن أعلام الأناسى ، ذكرنا وأنثى ، يجريان مجرى الأعلام : فى امتناع دخول آل عليهما ، وامتناع صرف (فلانة) .

انظر : شرح الكافية : ١٣٧/٢ ، والهمع : ٧٤/١ ، واللسان .

(٣٨) فى ياسمين : ٦٧/١ « قال الدنوشى : .. لا تقبل التنكير ، لأنها وضعت موضع اسم الإشارة ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، فكذلك ما أشبهها » .

وقال فى شرح الكافية (١٣٧/٢) : « ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام ، فلا يقال : جائئى فلان وفلان آخر ، إذ هو موضوع للكناية عن العلم » .

(٣٩) مثال ما لم يتفقا فى المعنى الموجب للثنية : زيد ، وعمرو . فالثنية ممنوعة : لاختلاف اللفظ ، وعدم الاتفاق فى المعنى المذكور .

ومثال ما اتفقا فى المعنى الموجب للثنية : أبو بكر ، وعمر - كما سيأتى بعد أسطر ، وكما سبق بمبحث (شرح تعريف الثنية) - فالثنية جائزة على سبيل التقلب - فيقال : القمran - مع الاختلاف فى اللفظ : للاتفاق فى المعنى الجامع بينهما والموجب للثنية

(٤٠) هذا الشرط موضع خلاف ، سأبيته فى هـ ٤ من ١٨ بترقيم الأمل .

(٤١) المشترك : اللفظ الواحد ، الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر ، دلالة على السواء =

والمراد: الطُّهْر، والحَيْض - بل إذا / [ص ١٨] أريد: طُهْرَانِ، أو: حَيْضَانِ
(١) . (إشلافاً للقسيرى) (١٢) : فى تجويزه تثنية المشترك باعتبار
معنيته (٢) .
وصَحَّحَهُ بعضهم (٣) .

= عند أهل تلك اللغة . انظر : المزهري : ٣٦٧/١ .
(١) القَرء ، والقَرْء : الحَيْض ، والطهر . على الضمة . وأصله : إمّا من : القَرء ، بمعنى : الوقت
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ لوقت ، والطهر يَجِيءُ لوقت وإما من : أَقْرَأَتِ النُّجُومَ ، إذا غَابَتْ . أقول :
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ فيقريب الطهر ، والطهر يَجِيءُ فيقريب الحَيْض . هذا ، وللقَرْء والقَرء .
معانٍ آخر . انظر : اللسان .

(٢) الحريرى : هو أبو محمد القاسم بن عيسى بن محمد بن عثمان ، البصرى .
والحريرى : نسبة إلى عمل الحرير ، أو بيعه . توفى سنة ٥١٦ هـ . الأعلام : ١٢/٦ .
(٣) أى فى قوله :

جاءَ بالعينِ حينَ أَعْمَى هَوَاً . عَيْنَتِهِ ، فَأَنْشَأَ بِلَا عَيْنَيْنِ
حيث ثنى المشترك : العَيْنُ ، للذهب - فى قوله : بالعين - والعين ، للباصرة - فى قوله :
عَيْنَتِهِ - فقال : عَيْنَيْنِ .

والبيت فى (المقامة الرحبية) من مقاماته .
ومعناه : أن المَحَلَّاتِ عنه جاءَ بالذهب حينَ أَعْمَى بَعْرَهُ حُبَّهُ لِلْغَلَامِ موضوع المقامة ،
وَمَوْلَاً إِلَى مايريد . فلَمَّا لم يَحَقِّقْ بُغْيَتَهُ انشأ ورجع بغير ذهب ولا بصر .
انظر : مقامات الحريري : ٩١ ، وشرح مقامات الحريري - للشريشى : ٢١٠/٨ ، والهمع : ٤٣/٨ ،
وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٠٦ (بتحقيقنا) .

(١) اختلف النحويون فى اشتراط هذا الشرط السادس ، وهو : اتفاق المعنى .
١- فالجمهور - ومنهم مصنفنا ، وشارحه - : يشترطون ذلك .
وعليه : فلا يثنى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز - ولا يجمعان - وماورد من ذلك فساد أو
لحن ، مثل : القَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ ، ... ، ... ، وبيت الحريري السابق .
٢- وبعضهم : لا يشترطه . وعليه : فيجوز تثنية ما سبق وجمعه : قياساً على العطف -
الذى هو فى الأصل التثنية والجمع . وهو فى المتفكرين والمختلفين جائز بالاتفاق -
واعتباراً بما ورد من ذلك =

(وأما نحو (الم) : العَمْرَانِ) ، مما اختلف فيه اللفظ -

٣- وبعضهم - وهو ابن مالك فى شرح التسهيل - : لا يشترطه عند أمن اللبس ، احتجاجاً بما ذكره فى المذهب الثانى . فيجوز تثنية ماسبق وجمعه عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنئيه . نحو : عندي عَيْنَانِ : مَنقُودَةٌ ، وَمَوْزُودَةٌ . (وابن مالك فى التسهيل ، وشرح الكافية : مع الجمهور) .

(ومن الممكن أن نسلك الحريرى مع ابن مالك فى هذا المذهب ، لأن بيته السابق يماثل المثال المذكور قريباً المذكور قريباً . هذا إذا كان البيت هو كل معتمد فى معرفة رأى الحريرى ، إذ ليس فى أيدينا الآن شيء من كتبه كالملحة ...) .

٤- وبعضهم - وعليه ابن عصفور - : لا يشترطه عند اتفاقهما فى المعنى الموجب للتسمية ، نحو : الأحمران . للذهب ، والزعفران . وإلا فيشترط .

٥- وبعضهم : بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنئيه ، واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جازت التثنية والجمع ، وإلا فلا .

هذا ، وقد أورد على الجمهور : لِمَ منعتم تثنية المشترك وجمعه ، وأجزتم ذلك فى العلم المشترك ، مع أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، فهلاً أجزتم فى هذا ما أجزتم فى ذلك ؟

والجواب : أن بينهما فرقاً : إذ تثنية المشترك باعتبار معنئيه ، تتلبس بتثنيته باعتبار فُرْتَيٍّ أحد معنئيه . وليس كذلك العلم .

(وقد أطلت فى هذا بعض الشيء تَوْفِيَةً لِلْبَحْثِ) .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والمباني ٧٥/١ ، ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ ، وشرح الحدود :

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، وشرح التصريح : ٦٧/١ ، والتسهيل : ١٢ .

هذه وأقول : أن النحاة يَفَرِّقُونَ بين نحو : (القَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ) ، ونحو : (العَمْرَانِ) ، فيجعلون الأول من تثنية اللفظ حقيقة ومجازاً ، والثانى من التثليب .

مع أنهم سرحوا بأن التثليب مجاز . (انظر : ص ٧٠ بعد) . فلم لم يجعلوا الجميع من واحد واحد ، وهو التثليب ؟

(الم) (نحو) ليست فى المتن المستقل .

- إذ المراد : أبو بكر (٦) ، وعمر - (فمن باب التثنية) ، باستعارة اسم أحدهما للآخر (٧) ، للمأثلة بينهما (٨) .

(النسب) : أن لا يستغنى عن ثنيتين بثنية غيره ، نحو : سواه .

فإنهم استغنوا عن ثنيتين بثنية سي . (٩) فقالوا : سيان . وله يقولوا :

(٥) هذه الفقرة استدراك على الشرط الخامس ، وهو : اتفاق اللفظ . ولذا جاءت في بعض نسخ المتن المستقل ، بعده . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشيتان : الخامسة ، والثامنة منها .

هذا ، ونحو (القمران) : القمران ، والآوان ، والحسنان

(٦) في الأصل : أبو بكر .

هذا ، وأبو بكر : هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب ، التيمي ، القرشي . الصديق . مدة خلافته : سنتان وثلاثة أشهر ونصف . روى ١٤٢ حديث . مات سنة ١٣ هـ . الأعلام ٤ : ٢٣٧ .

وعمر : هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل ، القرشي ، العدوي . أول من لقب بأمر المؤمنين . الفاروق . روى ٥٣٧ حديث . مات سنة ٢٣ هـ . الأعلام ٥ : ٤٥ .

(٧) فيطلق عليه ، فيصيران متفقى اللفظ ، ويثنى بهذا الاعتبار قصداً [ليهما جميعاً] .

وواضح من كلام الشارح : أن هذا التثنية المذكور ، استعارة . وقيل : إنه مجاز مرسل .

وعلى الأول : صريح حاشية الدسوقي على المغنى - نقلاً من تقرير دردير - : ٣٠٧/٢ ، وقاهر شرح الكافية : ١٧٧/٢ .

وعلى الثاني : صريح ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

(٨) ولا بد للمثلب من قرينة : كالخفة ، أو التذكير ، أو الأشرفية ، انظر : ح الدسوقي : ٣٠٧/٢ ، والصبان : ٧٥/١ ، ٧٦ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ .

والمثنى على سبيل التثنية سماعي ، يحفظ ولا يقاس عليه . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٠٥ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٩) في الأصل : شى . بالشين . والصواب : من بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشية العاشرة منها .

هذا ، وسواء الشىء ، وسية : مثله . وأصل (سيت) : سيؤى - اللسان .

تسويان (١٩) ، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض العرب (٢٠).
(الساكن : أن يكون له) - أى للاسم الذى يراد تثنيته -
(ساكن فى الوجود) .

فلا يشى : مالا ثانى له فى الوجود (٢١) إذا قصد الحقيقة .
(وأما نحو (٢٢) : القمران) (٢٣) - فى تثنية : الشمس ، والقمر - (فمن
باب المجاز) ، بإطلاق اسم (القمر) على مسي (الشمس) (٢٤) .

(١٠) أى : كثير وقياسا .

(١١) انظر : الجمع : ٤٣/١ ، وياسين ٦٧/٢ ، والصبيان ٧٧/١ ، واللسان : (سوا) ٤٣٩/٨ من أسفل ، ٤٣٧/٨ من أسفل .

هذا ، ومثل (سواء) فى الاستغناء عن تثنيتهما :

- بَعْضُ : فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (جُزء) .

- ضَبْعَانُ : ذكر الضَّبَاع ، وهى ضرب من السباع . فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (ضَبْع) اسم للأنثى ، فقالوا : ضَبْعَانِ . ولم يقولوا : ضَبْعَانَانِ ، إلا شذوذا .

(وضبط الصبيان ٧٥/٦ : التثنية القياسية بفتح فضم (ضَبْعَانِ) ، وجعلها من تغليب المؤنث على المذكر . وهذا يناقض ما فى اللسان : إذ أنه ضبط المثنى بفتح فسكون ، وصرح بأن (ضَبْع) - بفتح فضم - تقال للمذكر والأنثى .)

- أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ : فإنهم استغنوا عن تثنيتهما - على رأى جمهور البصريين - بكلا ، وكِلْتَا ، أسماء التكدس - خلافاً للأخفش - غير مائة وألف : فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بمضاعفاتها -

انظر : الجمع : ٤٣/١ ، والصبيان ٧٧/١ ، والتصريح وياسين ٦٧/١ .

(١٢) مثل : الشمس ، أو القمر ، أو الثريا .

(١٣) (نحو) ليست فى الأمتن المستقل .

(١٤) انظر أمثلة أخرى مثل (القمران) : فى عجز هـ هـ من نفس الصحيفة ، بترقيم الأصل .

(١٥) أطلق المصنف والشارح على نحو (القمران) : أنه مجاز - وكذا التصريح : ٧٧/١ - (وأما
الصبيان ٧٧/١ : فأطلق عليه : أنه تغليب . .

وكلا الإطلاقين صحيح : لأنك عرفت - فى هـ ٧ ، ومخاينه من الأصل أن التغليبية ضمنون .

[شرح تعريف الاسم الذي لا ينصرف]

مع

بيان عيّل منفع الصرف ، وشرحها

٤٣- (جـ) جـ الاسم الذي لا ينصرف (١٥) :

ما يدخله عيّلان قزعتان من عيّل يضم ، أو اجتمع بقوم مقامهما (١٦) -
أى : مقام العلتين - .

= هذا ، وزاد السيوطي في الهمع شرطين آخرين ، هما :

١- أن يكون منتقية اللفظ فاشدة . فلا يثنى : كَلَّ ، وآخَذَ ، وَعَرِيبٌ ، وَتَيَّارٌ : لإفادة الجميع العموم . فلا فائدة من التثنية . =

٢- أن لا يشبه لفعل . فلا يثنى : (أَفْعَلُ مِنْ) ، ولا (قاسم) من : أقاسم الزيدان : لأن الأول شبيه بفعل التعجب ، والثاني شبيه بمطلق الفعل .

وَرَدَ هذا الشرط : بأن مانع التثنية في (أفعل من) عرض من التركيب مع (من) ، فلا يعتد به ، إذ (أفعل) - في حد ذاته - يسمح أن يثنى .

وأقول : هذا الورد يمكن أن ينسحب أيضا على (أقاسم الزيدان) .

أنظر : الهمع ٤٢/٨ ، والصبيان ٧٧/١ ، وانظر أيضا : ياسين ٦٧/٨ .

كما زاد الدنوشري شرطا ثالثا ، هو :

٣- أن لا يكون اللفظ اسم جنس يراد به الحقيقة . انظر : ياسين ٦٧/٢ . (وانظر ما يتعلق باسم الجنس : في هـ ١٥ ص ١٧ بترقيم الأصل) .

(١٥) اختلف في مأخذ (ينصرف) : من الصرف ... ، أو الصرف .. ، أو الإنصاف

انظر : للتصريح وياسين ٢٠٩/٢ ، والأشمونى والصبيان ٢٢٨/٣ ، والهمع ٢٤/١ .

(١٦) لعن المعتكف تابع ابن الحاجب في الكافية في هذا التعريف ، إذ أن للجمهور تعريفين غير هذا ، وهما : الاسم المعرب الذي لا يدخله التثنية ، أو ... الذي لا يدخله التثنية والجر بالكسرة .

انظر : الكافية وشرحها ٣٥/١ ، والهمع ٢٤/٢ ، والأشمونى والصبيان ٢٢٨/٣ ، والتصريح

٢١٠/٣ ، وآبى يعيش ٥٨/١ .

وذلك : لان الاسم لا يُمنع من الصرف حتى يكمل شبهه بالفعل ، ولا يكمل شبهه به حتى يكون فيه قرعيتان مختلفتان : مَرَجِع إحداهما اللفظ ، والاخرى المعنى . لان فى الفعل فرعيتين بهذه المثابة : إذ فيه فرعية عن الاسم فى اللفظ - وهى : اشتقاقه من المَصدر - وفرعية فى المعنى - وهى : احتياجه للفاعل ونسبته إليه [١٧] .

وإذا كمل شبهه [١٨] به ، ثَقُلَ فيه ما يثقل فيه ، فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

ثُمَّ يَيْتَسَنَ [١٩] العلل التسع بقوله :

(وجمعها) - أى : العلل التسع - (بعضهم فى بيتين لقل) [٢٠] :

عَلَّلَ، وَوَصَفَ، وَتَأَنَّى، وَمَعْرِفَ وَعُجِمَ ، ثُمَّ جَمَعَ ، ثُمَّ تَرَكَّبَ
وَالْتَوَى زائدة مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَرَزَنَ فِعْلٌ - وهذا القول تقريباً [٢١]

[١٧] إنما لزم فرعيتان ، لا واحدة : لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة وضعيفة ، سواء فى الفعل أم الاسم - فاحتيط لتقويتها باثنتين . وأيضاً : لأن الواحدة معارضة بأصالة الاسم ، والاعتبار بالواحدة يؤدي إلى كثرة غير المنصرف ومخالفة الأصل . وانجذاب الأصل إلى الفرع لا يكون إلا بأمر قوى .

انظر : شرح الكافية : ٣٦٨ ، وياسين : ٢٠٧٢ ، والمصباح : ٢٢٧٢ ، والتبصرة : ٥٤٧٢ .

[١٨] فى الأصل : شبيهه .

[١٩] يعنى : المصنف الأبدى .

[٢٠] فى المتن المستقل : وجمعها بعضهم فى هذين البيتين . انظر : كتاب الحدود : ص ٢ بترقيم الأصل .

[٢١] البيتان من (البسيط) . وقبلهما فى المتن المستقل : ص ٢ - بيت ثالث يجمع العلل كلها . وهو :

اجْمَعَ ، وَزَنَ ، عَايَلَا ، أَتَتْ بِمَعْرِفَةٍ ، رَكَّبَ ، وَزَنَ ، عُجِمَ ، فَالْوَصَفُ قَدْ كَمَلَا
كما أن هناك بيتين ، كل منهما على حدة يجمع العلل كلها أيضاً . وهما :

: لَا تَحْقِيقُ (١٢٢) . إذ قد اختلف في عدّها : فقليل : إنها تسع - كما قال المصنف (١٢٣) - وقيل : إنها اثنان (١٢٤) - وقيل : إنها أحد عشر (١٢٥) .
أر : تقريب على فهم المبتدئ - لأن ذكر (التسع) منظومة يقرب فهمها .

- و(زائدة) في البيت : منصوبة على أنها حكاية عن حاله في مثل قولنا : يمنع الاسم الصرف النون زائدة .
 ولا يصح رفعها : على أن تكون خبر مبتدأ ، هو (النون) ، لأن هذه الجملة ، وهي قولنا (النون زائدة) ، ليست من أسباب منع الصرف .
 ولا : على أن تكون صفة لها (١٢٥) ، لكونها نكرة وهي معرفة .
 إلا أن يقال : اللام في (النون) زائدة ، بدليل : ذكر بقية الأسباب بالتنكير .

= جَمْعٌ ، وَوَزْنٌ ، وَعَدَلٌ ، وَصَفٌ مَعْرِفِيٌّ : تَرْكِيبُ عَجْمَةٍ ، تَأْنِيثٌ ، زِيَادَتُهَا وَزْنُ الْمَرْكَبِ ، عَجْمَةٌ ، تَقْرِيفُهَا : عَدَلٌ ، وَوَصَفُ الْجَمْعِ ، زَيْدٌ ، تَأْنِيثُهَا انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٥ وحواشيها .

(٢٢) الفقرة التالية في تفسير قوله في آخر البيت الثاني : تقريب . وانظر تفسيرا آخر للصبيان ٢٧٠/٢ .

(٢٣) وهذا ما عليه جميع الكتب المتداولة . ونص الهمع (٢٥/١) : على أنه مذهب الجمهور .

(٢٤) لم أقف على من قال بذلك . وقيل أيضا : ثمانية . وقيل : عشرة . انظر : المقتصد : ٩٦٥/٢ ، والصبيان : ٢٢٤/٢ ، والهمع : ٢٥/١ .

هذا ، ولعل الشارح ذكره لعدد : على معنى السبب

(٢٥) أي لكلمة (النون) .

نُيْنَع الصَّـرْفُ :

١- مافيه ألف التانيث (٣٦) ، ك : حُبْلَى ، وصَحْرَاء : لقيامها مقام علتين : لأنها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تانيث معناه .
ففي المؤنث بها : فرعية في اللفظ - وهي : لزوم الزيادة حتى كأنها من الأصول - وفرعية في المعنى - وهي : دلالة على ^{لُحْظ} (١٩) التانيث ٣٦ .
وهو فرع عن التذكير ، لاندراج كل مؤنث تحت المذكر ، كشخص وإنسان ، من غير عكس - .

٤٤- ٢- وما كان على صيغة متتهى الجمع - وهو : ما كان أوله مفتوحاً ، وثالثه ألف مكسور ما بعدها ، يليها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن - ك: مساجد، وقناديل : لأن فيه فرعية اللفظ - بخروجه عن صيغ الاتحاد العربية .

كما علم في موضعه (٣٦) - وفرعية المعنى - بالدلالة على الجمعية . وهي فرع الأفراد -

٣ - ومافيه الرَّصْفِيَّةُ، مع زيادة الألف والنون (٣) غير صالح للهاء (٤) ك: سَكْرَان - إذ لا يقال في مؤنثه : سكراته - .

(٢٦) أي : مطلقاً : مقصورة أم ممدودة ، في نكرة أم معرفة ، في مفرد أم جمع ، في اسم أم

صفة . انظر : الهمع ٢٥/٨ ، والأشمونى ٢٣/٣ ، والتصريح ٢٦/٢ .

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على وقف للكتاب ، ومكان الوقف . وهو : «وقف برواق الأروام» .

(٢) يعنى : في مقلاته من كتب النحو الأخرى ، إذ لم يتقدم له ذلك في هذا الكتاب .

(٣) وهو على : فعْلان - بفتح فسكون . انظر : التصريح ٢٦/٢ ، والأشمونى ٢٣/٣ - ٢٢٥ .

(٤) في الأصل : بالهاء . والمراد : بالهاء (: تاء التانيث . وإنما اشترط عدم صلاحية

(فَعْلان) للهاء : لتبقى الألف والنون في حكم الزيادة ، بدليل سقوطهما في المؤنث

(فَعْلَى) =

- ٤- أر مع ^(٩) وزن (أَفْعَل) غير صالح لها ^(١٠) ، أيضاً: ك: أحمر .
٥- أر مع ^(١١) العَدْل ^(١٢) ، ك : ثلاث ^(١٣) . لأن الوصف فرع الموصوف ،
والمزيد فرع على ما زيد عليه ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم - وكما أن
الاسم أصل والفعل فرع ، فكذلك وزنهما ^(١٤) .
ففيه الفرعتان .
٦- ومانيه العَلَمِيَّة، مع التركيب ^(١٥) : ك : بَعَثَكَ ^(١٦) .
٧- أر مع ^(١٧) زيادة الالف والنون ^(١٨) : ك: يَمْزُونَ .

= أما التأنيث بالهاء : فيجعلها كالأصول ، بدليل وجودهما في المذكر والمؤنث . انظر
الأشمونى : ٢٣٤/٣ .

(٥) أى : أو ماقيه الوصفية مع

(٦) أى : للهاء - وإنما اشترط عدم صلاحية (أَفْعَل) للهاء : لئلا يَضعف شبهه بنفخ المضارع ،
إذ تاء التأنيث لا تحقق آخره . انظر : التصريح : ٢١٣/٢ ، والأشمونى : ٢٣٥/٣ .

(٧) العدل مطلق : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، لغير : قَلْب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ،
أو معنى زائد . تحقيقاً أو تقديرًا . انظر : للظفر الصبان : ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية : ٤٧١ ،
وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٧ ، والهمع : ٢٥٨/١ ، وابن يعيش : ٦٧١ .

(٨) معدول عن ثلاثة ثلاثة . على مذهب الجمهور . انظر : الأشمونى والصبان : ٢٣٨/٣ ،
والهمع : ٣٧٨ ، ٢٧ ، ... وشرح الكافية : ٤٧٤ ، والتصريح : ٢١٤/٢ ، والأصول : ٨٨/٣ ،
والتبصرة : ٥٦٧/٢ .

(٩) وأيضا : والمعدول فرع على ما عدل عنه - إذ تقدم له (العدل) - فنعلم أنها عن ذلك .

(١٠) أى : المزجج . انظر التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٣ ، والهمع : ٣٢٨/١ .

(١١) بعثك : موضع . النسان : (بعث ، بكك) .

هذا ، وفي مثله إعرابان آخران : التضائيف ، وبناء الجزعين على الفتح . ما لم يكن آخر
الأول ياء فيسكن على الأعراب الثلاثة .

انظر : التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٣ ، وابن يعيش : ٦٥٨/١ .

(١٢) أى : أو ماقيه العلمية مع ... (وكذا ذلك غيره بعد) .

(١٣) مثلث الفاء ، وغير مقيد بسكون العين - بخلاف نظيره مع الوصفية ، كما سبق في هـ =

- ٨- أو التانيث: ك: طَلَحَ ، وزينب - عَلم امرأة - .
 ٩- أو العَجَمِيَّة : ك : إبراهيم .
 ١٠- أو رَزَن الفعل : ك: يزيد ، وَيَشْكُر .
 ١١- أو زيادة الألف (١٤) للإلحاق (١٥) : ك: أَرَطَى (١٦) - علما - .
 ١٢- أو العدل: ك: عمر .

لأن التعريف فَرَعَ التثنية - لأنك تقول : رَجُل . ثُمَّ تقول: الرجل -
 والتركيب فرع الأفراد، والمزيد فرع ما يزيد عليه ، والتانيث فرع
 التذكير، والعجمة فرع العَرَبِيَّة - إذ لغة كل قوم أَصْلٌ بالنسبة إليهم -

= من نفس الصحيفة - انظر : التصريح : ٢١٧/٢ ، والأشمونى : ٢٥٧/٣ ، والهمع : ٣٧١ .
 (١٤) أى : المقصورة . وإنما اخْتَصَّتْ ألف الإلحاق المقصورة بمنع الصرف .. مع العلمية .. دون
 الممدودة : حملا للمقصورة على مثيلتها للتانيث ، لمشييتها فى : أنها زائدة ليست
 مبدلة من شئ ، وأنها تقع فى وزن صالح لألف التانيث : كَأَرَطَى ، وَسَكَّرَى .
 أما الممدودة ، فلم تشبه مثيلتها للتانيث : لأن المُلْحِقَة مبدلة من ياء ومثيلتها مبدلة من
 ألف ، والياء ليست مانعة للصرف بخلاف الألف ، والمُلْحِقَة لا تقع فى وزن صالح لألف
 التانيث : كعِنباء . إذ لاتأتى المؤنثة على مثالها . وأيضا : ضَعُفَ المؤنثة فى باب التانيث
 لكونها مبدلة ، فلم تنهض أن يحمل عليها غيرها .
 وإنما حُمِلَت المُلْحِقَة على مثيلتها ، ولم تستقل بالمنع مثلها : لأن المُلْحَق بغيره أنزل
 رُقْبَةً مِمَّا لم يُلْحَق ، فتعلقت بها فى الحُكْم .

انظر : الأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، والهمع : ٣٧١ ، والتصريح : ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية :
 ٣٧١ .

(١٥) الإلحاق: جَعَلَ كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . انظر : الصبان
 : ٢٦٢/٣ ، وشرح الشافعية : ٥٢/١ ، والهمع : ٣٧١ .

هذا ، ومثل ألف الإلحاق المقصورة فى المنع من الصرف مع العلميّة ، تشبيها بألف التانيث
 : ألف التثنية . انظر : الهمع : ٣٧١ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية : ٣٧١ ،
 والتصريح : ٢٢٢/٣ .

(١٦) الأَرَطَى : شجر ينبت فى الرَّمْل اللسان : (أرط، رط) .

وَوَزْنُ الْفِعْلِ فَرْعُ وَزْنِ الْأِسْمِ - كَمَا تَقَدَّمَ (١٧) - وَالْعَدْلُ فَرْعُ الْمَعْدُولِ عَنْهُ .
فَفِي كُلِّ ذَلِكَ : فُرُوعَاتُ اللَّفْظِ ، وَالْمَعْنَى .
وَالْحَاصِلُ : أَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ : اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا :
- خَمْسَةٌ مَعَ التَّنْكِيرِ ، وَهِيَ : مَا فِيهِ أَلْفُ التَّائِيثِ ، أَوْ الْوَصْفِيَّةُ مَعَ زِيَادَةِ
الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، أَوْ مَعَ (١٨) وَزْنِ الْفِعْلِ ، أَوْ مَعَ الْعَدْلِ^{١٨} ؛ وَمَا كَانَ عَلَى
صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ .
- وَسَبْعَةٌ مَعَ التَّعْرِيفِ : وَهِيَ مَا تَقَدَّمَ (١٩) .

(١٧) تَقَدَّمَ قَبْلَ أُسْطَر ، عِنْدَ التَّذْيِيلِ الْوَصْفِيَّةِ وَمَا مَعَهَا .

(١٨) أَيْ : أَوْ الْوَصْفِيَّةُ مَعَ

(١٩) تَقَدَّمَ قَبْلَ أُسْطَر ، عِنْدَ ذِكْرِ الْعِلْمِيَّةِ وَمَا مَعَهَا ، مِنْ رَقْمِ ٦ - ١٧ فِي مَكْتَبِ الْكِتَابِ .
وَأَمَّا مَسْرُوحُ الشَّارِحِ بِأَنْوَاعِ الْعِلَلِ الَّتِي مَعَ التَّنْكِيرِ - عِنْدَ إِيرَادِ هَذَا الْحَاصِلِ - وَأَحَالَ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فِي أَنْوَاعِ الْعِلَلِ الَّتِي مَعَ التَّعْرِيفِ : لِبُعْدِ ذِكْرِ الْأَوَّلَى لِمَجْمَعِ ذِكْرِ الْأَوَّلَى - عِنْدَ
تَفْصِيلِهَا - مِنْ هَذَا (الْحَاصِلِ) ، وَقُرْبِ ذِكْرِ الثَّانِيَةِ - عِنْدَ تَفْصِيلِهَا - مِنْ هَذَا (الْحَاصِلِ) .
وَهَذِهِ مَنَاطِقِيَّةٌ فِي التَّصْنِيفِ ، تُعَدُّ مَحْمَدَةً لِأَصْحَابِهَا .

[شرح تعريف الفاعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان : جواز حذفه ، وأسباب الحذف

٤٥ - (جاء الفاعل :

ما لا آى : اسم - (أُسْنِيَةً إِلَيْهِ فَعَلَ ، ثَمَّةً ، مَقْصُومَةً) . عليه ، (فسارع) من الضمير ، (غير مقصوم للمفعول) .

فالمسند إليه (٢٠) : يعمّ الفاعل ، والنائب عنه ، والمبتدأ ، واسم (كان) (٢١) .
وتقيده (٢٢) بالفعل : يخرج : المبتدأ .

وتقييد الفعل بالتمام : يخرج : اسم (كان) (٢٣) .

وبالتقدم (٢٤) : يخرج : متأخر الفعل عنه . ك : زيد ، من قولك : زيد قام . فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مُسْتَكِنٌ فى الفعل (٢٥) .
وبأنه غير مصوغ للمفعول (٢٦) : يخرج : النائب عنه (٢٧) .

(٢٠) أى المفهوم من قوله (ما أسند إليه) .

(٢١) وأيضا : واسم (كاد) . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٩٤ .

(٢٢) أى : المسند إليه .

(٢٣) أى : وتقييد الفعل به

(٢٤) هذا مذهب البصريين . والكوفيون : يُجِيزُونَ كَوْنَ الْمَقْدَمِ فَاعِلا . انظر : الهمع : ١٥٩٧ ،
والتصريح : ٢٧٠٧ ، ٢٧١٠ ، ٢٦٩٠ ، والأشموئى والصبيان ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٢٥) بقى على الشارح تقييد الفعل به (فارغ من الضمير) . فلعله اعتبره قيّدا لبيان الواقع .
وقد اعتبره الهمع (١٥٩٧) : قيّدا للاحتراز ، فأخرج به نحو : «وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» - الأنبياء : ٣/٢٦ .

لكن في عبارته (٣٦) قُصُورٌ : لإفهامها انحصار الفاعل في (المسند إليه الفعل) ، وليس كذلك ، إذ يشاركه في ذلك : ما أُسند إليه المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والظروف ، والجار والمجرور (٣٧) .
(يجوز) (٣٨) حذف الفاعل : بِمَا لِلْجَهْلِ بِهِ ، أَوْ لَغَرَضٍ / [هل] لفظي ، أي معنوي .

فالأول) - أي : حذفه للجهل به - : (كـ: سُرِقَ الصَّاع) ، إذا جَهِلَتْ مَنْ سرقه .

(والثاني) - أي : حذفه لغرض (١) - : (نهو قولهم : من طابعت سيرته ، جَمِيعَتُهُ سِيرَتَهُ) .

فإنه لو قيل : حَمِدَ النَّاسَ سِيرَتَهُ - اختلفت السَّجْعَةُ (٢) . وَسَكَتَ (٣) عن التمثيل للثالث - وهو : حَذُّهُ لِأَمْرٍ مَعْنَوِي - لأنه كثير لا ينضبط (٤) .

(٢٦) أي : المصنف الأبدى .

(٢٧) وكذا بقية ما يعمل عمل الفعل في رفع الفاعل ، من : اسم الفعل ، واسم المصدر ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، انظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٧ ، وشرح الشذور : ٣٨١ - ٤١٩ ، والتصريح : ٢٦٩/١ ، والأشمونى والصبيان : ٤٣/٢ .

(٢٨) من (يجوز) إلى (سيرته) في آخر نص المتن هنا : ليست في المتن المستقل .

(١) أي : لفظي .

(٢) أي : المصنف الأبدى .

(٤) ومن أمثلته : « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » - النساء : ٢٨/٤ - فقد حذف الفاعل ؛ ليعلم به . وهو (الله) ، جل وعز .

هذا ، وانظر أسباب حذف الفاعل - بأوسع مما هنا - في : الهمع : ١٦٧/٢ ، والأشمونى والصبيان : ٦٧٢ ، والتصريح : ٢٨٦/١ .

فصل واحد

فسي

شرح شروط إعمال (إِذَنْ) (٥) النصب في المضارع

(ويشترط في إعمال (إِذَنْ) في المضارع النصب (شروطاً) :
أحدها : تصدُّرها (٦) .

(٥) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لشروط إعمال (إِذَنْ) - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - في الحاشية الثالثة وص ٢٦ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

هذا ، وقد اختلف في كتابتها بالذون ، أو الألف . على أربعة أقوال :
بالذون مطلقاً ، بالألف مطلقاً ، بالذون إن أعملت وبالألف إن أنخيت ، بالذون إن أنخيت
وبالألف إن أعملت .

وهذا كله في غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعاً .

انظر : الهمع : ٢٣٢/٢ ، والأشموئى والصبان : ٢٩٧/٣ ، وشرح الشافية : ٣١٨/٣ ، وشرح
الكافية : ٢٣٨/٢ ، والتسهيل : ٢٣٢ ، والمفنى والدسوقي : ١٧/٤ .

وهل هى : حرف ، أو اسم ظرف ؟ خلاف .

وعلى الحرفية : بسيطة أو مركبة ؟ . خلاف . وعلى التركيب : مركبة من (إِذْ ، وَأَنْ) أو من
(إِذَا ، وَأَنْ) ؟ . خلاف . وعلى البساطة : ناصبة بنفسها أو بهَنْ مضمرة بعدها ؟ خلاف .

أما على الإسمية : فبسيطة ، ناصبة بأن مضمرة . وهل أصلها : إِذْ ، أو إِذَا ؟ خلاف .

وهل يوقف عليها : بالذون ، أو الألف ؟ خلاف . هذا في غير القرآن . أما فيه : فبالألف
إجماعاً .

وهل معناها : الجواب والجزاء دائماً ، أو غالباً ؟ خلاف .

ثم هل : هى نوع واحد على ما فيه من الخلافات السابقة ، أو نوعان : حرف ناصب للمضارع
مختص به ، واسم أصله (إِذْ ، أو إِذَا) غير مختص بالمضارع فلا ينصبه ؟ خلاف .

انظر : الهمع : ٦/٢ ، والأشموئى والصبان : ٢٩١ ، ٢٩٧/٣ ، والتسريح : ٢٣٤/٢ ، وشرح الكافية
: ٢٣٨ ، ٢٣٩/٢ ، والمفنى والدسوقي : ١٧/٤ .

(٦) ونذهب الغراء : إلى عدم اشتراط التصدير . انظر : التسريح : ٢٣٩/٢ . =

والثاني : اسْتَقْبَالَهُ .

والثالث : اتَّصَالُهُ بِهَا ، أَوْ اتِّفَاقُهُ بِهَا : قَسَمَ ، أَوْ دَاءً ، أَوْ يَدَا (الناية (٧) .
كَقَوْلِكَ لَمَنْ قَالَ : غَدًا آذُرُكَ . : إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، أَوْ : وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ (٨) ،
أَوْ : يَازِيدُ (٩) أَكْرَمَكَ (١٠) ، أَوْ : لَا أَكْرَمَكَ (١١) .

وقد (١٢) أَشَارَ (١٣) إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

(يَجْمَعُهُمْ) - أَيْ : الشَّرْطُ - (قَوْلُ الشَّاعِرِ) (١٤) :

١- أَعْمِلْ (بِظَنِّ) مَا زِلْهَا (١٥) أَسْتَكْ أَوَّلًا . : وَسُقِّتَ فِعْلًا بِعَمَلِهَا مُسْتَقْبَلًا
٢- وَأَجْزُرُ بِهَا أَعْمَلْتُهَا (١٦) أَنْ تَقْطِعًا . :

= والمعجب من الفراء : أنه يوجب الرفع إذا وقعت بعد اسم (كان) وأول مفعول (ظَنِّ) ، مع
عدم اشتراطه التصدر . انظر : الهمع : ٧/١ .

(٧) وجوز ابن بابشاذ : الفصل بالدعاء أيضا . وابن عصفور والأبدى : بالنظر والكسائي
وهشام : بمعمول الفعل . (مع رجحان النصب عند الكسائي ، والرفع عند هشام) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمفنى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشعوني : ٢٨٩/٣ ، وشرح
الكافية : ٢٣٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٨) يعنى : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ .

(٩) فى الأصل : أَوْ مَا زِيدَ .

(١٠) يعنى : إِذَنْ يَازِيدُ أَكْرَمَكَ .

(١١) يعنى : إِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ .

(١٢) فى الأصل : أَوْ قَدْ .

(١٣) أَيْ : المصنف الأبدى .

(١٤) بعد هذا فى المتن المستقل : رحمه الله . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٦ بترقيم الأمل .

(١٥) الزيادة ليستقيم الرجز . وفى المتن المستقل : أَعْمَلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ .

(١٦) فى الأصل : إِذَا عَمَلْتُهَا . يرسم ألف واحدة بين الذال والهمين .

- بالبناء للمفعول (٢٧) - ويحتمل : أن يكون للفاعل (١٨) ، والمفعول محذوف ، والالف ٢٩ للإطلاق ، أى : احذر أن تفعلها -

٢- (بِأَلَّا يَخْلِفُ) - مصدر : خَلَفَ - (أَوْ يَخْلِفُ) - (بِأَلَّا يَخْلِفُ) -
 ٣- وَيَنْ تَجِيءُ بِحَرْفٍ عَقِيصٍ أَوَّلًا ، فَتَسْنُ الْوَجْهَيْنِ مَنْ لَا تَعْمَلَا
فلو لم تَصَدَّرَا (٢٠) : كما إذا وقعت بين ذى خَبَرٍ وخبره (٢١) ، أو شرط
 رجوابه (٢٢) .

أر كان الفعل بعدها حالا : كقولك لئن قال : أنا أحيبك - إذن أصدقك (٢٣) .

أر فصل عنها الفعل بغير ما ذكر (٢٤) : كقولك : إذن أنا أكرمك .
رجب إلناؤها ورفع الفعل بعدها (٢٥) :

(١٧) أى فى : (تُعْمَلَا)

(١٨) فى الأصل : الفاعل -

(١٩) فى الأصل : ولام -

(٢٠) عدم التصكير ، صادق على أمرين : أن تكون (إذن) متوسطة - كما ذكر الشارح - أو تكون متأخرة ، وهذا من الشارح : شروع فى بيان محترزات الشروط الثلاثة ، وأحكامها -
 وعللها .

(٢١) مثل : إنا إذن أكرمك -

(٢٢) مثل : إن تزرنى إذن أكرمك -

هذا ، وبقي من صور هذا المتوسط : سورة ثالثة ، وهى : أن تقع (إذن) بين قسم وجوابه -
 مثل : والله إذن لأكرمك - إذ قد ذكروا أن لهذا المتوسط - بالاستقراء - صوراً ثلاثة -
 انظر : شرح الكافية : ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح وياسين : ٢٣٤/٢ ، والهمع : ٧/٢ .

(٢٣) فى الأصل : إذا صدقت - موسم ألف واحدة بين الدال والصاد -

(٢٤) أى من : القسم ، والنقد ، و (لا) النافية . انظر : الشرط الثالث ، قبل سطور -

(٢٥) فى الصورة الأولى - من المحترز الأول - خلاف - وهى : ما إذا وقعت (إذن) بين ذى خبر وخبره -

فأجاز هشام : النصب بعد مبتدأ . وأجازه الكسائى : بعد اسم (إن) ، وبعد اسم (كان) .
 وأجازه الفراء : بعد اسم (لئن) . وأجازه أبو حيان - قياساً على قول الكسائى - : بعد أول =

لأنها عند توسطها : تشبه (الظن) المتوسط بين المفعولين - لأنها مثل (ظن) في : جواز تقدمها على الجملة ، وتأخيرها (٢٦) عنها ، وتوسطها بين جزئيهما . ولذلك أعملت حثلا عليها - فكما يجب إلغاؤها عند التوسط (٢٧) ، كذلك يجب إلغاء (إذن) عنده (٢٨) .

وإذا كان الفعل حالا : لا يجوز نصبه ، لأنه لا يكون إلا مرفوعاً (٢٩) .

= مفعول (ظن) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمصباح ٢٨٨/٣ ، والتسهيل : ٢٣٠٠ .

(٢٦) الأولى : وتأخيرها . نيشاكل نظيره قبله وبعده (تقدمها وتوسطها) .

(٢٧) وجوب إلغاء (ظن) عند التوسط بين المفعولين ، مثل : زيد ظننت قائم - كما ذكر الشارح - : هو مذهب الأخفش وابن أبي الربيع . أما مذهب الجمهور : فالجواز (مع الاختلاف : الأعمال أولى ، أو هما سواء) .

انظر - في المذهبين - : الهمع : ١٥٢/١ ، وفي مذهب الجمهور - : التصريح : ٢٥٨ ، ٢٥٤/١ ، والأشمونى ، والمصباح : ٣٦٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٧ ، ٨٤/٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٧/٢ ، ٢٨٠ ، والتبصرة : ١١٣/١ ، والتسهيل : ٧١ .

(٢٨) وكذلك يجب إلغاء (إذن) عند تأخيرها ، بل أولى بلا خلاف . انظر - في هذا الحكم وعلمته - : الهمع : ٧/٢ ، والأشمونى : ٢٨٧/٢ ، والمصباح : ٢٨٨/٣ .

هذا ، وانظر مثل تعليل الشارح للأعمال (إذن) ، في : الأشمونى : ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

وانظر تعليقات أخرى لإلغائها عند التوسط - وكذا : لإعمالها عند التصدير - : في : ح السوقى على المفنى : ١٩/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والمصباح : ٢٨٨/٢ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

(٢٩) هو الأصل : الأمر مرفوعاً .

هذا ، والتعليل الذى ذكره الشارح بقوله (لأنه لا يكون إلا مرفوعاً) ، لا يختلف كثيراً عن المعقل له ، وهو قوله : (.... لا يجوز نصبه) .

وانظر لذلك تعليقات أخرى في : المصباح : ٢٨٧/٣ ، والسوقى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والهمع : ٦٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وإذا انفصل الفعل بغير ما ذُكِرَ (٣٠) : كان جزءاً من الجملة ، فلم
تَقْرَ على العمل فيما بعده (٣١) .
بـخلاف: إذا فُصِّلَ بما ذكر (٣٠) ، لأنه ليس جزءاً منها ، بل :
زائداً (٣٢) للتقوية (٣٣) ، أو للنفي . فقَوِّيْتُ على العمل (٣٤) .
ولهذا لم يَضُرَّ الفصل بالقَسَمِ : بين المضاف والمضاف إليه في قولهم:
إِن الشاة لَتَجْتَرُّ (٣٥) فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا (٣٦) .
ولا : بين الجار والمجرور ، في قولهم : اشتريته بـ - وَاللَّهِ - (٣٧) أَلْفِ
درهم (٣٨) .

-
- (٣٠) انظر : هـ - ٢٤ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .
(٣١) انظر تعليقات أخرى في: التصريح : ٢٣٥/٢ ، والمصباح : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/٢ .
(٣٢) في الأصل : زائدة .
(٣٣) التقوية : بالنسبة للقسم ، والنداء .
(٣٤) انظر - في هذا التعليل أيضاً - : التصريح : ٢٣٥/٢ - ١ وتعليقات أخرى - في : الهمع :
٢٨٩/٣ ، والمصباح : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٢٧/٢ .
(٣٥) في الأصل : لتجير - واجْتَرَّتْ الشاة - وكلّ ذي كَرْشٍ - : أخرجت من بطنها ما تَمْضغه ثم
تَبْلعه . اللسان .
(٣٦) هذا القول حكاه أبو عبيدة . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٧٧/٢ ، والهمع
: ٥٢/٢ وإجازة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه ، في الاختيار : مذهب الكوفيين
- وإن كان ظاهر كلام الإنصاف يُشعر بإجازته عند البصريين أيضاً .
انظر التصريح : ٥٧/٢ ، ٥٨ ، والأشمونى : ٢٧٧-٢٧٨/٢ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والإنصاف :
١٣٥/٢ .
(٣٧) في الأصل : بوالله . برسم ألفين .
(٣٨) هذا القول : حكاه - بدون كلمة (درهم) - ابن كيسان عن الكسائى . انظر : التصريح :
٢٣٥/٢ .

ولو لم تتوسط (٣٩) إلّا بين عاطف " ومعطوف : كقولك : فإذا أكرمك -
- جازة أعمالها ، وإفادتها (٤١) - وهو أجود (٤٢) . كما أشار (٤٣) إليه في

(٣٩) أى : إذن . وهذا الحكم الآتى فى هذه الفقرة : مرتبط بمحترز الشرط الأول ، فهو مستثنى من الحكم الذى ذكرناه هناك .

انظر : الشرط الأول ، ومحتززه بحكم المحترز - فى الأصل بإزاء الأرقام (٦ ، ٢٠ ، ٢٥) على الترتيب .

(٤٠) أطلق الشارح - تبعاً لما فى الأبيات السابقة - لفظ (العاطف) . والمراد به : الواو ، والفاء . دون غيرهما .

وعلى الإطلاق : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والهمع : ٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ ، والألفية حيث قالت :
(... إذا إذن من بعد عطف وقفاً) .

قال الدنوشرى (فى ياسين على التصريح : ٢٣٥/٢) : * ... وظاهر إطلاق الألفية : يقتضى التسوية " . يعنى : بين الواو والفاء وغيرهما

و على التصريح بالواو والفاء : التبصرة : ٣٩٧/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ ، والمغنى : ١٩٦ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ .

(٤١) انظر تعليل هذا الحكم ، فى : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والتبصرة : ٣٩٧/١ ، والهمع : ٧/٢ ، والدسوقي : ٢٠/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ .

وانظر أيضاً تفصيلات أخرى فى المسألة ، فى : المغنى : ٢٠/١ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ .

(٤٢) أى : لأن (إذن) غير متصدرة فى الظاهر انظر : الصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٨ ، ٢٣٧/٢ .

(٤٣) أى : الشاعر ، فى الأبيات الثلاثة السابقة قبل سطور .

الآيات . وبه قرأ السبعة (١١) قوله تعالى : *وَإِذَا (١٥) لَا يَلْبِسُونَ (١٦) .
خَلَقَكَ (١٧) إِلَّا قَلِيلًا (١٨) * .

(١٤) سبعة القراء ، هم : نافع (قارئ المدينة ، المتوفى سنة ١٦٩ هـ) ، وابن كثير (قارئ مكة ، المتوفى سنة ١٢٠ هـ) ، وعاصم سنة ١٢٧ هـ ، وحمزة سنة ١٥٦ هـ ، والكسائي سنة ١٨٩ هـ . قرأ الكوفة . وأبو عمرو بن العلاء (قارئ البصرة ، سنة ١٥٤ هـ) ، وابن عامر (قارئ الشام ، سنة ١١٨ هـ) .

انظر : كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد - : ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ .

(١٥) كتبت (إذ) بالألف مخالفاً منهاجنا في كتابتها بالذون من قبل : لأنها هنا في القرآن . انظر . هـ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(١٦) في الأصل : يلبسون . بالسین .

(١٧) (خلقك) : قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبى عمرو ، وعاصم في رواية أبى بكر ، وأبى جعفر . ووافقهم : ابن محيى ، واليزيدى .

(وخلقك) : قراءة حفص بن عاصم ، وقراءة ابن عامر ، وحذيفة ، والكسائي ، ويحيى ، وخلفاء وافقهم : الحسن ، والأمدش .

انظر : كتاب السبعة : ٢٨٣ ، ٣٠٤ ، والبشر المحيى : ٦٦ ، ٦٧ ، وإتباع فضل البشر : ٧٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (مكن - مجمع اللغة العربية : ١٢٩٤ - ١٩١٤) : ٥ .

(١٨) الإسراء : ٧٦/١٧

.....
هذا والتزام إعمال (إذن) مع استيفاء الشروط : لغة أكثر العرب . والتزام إعمالها مع استيفاء الشروط : لغة أقل العرب .

انظر : المصباح : ٢٨٧/٣ ، ٢٨٩ ، والهمع : ٧/٢ ، والأشعرون : ١٩٧/٣ ، والتكميل : ٢٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٧ ، ٢٣٨/٢ ، وكتاب سييويه : ١٦/٣ .

[شرح تعريف المنادى]

مع

بيان أحرف النداء - واستعمالها : قُرْبًا ، أَوْ بُعْدًا

٤٦- (المنادى) (١٨) :

هو الْمَدْعُوُّ بِـ (يَا) ، أَوْ بِأَحَدِ صَوْنِ (١٠) / (ص ٣١) (١) أَخْبَرَهَا .

وهي : الهمزة - للقريب (٢) - نحو : أَزِيدَ أَقِيلَ . وَأَيُّ ، وَأَيَّا ، وَمَا -

للبعيد (٣) ، أَوْ نحوه : كَالنَّائِمِ ، أَوْ السَّامِ (٤) .

(للتحقيق) : نحو : يَا زَيْدٌ -

(٤٩) في المتن المستقل : حد المنادى . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(٥٠) في المتن المستقل : أَوْ بِوَاحِدٍ .

(١) في طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في ها ص ١٠ ، وها ص ٩ ، وها ص ١٣ ، وها ص ١٧ . وفيه من : «وقف محمد الكفوى ، على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) هذا مذهب الجمهور - وخرق شيخ ابن الحَبَّاز إجماعهم ، فجعلها : للمتوسط . انظر : المعنى : ١٧٧/٢ ، والهمع : ١٧٧/٢ .

(٣) أما بالنسبة لـ (أَيُّ) ، ففيها ثلاثة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للمتوسط .

وأما بالنسبة لـ (أَيَّا) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما بالنسبة لـ (مَا) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما بالنسبة لـ (يَا) ، ففيها أربعة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للبعيد والقريب ، والمتوسط ، للقريب .

انظر : الهمع : ١٧٧/١ ، والتصحيح : ١٦٢/٢ ، والأشموئى : ١٣٣/٣ ، والمعنى : ٨٧/١ ، ١٧ ، ٣٢/٢ ،

وابن يعيش : ١١٨/٨ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ .

(٤) بقى من أدوات النداء ، ثلاثة : آ ، آئ ، وآ .

أما (آ) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما (آئ) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما (آ) : فأجاز بعضهم استعمالها قليلا فى النداء الحقيقى ، للبعيد . والجمهور على =

- (أرقتديراً) (٥) : كقوله - تعالى - : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" (٦) .

= أنها مختصة بالندبة .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتصريح : ١٦٢/٢ ، وياسين عليه : ١٦٤/٢ ، والأشمونى والصبان : ١٣٤/٣ ، والمفنى ١/١ ، ٨١ ، ٢٧٢ (والدسوقي عليه فى الموضوع الثانى) ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والمقتضب : ٢٣٢/٤ .

(٥) ولا يقدّر إلا (يا) خاصة . انظر : المفنى : ٢٧٢/٢ ، والتصريح : ١٦٤/٢ .

(٦) يوسف : ٢٧/١٢ .

[شرح تعريف المبتدأ]

. والإخراج بمحترزات التعريف

٥٧- (المبتدأ) : (٧)

هو الاسم ، المرفوع ، العاري عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة -
حالة كونه - : (مُخْبَرًا عنه ، أو وصفًا رافعًا لمُخْبَرٍ بِهِ) مُعْتِيدًا على نفي
أو استنهام (٨) .

نَسْأَلُ (الاسم) (٩) : الصريح (١٠) - نحو: زيد قائم - والمؤرَّل (١١) -
نحو: عندى أنك قائم - والمرفوع وغيره وأسماء الأفعال (١٢) وغيرها،
والعاري عن العوامل اللفظية والمُقْتَرَن بها .
وخرج بتقييده (١٣) بـ (المرفوع) : غيره .
وبـ (المجرد) (١٤) عن العوامل اللفظية : ما اقترن بها . كاسْمَى :
(كَانَ) ، (وَمَا) .

(٧) في المتن المستقل : جد المبتدأ . انظر كتاب الحدود : ص ٢٢ بترقيم الأصل .

(٨) فالمبتدأ - على هذا - نوعان : مخبر عنه ، أو وصف رافع

مثال الأول : محمد فاهم .

ومثال الثاني : ما فاهم المحمدان ، أفاهم المحمدان ؟

وسنذكر ذلك الشارح في نهاية المبحث .

(٩) أى لفظ (الاسم) المذكور في أول التعريف .

(١٠) أى : الاسم الصريح .

(١١) في الأصل : والمول .

(١٢) مثل : هَيْهَاتَ ، أَفَى ، صَهْ ، بِمَعْنَى : بَعْدَ ، أَتَضَجَّرُ ، اسْكُتْ .

(١٣) أى : بتقييد (الاسم) ، وهو المذكور في أول التعريف للمصنف .

(١٤) أى : وخرج بتقييده بـ (المجرد ...) . ويعنى بـ (المجرد) : ما سبق للمصنف من قوله :

العاري .

- رَقِيْدًا^(١٥) (العوامل) بلا اللفظية) : لانه (١٦) لَا يَتَجَرَّدُ عن المعنوى ،
إذ العامل فيه - على الصحيح - معنوى ، وهو الابتداء (١٧) .
(اللفظية) (١٨) ب (غير الزائدة) : لانه لَا يَشْتَرُطُ [أَنْ] (١٩) يتجرد عن
الزائدة ، نحو : يَحْسِبُكَ درهم^(٢٠) ، وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ^(٢١) .
ويقوله (مُخْبِرًا عَنْهُ ، أَوْ وَصَفًا) : أسماء الأفعال (٢٢) . على أنها

(١٥) يمكن ضبط الكلمة : قَيَّدَ . أى : المصنف الأبدى .

(١٦) أى : المبتدأ . وفى الأصل : لأنها .

(١٧) هذا مذهب البصريين . وهناك ثلاثة مذاهب أخرى :

١- المشهور عن الكوفيين : أن العامل فى المبتدأ هو (الخبر) . فهو لفظى .

٢- وقال بعض الكوفيين : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (الضمير العائد من الخبر إليه) . فهو لفظى أيضا .

٣- وقال بعض النحاة : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (إسناد الخبر إليه) . فهو معنوى .

انظر - فى المذاهب الأربعة - : شرح الكافية : ٨٧/٨ - وفى الثلاثة الأول - : الهمع : ٩٤/٨ ،
والإنصاف : ٤٩٤/٨ - وفى الأولين - : التصريح : ١٥٨/٨ ، وابن يعيش : ٤٤/٨ ، والأشمونى :
١٩٣/٨ .

(١٨) أى : وقَيَّدَ (اللفظية)

(١٩) الزيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢٠) فالمبتدأ - حينئذ - مجرور لفظا ، مرفوع تقديرًا أو محلا . انظر : الصبان : ١٨٩/٨ .

هذروا اختار الكافيجي - وصوبه السيوطي - : أن (بحسبك) خبر مقدم ، لأنه محط الفائدة ،
إذ القصد : الإخبار عن (درهم) بأنه كافيك . انظر : الهمع : ٩٣/٨ .

(٢١) آل عمران : ٦٢/٣ . وزيادة (مِنْ) فى نحو الآية قياسية . أما زيادة (الياء) فى نحو
(بحسبك) فسماعية . انظر : الصبان : ١٨٩/٨ .

(٢٢) أى : وخرج بقوله (مخبرا ...) . وفى الأصل : مخبر .

(٢٣) أى : لأنها - على الصحيح - أسماء غير صفات ، ولا يخبر عنها . انظر : الهمع : ١٠٥/٢ ،
والأشمونى : ١٩٥/٣ ، ١٩٦ .

خرجت^(٢٦) ب (المرفوع^(٢٥)) .

وإنما أخرجها غيره^(٢٦) بهذا^(٢٧) : لأنه لم يذكر المذكور (المرفوع) .

وبقوله (رافعاً لمكتفى به) : قائم . من قولك : أقائم أبوه زيداً^(٢٨) .

فوضح من هذا : أن المبتدأ ، إمّا :

ذراً^(٢٩) خبر : كـ (زيد) ، من قولك : زيد قائم .

وإمّا وصف^(٣٠) مُسند إلى الفاعل أو نائبه : كـ (سارٍ ومُكْرَم) ، من

قولك : أسارى^(٣١) ذان ؟ ، و^(٣٢) : ما لكُرمَ العمران .

(٢٦) أى : أيضاً .

(٢٥) أى : الذى هو القيد الأول . قبل أسطر .

وإنما خرجت أسماء الأفعال بـ (المرفوع) : لأنها مبنية . فنظر كونها مبنية . فى : ص ١٣ بترقيم الأصل ، وكذا ما يتعلق بذلك فى المراجع المذكورة فى ص ٢ منها .

(٢٦) أى : غير المصنف . والأولى : غيرى . لأن المصنف لم يتحدث عن إخراج فى المتن .
ولعل من هذا الغير : الأشمونى ، فانظره : ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

(٢٧) أى : بـ (مخبراً)

(٢٨) أى : لأن (أبوه) لا يكتفى به الوصف قبله فى حصول الفائدة ، لاحتياج الضمير إلى مرجع يسبقه . مع قطع النظر عن (زيد) .

ولكن يعرّب المثال هكذا : (زيد) مبتدأ مؤخر . و (قائم) خبر مقدم . و (أبوه) فاعل له (قائم) . وفيه إعرابان آخران : انظر المصباح : ١٨٩/١ ، ١٩٠ ، والتصريح وياسين : ١٥٧/١ .

(٢٩) فى الأصل : ذوا . بـ ألف .

(٣٠) أى : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوب . أو (ذو) التى بمعنى : صاحب . انظر : الهمع : ٩٤/١ ، والتصريح : ١٥٦/١ ، والأشمونى

والمصباح : ١٩٠/١ ، وشرح الكافية : ٨٦/١ .

(٣١) لافرق فى الاستفهام والتثنية بين الهمزة و(ما) أو غيرهما . وقيل : هما فقط . هذا ، واشتراط : الاعتماد على الاستفهام والتثنية : مذهب جمهور البصريين . وعدم الاشتراط : مذهب الكوفيين والأخفش . واشتراطه استحساناً : مذهب ابن مالك .

انظر الهمع : ٩٤/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ، والأشمونى والمصباح : ١٩٠/١ ، ١٩١ ، والتسهيل : ٤٤

[شرح تعريف الخبر والإخراج بمحتركات التعريف]

٤٨ - (جاء الخبر : هو الجزء المنظم منه مع المبتدأ جملة) .
فَخَرَجَ (٣٢) : فاعل الفعل . فإنه ليس مع المبتدأ (٣٣) .
لَكِنَّ دَخَلَ فِيهِ (٣٤) : فاعل الوصف المذكور (٣٥) . إذ يَتَنَظَّمُ منه مع
المبتدأ جملة ، وهو ليس بِخَبَرٍ (٣٦) .
(فـ) _____ (٣٧) :

(الجار والمجرور ، والظرف :
بِأَيٍّ وَقَعًا : مفعلة ، أو مفعلة ، أو حالاً ، أو خبراً (٣٧) - : تَعَلَّقًا بِمَحْذُوفٍ)
وجوباً (٣٨) ، لأنهما معمولان والمعمول لأبد له من عايل .

(٣٢) أي بقول المصنف : (مع المبتدأ) .
(٣٣) بل مع الفعل .
(٣٤) أي : الخبر . والشارح شارح في إيراد اعتراض على تعريف المصنف : بأنه غير مانع
من دخول ما هو أجنبي عن الخبر في الخبر .
(٣٥) الوصف المذكور : هو النوع الثاني من نوعي المبتدأ . فانظره في المبحث السابق .
(٣٦) وإنما هو فاعل أو نائبه ، للوصف .
قلو أن المصنف زاد في تعريف الخبر بعد قوله (مع المبتدأ) عبارة : الذي ليس الوصف
المذكور - لكان التعريف مانعاً من دخول ما هو أجنبي عن الخبر في الخبر .
(٣٧) كلمة (فائدة) : ليست في الأصل . وإنما زُتَتْها من المتن المستقل .
انظر : كتاب الحدود - للأبي - ص ٢٢ بترقيم الأهل .

(٣٧م) في المتن المستقل : أو خبراً ، أو حالاً .
(٣٨) أي إذا كان كَوْنًا مَامًا . انظر : المغني : ١٠٠/٢ ، والموسوي عليه : ٩٧/٢ ، ١٠٠ ، والهمع
: ٨٧/١ ، والتصريح : ٣٨٨/١ ، والأشموئي : ٢٠٣/١ ، والمصيان : ٢٠١/٢ ، ١٩٢/٢ ، وياسين
= . ١٤٢/١

ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ :

(نقاصيرو : كاشق) ، أَوْ نَحْوَهُ (٣٩) - عِنْدَ بَعْضِهِمْ (٤٠) :- لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ ، الْإِفْرَادَ (٤١) . بِدَلِيلِ : تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ بِالْوَصَفِ (٤٢) .

(٤١) : مُسْتَقَرٌّ ، أَوْ نَحْوَهُ (٤٣) - عِنْدَ الْأَكْثَرِ (٤٤) - : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي

= هَذَا ، وَوُجُوبِ التَّعَلُّقِ بِمَحذُوفٍ ، لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ خِلَافَ فِي الصِّفَةِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ . انْظُرْ : الْمَفْهُومَ : ٩٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحَ ٣٤٠/١ ، وَالْأَشْمُونِي ١٢٨/٣ (فِي الثَّلَاثَةِ) ، وَالْهَمْعَ : ٨٧/١ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١٤٧/١ ، وَالْأَشْمُونِي : ١٦٣/١ (فِي الصِّفَةِ) ، وَالتَّصْرِيحَ : ٣٨٨/١ ، وَالْأَشْمُونِي : ١٩٢/٢ (فِي الْحَالِ) .

أَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ خِلَافٌ : قِيلَ : لَيْسَ هُنَاكَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ . وَقِيلَ : هُنَاكَ ... وَعَلَى الثَّانِي : فَقِيلَ : الْمَتَعَلِّقُ يَجِبُ حَذْفُهُ . وَقِيلَ : يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . وَقِيلَ : إِنْ نُقِلَ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ وَجِبَ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ - بِأَنَّ ذِكْرَ الْمَتَعَلِّقِ أَوَّلًا - جَازَ إِظْهَارُهُ . انْظُرْ : الْمَفْهُومَ : ٩٧/٢ ، وَالْهَمْعَ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١٦٦/١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ : ٩٢/١ ، وَابْنَ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالْأَشْمُونِي وَالصَّبَّانَ : ٢٠٠/١ . (٣٩) مِثْلُ : مُسْتَقَرٌّ .

(٤٠) مِنْهُمْ : ابْنُ مَالِكٍ ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، وَابْنُ جُنَيْ ، وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَيْبَوِيَّةٍ وَالْأَخْفَشِ ، وَجَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعَ : ٩٨/١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٠٧/١ ، وَالتَّسْهِيلَ : ٤٩ ، وَابْنَ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١٦٦/١ .

(٤١) انْظُرْ - تَعْلِيلَاتٍ أُخْرَى - فِي : الْهَمْعَ : ٩٨/١ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٠٧/١ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١٦٦/١ ، وَالْمَفْهُومَ : ٩٧/٢ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَابْنَ يَعِيشَ : ٩٠/١ .

(٤٢) مَنَعَ التَّرْغِيضَ وَالِدَّمَامِيَّةَ وَالصَّبَّانَ : اقْتِضَاءُ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ أَنْ تَتَوَلَّى بِالْمَفْرَدِ . انْظُرْ : شَرْحَ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَالصَّبَّانَ : ٢٠٧/١ .

(٤٣) مِثْلُ : كَانَ .

(٤٤) مِنْهُمْ : الْفَارِسِيُّ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَيْبَوِيَّةٍ ، وَالْأَخْفَشِ ، وَأَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعَ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١٦٦/١ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٠٣ ، ٢٠٢/١ .

الْعَمَلُ ، الْفِعْلُ (١٥) .

(١٦) في الصلوة (١٦) ، فَيُتَعَيَّنُ فِيهَا تَقْصِيرُ : مُسْتَقَرٌّ . لَأَنَّهَا (١٦) لِيَكُونَ بَالَا
جمله (١٧) .

وإنما لم يَجْزْ أن يقال في (جاء الذي في الدار) : إن المَقْدَر (مُسْتَقَرٌّ)
خير المحذوف - على حدّ قراءة بعضهم (١٨) : تمامًا على الذي أَحْسَنُ
(١٩) ، بالرفع (٥٠) - : لأن (٥١) قليل . وهذا التركيب مُطَّرد (٥٢) .

(٤٥) انظر - تعليلاً آخر - في : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٠/١ ، والهمع : ٩٨/١ .
هذا ، وهل الخلاف بين الفريقين في : أيهما يُقَدَّر (الْوَسْفُ ، أو الْفِعْلُ) ، أو : أيهما أولى ؟
على الأول : ظاهر ابن يعيش : ٩٠/٢ ، والمغني : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والتصريح :
١٦٦/١ ، ٣٨٨ .

وعلى الثاني : صريح الهمع : ٩٨/١ ، والدسوقي : ٩٩/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٧/١ ، ٢٠٢ ،
والتسهيل : ٤٩ .

هذا ، ولابن هشام رأي ثالث ، وهو : أنه لا يترجح تقدير المتعلّق اسمًا ولا فعلاً ، بل بحسب
المعنى ... انظر : المغني : ٩٩/٢ ، والصبان : ٢٠٧/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤٦) وكذا في صفة المبتدأ النكرة المخبر عنه بجملة مقرونة بالفاء ، نحو : رجلٌ في الدار
فَكَهُ درهم . انظر : المغني والدسوقي : ٩٨/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٧/١ .
(٤٦م) في المتن المستقل : إلا في الواقع صلة ... فيه ... لأن الصلة .

(٤٧) انظر : صلة وجوب كون الصلة جملة ، في : شرح الكافية : ٢٩/٢ ، ٢٧ .

(٤٨) هم : يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، ووافقهما : الحسن ، والأعمش

انظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، والإتحاف : ٢٦١ . وانظر أيضاً : معاني القرآن - للزجاج - :
٣٣٧/ .

(٤٩) الأنعام : ١٥٤/١ .

(٥٠) على أن (أحسن) اسم خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الذي هو أحسن .

(٥١) أي : حذف العائد المرفوع المبتدأ في الآية - في غير (أي) - مع عدم طول الصلة - كما
هو مذهب البصريين . انظر : الهمع : ٩٠/١ ، والتصريح : ١٤٢/١ ، ١٤٤ ، والأشموني : ١٦٨/١ ،
وابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والدسوقي : ٩٨/٢ .

(٥٢) الاستدراك المذكور في هذه الفقرة ، ينقله النحاة عن ابن يعيش . انظر الصبان : ١٦٣/١ .

[شرح تعريف المفعول به]

(المفاعيل خمسة) (٥٣) :

٤٩ - مفعول به) : وهو ما وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعل .

٥٠ - والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشئ لا يتعلل الفعل إلا بعد تعلقه (٥١) .
فلا يسرد عليه :

نحو : ماضرب زيدا ، و : لاتضرب زيدا (٥٥) - : لِتَوَقَّفَ فَعْمُ الفعل
وتعلقه (٥١) على (زيد) ونحوه .

ولا المفعول فيه (٥٦) [ص ٢٢] - وهو : الطرف - : لأن تعلق (١) الفعل ليس
بعد تعلقه (٢) ، بل الأمر بالعكس : لأن المراد ب (الفعل) : الحدث -
الذي هو : المصدر - وهو لا يدل على (الزمان ، والمكان) إلا بالالتزام ،
فيتوقف تعلقهما (٣) عليه .

= ٢٠٢ ، وياسين ١٤٧١ ، والمفني : ٩٨٧٢ ، وابن يعيش : ٩٧١ - .

(٥٣) اقتصر المصنف على بيان أنواع المفاعيل ، دون أن يذكر تعريف واحد منها ، فتكفل
الشارح بذلك .

(٥٤) في الأصل : تعلقه .

(٥٥) أي : فلا يرد .. بأن يخرج من المعرف . بل هو داخل فيه بمقتضى التفسير السابق ،
لمعنى وقوع الفعل .

(٥٦) هو معطوف على كلمة (نحو) . أي : ولا يرد ... بأن يدخل في المعرف . بل هو خارج
منه بمقتضى

(١) في الأصل : يعقل . بالياء .

(٢) في الأصل : يعقله . بالياء .

(٣) في الأصل : يعقلهما . بالياء . =

[شرح تعريف المفعول فيه

- وإخراج بمحترزات التعريف]

- ٥١- (ومفعول فيه ^(١)) : وهو ما فُعلَ فيه فُعل ^(٢)، مذكور لفظاً أو تقديرًا ^(٣)، من زمان أو مكان .
- فخرج : نحو: يَوْمَ الْجُمُعَةِ طَيِّبٌ . لانه - وإن فُعلَ فيه فُعل ^(٤) - لكنه ليس بمذكور لفظاً أو تقديرًا .
- ٥٢- والمراد بالزمان : اليوم ، والليلة ، وأجزاءهما - كالساعات ، والأوقات - وما تركب منهما : كالجمعة ، والشهر ، والسنة .

-
- = هذا ، وفي ناصيب المفعول به خلاف . انظر : التصريح وياسين ٣٠٩/١ ، وشرح الكافية : ١٢٨/١ ، والهمع : ١٦٥/١
- (٤) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق مباشرة، ويسميه البصريون : مُتَرْفَعًا . والفراء : مَحَلًّا . والكسائي وأصحابه : هَيْفَةً . انظر : التصريح : ٣٣٧/١ .
- (٥) المراد بالفعل : الْحَدَّثَ . لأن الفعل الاصطلاحي : لأنك إذا قلت : ضربت أمس - فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم ، أي تكلمت به اليوم . وأما ما فعلته بالأمس فهو (الضرب) الذي هو مضمون (ضربت) . انظر : شرح الكافية : ١٨٢/١ .
- (٦) مثال الملفوظ : صَلَّيْتُ الْيَوْمَ عِنْدَ الْبَيْتِ ، وَمَثَانُ الْمَقَدَّرِ : الصَّوْمُ الْيَوْمَ عِنْدَ الْقَجَرِ .
- هذا ، وناصب المفعول فيه : الفعل بنوعيه المذكورين . انظر : التصريح : ٣٢٠/١ ، والأشمونى : ١٢٧/٢ ، والهمع : ١٩٥/١ ، والتبصرة : ٢٠٤/١ .
- (٧) إذ لا يخلو من فعل .

[تفريع تعريف المفعول معه والإخراج بمحركات التعريف]

٥٣- (ومفعول معه^(٨) : وهو المذكور بعد الواو، للمصاحبة^(٩) معمول فَعَلٍ لفظاً أو معنى^(١٠) .

فَمَجَرَجَ^(١١) : ماذكر بعد الفاء وغيرها^(١٢) . نحو : زيدٌ فعمرو .
وَ^(١٣) : ماذكر^(١٤) بعد الواو للمصاحبة معمول : بأن لا تكون^(١٥) الواو للمصاحبة ، نحو : جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده^(١٦) .

(٨) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق على سابقه ، أو على (مفعول فيه) في أول المبحث السابق مباشرة . وكذا يقال في نظيريه بعد بما يناسبهما .

(٩) المراد بالمصاحبة : مُشَارَكَةُ المذكور بعد الواو للمعمول قبلها في الفعل المتقدم في وقت واحد . انظر شرح الكافية : ١٩٤/١ . وانظر الأمثلة في الحاشية التالية .

(١٠) مثال الفعل لفظاً : عَشْتُ وَالصَّدَقَ . ومثال الفعل معنى : مَالِي وَالْكَذَبَ .

(١١) أي بقوله (المذكور بعد الواو)

(١٢) أي من بقية حروف العطف .

(١٣) أي : وخرج . أي بقوله (المذكور بعد الواو للمصاحبة معمول)

(١٤) في الأصل : فعمرو وماذكر . بواو واحدة أقرب مكاناً في رسمها إلى الميم بعدها منها إلى الراء قبلها . وإنما زِدَتْ واو أخرى : لَغَلْبَةِ (عمرو) في أمثلة النحويين ، ولمشاكلة نظائره في أمثلة المبحث .

(١٥) في الأصل : لا يكون . بالياء . والياء - وإن كانت جائزة ، لأن اسم الناسخ (الواو) مؤنث مجازي ، إذ الشارح قد عبّر عن حروف الهجاء بضمير المؤنث في قوله قبل سطرين (وغيرها) - إلا أن الأرجح التاء ، لكون اسم الناسخ شاهراً مجازي التأنيث . انظر المراجع المذكورة في هـ ٣٦ ص ١٧ بترقيم الأصل .

(١٦) لأن التقعيد بالقبلية أو البعدية يناهض المصاحبة . فالعطف في مثله واجب ، لعدم كون الواو للمصاحبة . انظر : التصريح : ٢٤٢/١ ، ٢٤٤ .

أو للمصاحبة، ولكن المصاحب غير معمول (١٧) كقولك: زيد وعمرو (١٨)
أخراك . . .

ولا يتنقض الحسد بيشل قولنا : جاشى زيد وعمرو (١٩) معه :- لأن
المصاحبة ليست من الواو (٢٠) .

والمراد بـ (الفعل لفظاً) : الفعل (٢١) واسما الفاعل والمفعول (٢٢)

(١٧) أى : غير معمول فعل لفظاً أو معنى . انظر التعريف فى أول المبحث .

(١٨) العطف فى مثل هذا المثال - مما لا يتقدم الواو فيه إلا مفرد - واجب . انظر : الهمع :
٢٢٧/١ ، والتصريح : ٢٤٤/١ ، ٢٤٣ ، والأشمونى : ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٨/١ - (وأرى :
أن خلاف الصيمرى (وغيره ، المذكور فى هذه المواضع : لا يتأتى فى هذا المثال - لأن محل
خلافهم فى مثل : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ . وانظر أيضاً : التبصرة : ٢٥٧/١)

(١٩) فى الأصل : وعمرو - وإنما زُتَّ الواو : لمثل ما ذكرت فى نظيره فى هـ - ١٤ .

(٢٠) ومن هنا يجب العطف فى المثال المذكور ، لأن الواو - حينئذ - لا يمكن أن تكون نصاً
فى المصاحبة ، الذى هو أساس النسب فى المفعول معه . راجع : السبان : ١٣٤/٢ ص ١٣ - ٧
من أسفل .

(٢١) انظر مثاله فى : هـ - ١ .

(٢٢) مثل : المجتهدُ صاعِدٌ والمجدُّ ، والغنىُّ مذمومٌ والجَحْلُ .

والصفة المشبهة (٢٣) ، ونحوها (٢٤) .

رب (٢٥) (الفعل تقدير) : غَيْرُهَا ، مَا يُسْتَبِطُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ . نحو : مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَعَمْرٌ . أَيْ : مَا تَصْنَعُ (٢٦) .

(٢٣) يَكْرَهُ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مُشَكَّلٌ : لَأَنَّ النَّحَاةَ اسْتَثْنَوْا الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ وَاسْمَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ . وَحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جَنْسِ مَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُمَا لَا يَعْمَلَانِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ .

انظر : الصبان : ١٣٤/٢ ، ١٣٦ . وانظر أيضاً : المغننى والدسوقي : ١٩٦/٢ (فى الحديث عن : حَسْبُكَ وَزَيْدٌ دَرَهْمٌ) .

وأقول : لعلَّ الشارح سَهَا فِي نَكْرِهِ الْمَشْبَهَةَ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ فِي عَامِلِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : مِنْ أَنَّهُ مَا تَقْدَمُ الْوَاوُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ - بَلْ يَأْخُذُ بِغَيْرِهِ : مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ : الْوَاوُ ، أَوْ فِعْلاً مَضْمُوراً بَعْدَهَا ، أَوْ الْخِلَافَ .

(انظر فى العامل : الهمع : ٢١٩/٦ ، والتصريح : ٢٤٢/٧ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٦)
والأشمونى والصبان : ١٣٥/٢ . وابن يعين : ٤٩/٢ ، والتسهيل : ٩٩) .

أو لعله لَا يَسْتَثْنِي الْمَشْبَهَةَ ، وَيَكُونُ هَذَا شَيْئاً انْفِرَاداً بِهِ ، أَوْ تَابِعَ فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ يَكُونُ مَبْعَثُ الْإِحْتِمَالِ الْآخِرُ - لَوْ صَحَّ - : أَنَّ الْمَشْبَهَةَ تَنْصَبُ مَعْمُولاً عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِصْحَابِ هَذَا الْقَدَرِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ الَّذِي هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ (انظر فى تشبيه المفعول معه بالمفعول به : الهمع : ١٩٥/٦ ، والتصريح : ٢٢٢/٦ ، ٣٢٣) وَأَتَمُّهُ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ فِعْلِهَا الْإِلَازِمُ - بِدَلِيلِ نَصْبِهَا التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ - وَالْإِلَازِمُ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهِ مَا فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ كَالْإِشَارَةِ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ (انظر فى مذهب الفارسي : الهمع : ٢٢٠/٦ ، والتصريح : ٣٤٢/٦ ، والأشمونى والصبان : ١٣٥/٢) .

(٢٤) كَالْمَعْدَرِ ، وَاسْمُ الْفِعْلِ : مِثْلُ يَعْجِبُنِي عَمَلُكَ وَالْإِخْلَاصُ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْدٌ دَرَهْمٌ . انظر : الأشموني والصبان : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، والهمع : ٢١٩/٦ ، ٢٢٠ ، والمغننى والدسوقي : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ .

(٢٥) أَيْ : وَالْمُرَادُ بِهِ .

(٢٦) وَالْإِنْصَابُ فِي نَحْوِ الْمَثَالَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَاجِبٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ - وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ - كَمَا فَكَّرَهُ الشَّارِحُ - عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْجُمْهُورِ . وَالَّذِي قَوَّى تَقْدِيرَ الْفِعْلِ فِيهِمَا :

[شرح تعريف المفعول له

= والإخراج بمحتركات التعريف]

٥٤- (ومفعول له (٢٧) : وهو ما فُعِلَ لأجله فَعَلَ (٢٨) مذكور .
فَدَخَلَ : نحو : ضربته تأديباً . لأن التأديب فَعْلٌ لأجله فَعَلَ مذكور ،
وهو الضرب .
وخرج : نحو : أعجبنى التأديب . لأنه (٢٩) . وإن فَعَلَ لأجله فَعَلَ ،
من : الضرب ، والشَّم ، وغيرهما . إلا أن الفعل المفعول لأجله (٢٩) لم
يُذكر ، لأن المذكور الإعجاب ، ولم يَفْعَلْ لأجل التأديب .
وهـ فالمفعول له : عِلَّةٌ غائبةٌ لِلْفِعْلِ ، أى : سَبَبٌ حَامِلٌ للفاعل على
الفعل .

وَالْفِعْلُ : قد يكون سَبَباً للمفعول له فى الخارج ، وقد لا يكون .
فالأول : نحو : ضربته تأديباً . لأن الضرب سبب للتأديب فى الخارج .
والثانى : نحو : قعدتُ جُحِباً . فإن التَّوَدُّدَ ليس سبباً للجبن فى
الخارج .

= الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ، والجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل .
انظر : شرح الكافية : ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والأشمونى والفيضان : ١٣٦/٢ ، ١٤٥ ، والتصريح :
٣٤٥/٨ ، والهمع ٢٢٧/٤ ، والتسهيل : ٩٩ ، وابن جيمش : ٥٠/٢ .
(٢٧) انظر : هـ ٨ . ويسمى المفعول له أيضاً : المفعول لأجله ، ومن أجله . انظر : التصريح
: ٢٢٤/١ ، والأشمونى : ١٢٢/٢ .
(٢٨) المراد بالفعل : الحدث . لا الفعل الاصطلاحي . وسيذكر الشارح ذلك فى نهاية
المبحث . وانظر أيضاً : شرح الكافية ١٩٧/٤ . وكذا : ١٨٢/١ منها (عنه تفسير نظير هذا
اللفظ فى تعريف المفعول فيه)
(٢٩) أى التأديب .

والمَراد بـ **(الْيَنْفِل)** (٣٠) ههنا: المَشْكُر (٣١)، لا الفعل الاصطلاحي ،
والمصدر مذكور فيه ضمناً .

تشرح تعريف المفعول المطلق - وإخراج به حركات التعريف -

٥٦- (وهـ مفعول مطلق) (٣٢): وهو ما ليس مخبراً (٣٣) ، مِنْ مَقْدَر (٣٤) :

(٣٠) أي المذكور في تعريف (المفعول له) (أول المبحث .

(٣١) يعنى : الكثرة . انظر : هـ ٧٨ .

هذا ، والمفعول له إذا توفرت فيه شروطه - جاز نصبه وجزه بحرف تعليل : فإن كان مجزئاً
من آل والإضافة - فالنصب أكثر . وإن كان مقترباً بآل ، فالجر أكثر . وإن كان مضافاً ،
استوى نصبه وجزه .

وإن فقد فيه شروطه - ما عدا الثالث - بعد - ، وجب جزه عند شارطه .

وشروطه على حثه فيها : المذكرية ، والقلبية ، واليائية ، والاشتراك مع فعله من الوقت
والفاعل ، ...

والحضور : أنه لا يسمى مفعولاً له إلا المنسوب .

انظر : التصريح : ٣٧٦/٢ ، والهمع : ١٩٤/٨ ، والأشمونى والصبيان : ١٢٢/٧ ، وشرح الكافية :
١٩٧/٨ ، وابن يعقوب : ٥٧/٧ .

هذا ، وفي نص المفعول له خلاف . انظر : الهمع : ١٩٤/٨ ، والتصريح : ٣٣٧/٨ ،
والصبيان : ١٢٢/٧ .

(٣٢) انظر : هـ - وإنما سمى مفعولاً مطلقاً : لأنه لم يقرب بجائز كغيره من بقية المفاعيل .
انظر الهمع : ١٩٦/٨ ، والتصريح : ٣٧٢/٨ ، والأشمونى والصبيان : ١١٠/٧ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ .
وإنما لم يقرب بجائز : لأنه من مفعول الفاعل حادثة بخلاف بقية المفاعيل ... ، ولأن الفاعل
يصل إليه دائماً بدون حرف جر لا لفظة ولا تقدير . انظر ياسين : ٣٢٢/٨ ، والأشمونى
والصبيان : ١١٠/٧ ، والهمع : ١٨٧/٨ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ ، وابن يعقوب : ١١٠/٧ .

(٣٣) إنما حث على التأني بالذبح دون غيره : لأنه الذى يشترك مع المفعول المطلق : فى أنه
قد يجىء مبدئاً تنوع عايله ، أو تنعده مثل : ماسياتى بعد - : ضربك ضرباً أليماً . ومثل :
ضربك ضرباً أليماً . انظر : الأشمونى والصبيان : ١٠٩/٧ .

(٣٤) بيان له (هـ) -

مفيد توكيد عامله (٣٥) ، أو بيان نوعه (٣٦) ، أو عديده (٣٧) .
فَخَرَجَ (٣٧) : المصدر في نحو قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَ أَلِيمٍ - : لانه خبر .
 و (٣٨) : (مُذِيرًا) ، من قوله - تعالى - : "وَلَّىٰ مَذْجِرًا" (٣٩) . لانه حال (٤٠) ،
 لا مصدر .

و (٤١) : المصدر المؤكد في قولك : أَمَرْتُ سَيِّئًا سَيِّئًا - : لانه ليس مؤكداً
 لعامله (٤٢) .

ودخل : أنواع المفعول المطلق :

- ما كان منها منصوباً : نحو : ضربت ضرباً ، أو : ضرباً شديداً (٤٣) ،
 أو : ضربتين (٤٤) .

(٣٥) أي توكيد الجانب المصدري للعامل فقط . وهو الحذف . لأن العامل قد يدل على أكثر
 من الحدث ، كما لو كان فعلاً ، مثلاً . انظر : الأشموني والمصباح ١٠٩/٢ ، والتصريح وياسين
 ٣٢٣/١ ، وشرح الكافية : ١١٤/١ .

(٣٦) أي زيادة على التوكيد فيهما - إذ التوكيد موجود في الأنواع الثلاثة - إلا أنه غير
 مقصود فيهما . انظر : التصريح : ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ، وياسين : ٣٢٤/٢ ، والمصباح : ١١٠/٢ .
 هذا ، وأمثلة الأنواع الثلاثة - كما ستأتى في أواخر المبحث - على الترتيب : ضربت ضرباً
 ، وضربت ضرباً شديداً ، وضربت ضربتين .

(٣٧) أي بقوله (ليس خبراً) .

(٣٨) أي : وخرج . أي بقوله (من مصدر)

(٣٩) النمل : ١٠/٢٧ ، والقصص : ٣٧/٢٨ .

(٤٠) أي مؤكدة لعاملها . وهي كل وصف يستفاد معناه من صريح لفظ عامله ، مع التخالف
 بينهما لفظاً أو التوافق فيه . انظر : الهمع : ٢٤٥/١ ، والأشموني : ١٨٥/٢ ، والتصريح : ٣٨٧/١
 (٤١) أي : وخرج . أي بقوله (مفيد توكيد عامله) .

(٤٢) إذ عامله المبتدأ (أمرك) ، وهو لم يؤكد . وإنما أكد الخبر (سَيِّئًا) الأول .

(٤٣) أي : ضربت ضرباً شديداً .

(٤٤) أي : ضربت ضربتين . والأمثلة الثلاثة على الترتيب : للمؤكد ، والمبين للأنوع =

- أو مرفوعاً ^(٤٥) ، لأنه نائب عن / [ص ٢٣] الفاعل : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .
٥٧ - والمراد به (المصدر) ^(١) : اسم المعنى المنسوب للفاعل أو
لنائب عنه : كالأمر ، والضرب . فإنهما اسما المعنى ^(٢) المنسوب إلى
الفاعل [أو إلى النائب عنه] ^(٣) في قولك : أَمَرَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ عَمْرٌو .

== والمبين للعدد .

- هذا ، وفي شايب المفعول المطلق تفصيل وخلاف . انظر : الهمع ١٨٦/١ ، ١٨٧ .
(٤٥) أي : أو ما كان منها مرفوعاً . وإن كان المرفوع لا يسمى في الاصطلاح مفعولاً مطلقاً ،
بل نائب فاعل . انظر : المبين ١١٠/٢ .
(١) أي المذكور في تعريف (المفعول المطلق) أول المبحث .
(٢) رسمت في الأصل هكذا : المعنى .
(٣) زيادة يحسن بها الكلام . ويمكن أن لاتزاد ، فتكتب الفقرة هكذا : « ... للفاعل - أو
لنائب عنه - : كالأمر ، والضرب .
فإنهما ... إلى الفاعل في قولك : أمر زيد ، وضرب عمرو »

شرح تعريف النعت - والإخراج بمحترزات التعريف -

مع

بيان حكمه في تبعيته لمنعوت

٥٨- (النعنة) (٤) .

هو الناطق بما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد (٥)، (المشعر بعلامة :
- فيه) - أى : صفة من صفاته - إن كان (حقيقياً) ، نحو : مررت برجل
كريم .

٥٩- (أو فيما تعلق به) (٦) إن كان (سببياً) (٧) : وهو مرفوع ظاهراً
متلجباً بضمير الموصوف - نحو : مررت برجل كريم أبوه .
ثم هو :

٦٠- موضح للمنعوت - أى : رافع عنه احتمال الشك (٨) - إن كان
(معرفة) .

(٤) في المتن المستقل : حد النعت . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ٢٢ بتقييم الأصل .
هذا ، و(النعت) : مصطلح الكوفيين - و(الوصف ، والصفة) : مصطلح البصريين . وربما
استعملوا (النعت) أيضاً . انظر : الهمع : ١١٦٧ .

(٥) الإعراب الحاصل : أى الموجود في المتبوع في تركيب ما - والمتجدد : أى الذي يكون
في تركيب آخر . وسواء في ذلك الإعراب اللفظي أو التقديرى ، أو المحلى .

(٦) في الأصل : أو ما في تعلق به .

(٧) وكذلك إن كان (مجازياً) - كما سيأتى في أواخر المبحث - : وهو المشعر بدلالة نونه
تعلق بالمتبوع ، وكان رافعا ضميره . وانظر فيه أيضاً : التصريح : ١٠٧٢ .

(٨) تفسيره (موضح) بهذا ، أحد تفسيريين . والآخر : رافع عنه الاشتراك اللفظي أي يقع في
المعارف على سبيل الاتفاق . انظر : التصريح : ١٠٨٧ ، والصبان : ٤٩٣ .

- ٦١- ومختص له - أى: مُقَلَّل الاشتراك فيه (١) - إن كان (نكرة) (١٠) .
فـ (كريم) فى قولنا : مررت برجل كريم (١١) - مقَلَّل الشركة فى (رجل) .
و(الخيّاط) فى قولنا : مررت بزيد الخياط (١٢) - رافعٌ عن (زيد) احتمال الشركة .
فـ (التابع) (١٣) : مُتَّوَلٍّ لكل من التوابع الخمسة .
وخرج بـ (إشماره بعلامة فيه ، أو فى متعلّقه) : ماعداه منها . فإن جميعها ماعداه لا يدلّ على معنى فى متبوعه ، بل فى نفسه .
- (النعته إن كان جاريًا على ما (١٤) هو له) - وهو الحقيقى - : (فتبّعها) -
أى : من مر له - (فى أربعة من عشرة) :
فى واحد من : الرافع ، والتخصيص ، والجبر .

-
- (٩) وتفسيره (مخصص) بهذا أحد تفسيرين . والآخر : رافعٌ عنه الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع . انظر : التصريح : ١٠٨/٢ .
وانظر فى مثل تفسير الشارح للمصطلحين : التصريح : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية ٢٠٢/١ ، والصبان : ٥٩/٣ (للثانى)
(١٠) كون النعت موضحاً أو مخصصاً : هو الأصل والغالب فيه . وقد يكون لغيرهما : من المدح ، والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والتعميم ، والتخصيص - مقابل التعميم - ، والتفصيل ، والإبهام ... أنظر : التصريح وياسين : ١٠٨/٢ والأشمونى والصبان : ٥٩/٣ ، وشرح الكافية ٢٠٣/١ ، والهمع : ١١٦/٢ ، والتسهيل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ٤٧/٢ .
(١١) وكذا : كريم أبوه .
(١٢) وكذا : الخياط أبوه .
(١٣) أى المذكور فى تعريف (النعت) أول المبحث . والشارح - بهذا - شارحٌ فى بيان الجنس والفصل فى التعريف .
(١٤) فى المتن المستقل : من .

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

وواجب من : الإلزام ، والثنية ، والجمع .

وواجب من التذكير ، والثنية^(١٥) .

فتقول :

مررت برجل كريم ، ورجلين كريمين ، ورجال كرماء .

وبامراة كريمة ، وامرأتين كريمتين ، ونساء كريمات .

وبالرجل الكريم ، والرجلين الكريمين ، والرجال الكرماء .

وبالمرأة الكريمة ، والمرأتين الكريمتين ، والنساء الكريمات .

وكذلك في الرفع ، والنصب .

- وإن كان جاريا^(١٦) على غيره من هو له : فيتبعه في اثنين من

خمس^(١٧) :

في واجب من : الرفع ، والجر ، والنصب^(١٨) .

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير النعوت ، بل رَفَعَ

ظاهراً^(١٩) مُتَلَبِّئاً بضميره .

(١٥) في المتن المستقل : الثنائي ، والتذكير .

(١٦) (جاريا) ليست في المتن المستقل .

(١٧) من أول الفقرة إلى هنا ، وضع بإزاء معظم كلماتها من أعلى علامة هكذا (~) .

لعلها لإبطال أو استبدال . ولكن الفقرة جميعها سَوِيَّة ومعتبرة ، ولا شيء فيها .

(١٨) في المتن المستقل : الرفع ، والنصب ، والجر .

(١٩) أو ضميراً بارزاً . مثل : جاء غلامٌ ورجلين ضاربُهُ هُما . انظر : التصريح : ١١٧٢ .

فتقول :

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وامرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ،
وبامرأتين كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ كريمٍ أباهُم (٢٠) ، ونساءٍ كريمٍ أباهن .
وكذلك [فى الرفع ، والنصب ، والتعريف] (٢١) .
- فإن رَقَعَ ضمير المنعوت ، كقولك : مررت برجلٍ حَسَنٍ الرَّجُلِ (٢٢) -
: فهو كالحقيقي .

[شرح تعريف العطف]

- والإخراج بهتحرزات التعريف -

مع

ذكر حروف العطف

٢٣- (حرف العطف) - يعنى : عطف النسق (٢٣) - :

(٢٠) فى الأصل : أباهم . والنعت فى مثل هذا - وهو ما أسند إلى جمع - يجوز إفراده
وتكسيره . على خلاف فى الأفصح : التكسير ، الأفراد ، التكسير - [إن تبع جمعا - والأفراد -
إن تبع غيره - انظر : التصريح : ١١٠/٢ ، والأشمونى والصبان : ٦٧/٣ .
(٢١) زيادة يحسن بها الكلام . انظر نظيرها قبل سطور .
(٢٢) هذا هو النعت المجازى ثالث أنواع النعت ، وهى : الحقيقي ، والسببى ، والمجازى .
وانظر : هـ ٧ .

هذا ، وفى عامل النعت خلاف : عامل المنعوت ، التبعية ، مقدّر من جنس عامل المنعوت .
انظر : شرح الكافية : ٢٩٩/١ ، والأشمونى والصبان : ٥٨/٣ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح :
١٠٨/٢ .

(٢٣) العطف : التّكْيُل والرجوع إلى الشيء . فكأن الثانى أُيِّلَ به إلى الأول . والنسق -
مصدر ، أو اسم مصدر - : ما جاء من الكلام على نظام واحد . فكأن (عطف النسق) يعنى :
الكلام المعطوف بعضه على بعض على نظام واحد . انظر : الصبان : ٨٥/٢ ، ٨٩ ، وابن يعيش
: ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٠/٢ ، ١٣٤ ، وياسين : ١٣٤/٢ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، واللسان : =

(هو النابغ لما قبله ، المشارك له فى إعرابه) - عطف تفسير :

(٢٤) ربه دَخَلَ : كلّ تابع - (بواسطة أهم الحروف العشرة) -

- يخرج : ما عطفه - .

والحروف العشرة ، هى : الواو ، والفاء ، والهمزة ، والحاء (٢٥) و (أَمْ) (٢٦)

- بعد همزة التسوية ، أو همزة مُثْنِيَة عن لفظ (أَيَّ) (٢٧) - و (أَوْ) ،

و (بَلْ) ، و (لَا) ، و (لَكِنْ) ، و (إِمَّا) . - فى مثل قولك : الكلمة /

[ص ٢٤] : إمّا اسم ، وإمّا فعل ، وإمّا حرف - .

وبعضهم (١) : لا يتركها من حروف العطف ، ويجعل العطف مستفادا من

(عطف ، نسق) .

هذا ، و (النسق) : مصطلح الكوفيين . و (العطف بحرف ، والشركة) : مصطلح البصريين .

انظر الهمع : ١٢٨/٢ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٤/٢ .

(٢٤) يعنى : عطف (المشارك) على (التابع) . أى بحذف الواو .

(٢٥) كَوْن (حتى) عاطفة : مذهب البصريين . وأنكر ذلك الكوفيون . انظر : المفنى : ١٤٠/٨ ،

والهمع : ١٣٧/٢ ، والتصريح : ١٤٧/٢ ، والأشمونى : ٩٠/٣ ، وابن يعيش : ٨٧/٨ .

هذا ، وقد بالغ ابن درستويه فى الإنكار : فأنكر (حتى) وما بعدها . انظر : ابن يعيش : ٨٧/٨

(٢٦) كَوْن (أم) عاطفة : مذهب الجمهور . وأنكر ذلك أبو عبيدة . انظر : الهمع : ١٣٢/٢ ،

والأشمونى : ٩١/٣ ، والدسوقي : ١٢/١ .

(٢٧) مثال الأول : سَوَاءٌ عَلَى أَمَةٍ أَمَ قَعَدَتْ . ومثال الثانى : أزيد عندك أم عمرو؟ أى :

أيهما عندك . وتسمى (أم) فى النوعين : مَثْمَلَة .

وإنما قيدها الشارح (أم) بذلك : لتخرج (المنقطعة) ، لأنها غير عاطفة عند الجمهور .

انظر : التصريح : ١٤١/٢ ، والسببان : ١٠٤/٣ .

(٢٨) كَوْن (لَكِنْ) عاطفة : مذهب الأكثرين . وخالف ذلك يونس . انظر التصريح : ١٤٦/٢ ،

والأشمونى : ٩٧/٢ ، والهمع : ١٣٧/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ .

(١) هذا البعض : يونس ، والفارسى ، وابن كيسان ، وابن برهان . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ،

والأشمونى : ١٠٩/٣ ، والمفنى : ٦٣/١ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وابن يعيش :

٨٩/٨ ، ١٠٣ .

الوار التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من معانى (أؤ) (١٢) . وهو اختيار ابن مالك (١٣) :

لأنها لو كانت عاطفة لما تقدمت على المعطوف عليه (١٤) ، ولما وقعت بعد الوار (١٥) :

لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه عاطف .

[شرح تعريف التوكيد]

- والإخراج بهتيزات التعريف -

٦٣- (التوكيد) (١٥) :

هو عطفهم لما قبله - دَحَلَّ : كل تابع - (المَقْرَّرُ معناه) (١٦) -
- أى : المَحَقَّقُ لمفهومه ومدلوله فى أذن السامع . أعنى: جعله ثابتاً مستقراً محققاً ، بحيث لا يظن به غيره -

(١٧) وهي خمسة : الشك ، والإيهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتفصيل (التقسيم ، أو التفريق المجرد) . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، والأشمونى : ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤/٣ .

(٢) كما فى التسهيل : ١٧٤ . وانظر أيضاً : الهمع : ١٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٠٦/٣ .

(٤) انظر المثال السابق لـ (إما) قيل أسطر .

هذا ، وفى عامل الذسق خلاف : عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف ، مقدّر من جنس عامل المعطوف عليه ، حرف العطف بالنيابة . انظر : ابن يعيش : ٢٨٨/٨ وشرح الكافية : ٣٠٠/١ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والأشمونى والصبان : ٥٨/٣ ، والتصريح : ١٠٨/٢ .

(٥) فى المتن المستقل : حد التوكيد . ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أكثر . انظر : التصريح : ١٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧٢/٣ ، والهمع : ١٢٢/٢ ، وابن يعيش : ٣٩/٢ .

(٦) التعريف فى المتن المستقل ، هكذا : هو التابع لما قبله ، المشارك له فى إعرابه ، المقرر معناه فى نفس السامع .

كقولك : جاء زيد زيد . إذا ظَنَّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه ، أو عن حمله على معناه .

وبه (٧) خَرَجَ (٧) : ماعداه . على نَظَرٍ في النعت ، وعطف اليان : لأنهما مقتران معنى المتبوع . ألا ترى : أنك إذا قلت : مررت بزيد - فإنه يَشْكُ : أيَّ زيدٍ هو من الزيود؟ فلما قلت : الطويل - عُلِمَ أنه : أيَّ زيدٍ هو .

وهذا الحَدِّ : غير مُتناول لجميع أنواعه (٨) . لانه (٨) :
- إما لتقرير معنى المتبوع - كما تقدم (٩) .

- وإما لَدَفْعِ تَوْهَمِ التَّجَوُّزِ - أعنى : التكلم بالمجاز - نحو : قَطَعَ اللِّقْسُ الأَمِيرَ - أو : نَفَسَهُ ، أو : عَيْثَهُ - : لئلا يُتَوَقَّمَ : أن إسناده القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه (١٠) - مثلاً -
- أو لَدَفْعِ تَوْهَمِ النِّسيانِ : نحو : جاءني زيد زيد - : لئلا يتوهم : أن الجائي عمرو ، وإنما (١١) ذكر (زيد) على سبيل الشُّهُور .
- أو لَدَفْعِ تَوْهَمِ عَدَمِ الشُّمُولِ : نحو : جاءني القوم كلهم - : لئلا يتوهم : أن

(٧) أي بقوله (المقرر معناه) .

(٨) أي التوكيد .

(٩) أي في مطلع المبحث . والشارح - هنا - شارح في بيان أغراض التوكيد .

(١٠) فالـتـجـوز المدفوع تـوهمه - على هذا البيان من الشارح - : مجاز بالحذف . ويمكن أن يجعل التجوز : مجازاً لغوياً - في المسند إليه - أو مجازاً عقلياً .

انظر : ياسين : ١٢٧/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٦/١ .

(١١) في الأصل : عمر وإنما - بواو واحدة - وإنما زِدْتُ الواو الأخرى : ليؤكد ما ذكرت في

تظهيره من السبب الأول ، في هـ ١٤ ص ٢٢ .

بعضهم لم يجرء ، إلا أنك لم تعتد به . أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كما يقال : بنو (٣٢) فلان قتلوا زيداً . وإنما قتله واحد منهم .

٦٤- ويؤتى فى الفرض الأول والثانى (٣٣) : باللفظى (٣٤) - وهو : تكرير اللفظ الأول ، أو : الإتيان بمرادفه - (٣٥) وبـ النفس ، والعين (٣٦) مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقتاً له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (٣٧) .

وفى الثالث (٣٨) : باللفظى . خاصة (٣٩) .

وفى الرابع (٤٠) : بـ (كلّ) وتوابعه (٤١) .

(١٢) فى الأصل : بنوا - يألّف . وهى جائزة عند الكوفيين . انظر الهمع : ٢٣٨/٢ ، وشرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(١٣) وهما : تقرير معنى المتبوع ، ودفع توهم التجوز . انظرهما قبل أسطر .

(١٤) أى : بالتوكيد اللفظى . كما فى بعض أمثله السابقة .

(١٥) المترادف : هو الالتقاط المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد . انظر : المزهر : ٤٠٢/١ . ومثاله هنا : قُتِلَ بالخير حقيق جدير .

(١٦) منع الرضى : التوكيد بهما فى الفرض الأول . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/٦ .

(١٧) فروعها : التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

أما لفظ (النفس ، والعين) : فيطابق المؤكّد إفراداً وجمعاً . وأما مع المثنى : فالأفصح جمعهما على (أفعل) - ويجوز إفرادهما ، وتثنيتهما .

والأمثلة : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسهن - والزيدان أو الهندان أنفسهما ، تنفسهما ، نفساهما .

انظر : التصريح : ٣٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧٣/٣ ، والهمع : ١٣٢/٢ .

(١٨) أى : ويؤتى فى الفرض الثالث . والثالث هو : دفع توهم النسيان . انظره قبل أسطر .

(١٩) ظاهر الهمع (٧٣/٢) : مجئ المعنوى فيه . ولعلّ الشارح تابع الرضى فيما ذهب إليه . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/٦ . وانظر أيضاً : الصبان : ٧٣/٣ .

(٢٠) أى : ويؤتى فى الفرض الرابع . والرابع هو : دفع توهم عدم الشمول . انظره قبل أسطر .

(٢١) وهى : جميع ، عتّة ، أجمع ، أكتح ، أبصع ، أبقع . كلا ، كلتا ...

[شرح تعريف البدل

- والإخراج بمحتركات التعريف]

٦٥- (جاء البديل (٢٢) :

هو الثابت - دَخَلَ : كل تابع - (المقصود بالحكم) -

- خَرَجَ : التوكيد ، والنعت ، وعطف اليان : لأنها مَكْتَلات للمقصود به .

والمعطوف (٢٣) بغير (بَل) في الإثبات : لأنه :

إما غير مقصود بالحكم أَلْبَنَ : وهو : المعطوف بـ (لَا) ، أو بـ (لِكن) ،
أو بـ (بل) في النفي . نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما (٢٤) جاء زيد بل
عمرو (٢٥) ، أو : لكن عمرو (٢٥) .

= هذا ، وفي عامل التوكيد نفسى الخلاف في عامل النعت ، المذكور في ٢٢ من ٢٢ .

(٢٢) (البدل) : مصطلح البصريين . و (الترجمة والتبيين ، والتكرير) : مصطلح الكوفيين .

انظر : التصريح : ١٥٥/٢ ، والأشمونى : ١٢٢/٣ ، والهمع : ١٧٥/٢ .

(٢٣) هذا معطوف على (التوكيد) وما بعده . فيكون الخارج بالقيء السابق (المقصود بالحكم) : أربعة أشياء .

(٢٤) في الأصل : عمرو ما . بواو واحدة . وإنما زدت الواو الأخرى لتمثل ما ذكرت في نظيره في ١٤ من ٢٢

(٢٥) في الأصل : عمر - بدون واو . وإنما زدت الواو : لتمثل ما ذكرت في ١٤ من ٢٢ .

هذان المعطوف في الأمثلة الثلاثة : غير مقصود بالحكم السابق . وهو المجيء - كما في الأول - ونفى المجيء - كما في الآخرين .

أو مقصودٌ به هو والمتبرعُ : وهو المعطوف بغيرها (٢٦) -
(بلا وسطة) (٢٧) - حَرَجَ : المعطوف بـ (بَلْ) في الإثبات . نحو :
جاء زيدٌ بل عمروٌ : لأنه - وإن كان مقصوداً (٢٨) بالحكم (٢٩) - لكنه
بواسطة -

(٢٦) أى بغير الحروف الثلاثة قبل : (لا) ، (لكن) ، (بل) في النفي . وهى : بقية حروف
العطف : الواو ، الفاء ، ثم ... (انظرها فى المبحث قبل السابق مباشرة) . فلو قلت : جاء
زيد وعمرو - كان المقصود بالمجئ المعطوف والمعطوف عليه . لا أن المعطوف هو
المقصود بالحكم وحده .

(٢٧) المراد بالواسطة هنا : حرف العطف .

(٢٨) وضع فى الأصل خط أفقى تحت عبارة (كان مقصوداً) غلغله لزيادة التنبيه عليها ، أو
للإشارة إلى كونها اعتراضاً بين المتلازمين (اسم إن ، وخبرها) .
(٢٩) أى تون المعطوف عليه .

هذا ، وفى عامل البديل خلاف : مُقَدَّرٌ من جنس عامل المبدل منه ، عامل المبدل منه ، عامل
المبدل منه نيابة عن المقدر . انظر : الهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢/٢ ، وشرح الكافية
: ٣٠٠/١ ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ، والصبيان : ٥٨/٣ .

[فصل واحد]

فى

شرح مواقع وجوب استتار الضمير (٣٠) - وجوازه

(يجب استتار الضمير (٣١) فى أربعة (٣٢) مواضع:

فى الفعل المضارع المبني بالهمزة) - ك: أَرَأَيْتُ - (أو بالنون) (٣٣) -

ك: نَفِثْتُ (٣٤) - (أو بالنون) (٣٥) - ك: تشكر - وفى فعل الأمر للواحد -

ك: اضرِبْ -

ويجب استتاره أيضاً فى :

اسم الفعل لغير الماضى (٣٦) : ك: أَوْهَ - بمعنى : اتَّوَجَّعَ - ونَزَالَ

يازید (٣٧) - بمعنى : انزَلُ (٣٨) -

(٣٠) انظر بياننا مسجوب ذكر المصنف لمواضع وجوب استتار الضمير - مع بعدما عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢٦ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٣١) الضمير المستتر = هو ما ليس له صورة ووجود فى اللفظ ، بل يُتَوَيَّ وَيُقَدَّر . انظر : شرح كتاب الحدود = للفاكهى - ١٤٢ ، والتصريح : ٩٦/١ ، والأشمونى : ١١٢/١ .

والمستتر وجوباً : هو ما لا يخلفه اسم ظاهر ، ولا ضمير منقصل . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ ، والتصريح : ١٠٠/١ .

(٣٢) بل فى عشرة : ذكر الشارح - بعد أسطر - واحداً ، وذكرت أنا خمسة فى ٦ بعد .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى : ص ٥٥ ، ٩٥ ، ١٣٠ ، ١٧٠ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى» على علماء جامع الأزهر ، والله تعالى .

(٢) نَغْتَبَطُ : نَسَرَّ . اللسان .

(٣) أى فى خطاب الواحد . انظر التصريح : ١٠٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ .

(٤) هذا هو الموضع الخامس .

(٥) وكذلك يقال لغير المفرد المذكر - وهكذا كل اسم فعل أمر . انظر : الصبان : ١١٣/١ .

(٦) من مواضع وجوب استتار الضمير أيضاً : أفعال الاستثناء (حَسَبًا ، عَدَا =

وتستتر جوازا (٧) في :

فعل الغائب (٨) ، والغائبة (٩) ، وفي الصفات المحضة (١٠) - نحو : زيد قام (١٠) ، وهند تقوم (١٠) ، وعبد الله منطلق .

ففي كل منها ضمير مستتر جوازا :

لأنه يصح أن يخلفه الظاهر - نحو : قام زيد ، وتقوم هند - والمنفصل - في نحو : زيد إنما قام هو (١١) -

= حاشيا ، ليس ، لا يكون) ، و (أفعل) في التعجب ، و (أفعل) في التفضيل - في غير مسألة الكحل ، وبدون تدور - والمصدر النائب عن فعله ، والصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره (عند بعضهم) (١) انظر : التصريح : ١٠٧٦ ، والأشمونى والصبان ١١٢/٦ ، والهمع : ٦٢/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ .

(٧) المستتر جوازا : هو ما يخلفه اسم ظاهر ، أو ضمير منفصل . انظر شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والتصريح : ١٠٧٦ ، والأشمونى : ١١٢/٦ .

وسيشير إلى هذا التعريف الشارح في التعليل الآتي بعد أسطر .

(٨) ماضيا أو مضارعا . وذلك في غير ما تقدم في مواضع وجوب الاستتار : من أفعال الاستثناء ، والتعجب . انظر : هـ .

(٩) الصفة المحضة : هي الخالصة من شائبة الاسمية . انظر : التصريح : ١٠٧٦ ، والصبان : ١١٢/٦ . والمراد بها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبوهة ، وأمثلة المباعدة ، انظر : التصريح : ١٠٧٦ .

(١٠) وكذا : زيد يقوم ، وهند قامت . انظر : هـ . ولكن الشارح سلك مسلك الاكتفاء إيجازا : بالممثل للنائب بالماضي ، وللغائبة بالمضارع .

(١١) من مواضع استتار الضمير جوازا أيضا : اسم الفعل المتعاضى (مثل : تهيأت زيد هجرات) ، والظروف والجار والمجرور (صفة ، أو صلة ، أو خبر ، أو حالا) .

انظر : التصريح : ١٠٧٦ ، ١٠٢ ، والصبان : ١١٢/٦ ، والهمع : ٦٢/١ ، والتصريح : ٦٤ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٤ .

ثُمَّ لَا يَسْتَر من الضمائر إلا المرفوع - بخلاف: المجرور ، والمنصوب :-
لأن العنقدة (١٧) لَمَّا لم يُستغْن عنها في المعنى ، صَحَّ أن تُقَدَّر مع العامل
في قُوَّة المنطوق به . ولا كذلك الفُضلة .

[فسر تعريف الموصول الاسمي]

٦٦- (جاء الموصول (١٣) إلى سمي (١٤) :

- ما أتت به من اللفظ إلى ما أتت به - أي : ضمير (١٦) مطابق له في
الإفراد والتذكير وفروعهما (١٧) - (أو خلفيه) - من الظاهر ، كقوله (١٧م) :

(١٧) العنقدة : ما يمتد عليه . والواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ، فيه سواء .
اللسان .

(١٣) سَمِيَ بذلك : لأنه لا يَتَمَّ بنفسه ، بل تصله بكلام بعده يبيِّن معناه ، فهو موصول بما
بعده : مِنْ وَصَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ : إذا جعله من تمامه - وما بعده : صلة - لأنها اتصلت بما قبلها
لتبين معناه .

انظر : ابن يعيش : ١٣٨/٣ ، والتصريح : ١٢٠/١ ، واللسان .

(١٤) سَمِيَتْ (الموصول الحرفي) في المبحث التالي .

(١٥) افتقر : احتاج . اللسان .

(١٦) وَسَمِيَ ذلك الضمير (عائد) : لَعُودُهُ إِلَى الموصول ورجوعه إليه . وفائدته : الربط
بين الصلة والموصول .

(١٧) فروعهما : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، ثم المطابقة المشروطة هذه : قد تتحقق
لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط ، أو معنى فقط . انظر الصبان : ١١٢/١ ، والتصريح : ١٤٠/١ ،
والأشموني : ١٦٢/١ .

(١٧م) هو مجهول القائل .

سَعَادَ التى (١٨) أَضْنَاكَ حُبَّ سَعَادَا (١٩) .

- (١٨) إلى (جملة قصيرة) : فى صلة غير الالف (٢٠) واللام (٢١) من الموصولات ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، أو : الذى أبوه قائم ، أو : الذى عندك (٢٢) - أو : فى الدار (٢٣) - (أو مؤوثة) : فى صلة الالف واللام ، نحو : جاء الضارب . لأنه فى معنى : الذى ضرب .

ويشترط فى الجملة :

- أن تكون خبرية (٢٣) - كما مثلنا - : فلا يجوز : جاء الذى أضربته ، أو : الذى هل تضربه .

(١٨) فى الأصل : الذى . ويمكن تَمْشِيته معنى ، على تقدير : الذى أضناك هو حب سعاد . لكن لايتأتى الاستشهاد عليه . وما أثبت فى الصلب : من المراجع المذكورة بعد فى تخريج الشاهد .

(١٩) هذا الشطر صدر بيت عجزه : وأغراضها عنك استمر وزاد . والبيت (من الطويل) .

وهو فى : شرح الشذور : ١٤٢ ، وشطره الأول فى الأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٥ .

والشاهد فيه : وضع الظاهر موضع الضمير عائدا ، فى (حب سعادا) ، أى : حبها ، إذ الظاهر هو الموصول فى المعنى . وهذا شأن لايقاس عليه . (٢٠) فى الأصل : الأفراد . فى موضع : الألف .

(٢١) أما صلة الألف واللام : فستأتى قريباً تحت قوله (أو مؤوثة)

(٢٢) أدخل الشارح فى التمثيل (الظرف، والجار والمجرور) تحت (الجملة الصريحة) - كما سيصرح بذلك فى آخر المبحث - وعلى هذا أيضاً : الصبان (١٦٣/١) .

وأما غيرهما : فجعلهما تحت (شبه الجملة، أو المؤوثة) . انظر : التصريح : ١٤٧/١ ، والأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

(٢٣) الخبرية : هى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها ، من غير نظر إلى قائلها . وإنما اشترطت الخبرية : لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك =

- تَعَهُوْدَةُ (٢١) - كما تقدم - أَوْ مُتَّرَلَةٌ منزلة المعهودة ، كقوله -
تعالى - : " فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ " (٢٥) ، ر إلا لم تصلح للتعريف .
وأطلق (٢٦) (الْجُمْلَةُ) (٢٧) على : الظرف ، والمجرور - : لأن الصلة في
الحقيقة متعلقتهما ، وهو (٢٨) فيها (٢٨) لا يكون إلا جملة - كما تقدم (٢٩)

[شرح (٣٠) تعريف الموصول الحرفي]

مع

بيان حروفه

٢٧- (جم الموصول الحرفي : ما أُوِّلَ مع [ما] (٣١) يليه بمصدر ،
ولم يفتح إلى ماكمه) .

وهو ستة :

-
- == انظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٤ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، والمصباح : ١٦٢/١ .
(٢٤) أي : معلومة للمخاطب . وذلك : لئلا تأتي له عن طريقها المعرفة بالموصول .
(٢٥) طه : ٢٠ / ٧٨ .
(٢٦) يعني : المصنف . وأقول : عبارة المصنف لاتدل على إطلاق (الجملة) على (الظرف
والمجرور) - كما رأى الشارح - بل الذي أدخلهما تحتها هو الشارح نفسه . انظر :
عبارتيهما قبل أسطر ، مع هـ -
(٢٧) أي في تعريف الموصول قبل أسطر -
(٢٨) أي : ومتعلقتهما في الصلة .
(٢٩) انظر : ص ٢٦ بإزاء هـ - ٤٧ .
(٣٠) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتي - قد اقتصر على إيراد
تعريف (الموصول الحرفي) بدون شرح ، كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات
كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا في هـ ٢٩ ص ٢ .
(٣١) الزيادة من المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود للأبدى ص ٢٤ .

- (٣٢) : في نحو قوله - تعالى - : " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ " (٣٢) .
 أى إصيامكم .
 - (٣٣) : في نحو قوله - تعالى - : " أَرَأَيْتُمْ لَمْ يَكُنْهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ " (٣٥) .
 أى : أنزلنا .
 - (٣٤) : في نحو قوله - تعالى - : " يَا نَسْرًا يَوْمَ الْحِسَابِ " (٣٧) .
 - (٣٥) : في نحو : " لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ " (٣٩) .
 أى : لعدم كون حرج على المؤمنين .

(٣٢) أى الناصبة للمضارع . وتوصل بالفعل المتصرف - على خلاف - : مضارعا - باتفاق -
 أو ماضيا ، أو أمرا - على خلاف من جهتين مختلفتين - انظر : المفنى والدسوقي : ٢٨٧/١ ،
 والصبان : ١٧٨/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، ٢٨٧ ، والتصريح وياسين : ١٣٠/١ ، وشرح الكافية :
 ٢٨٧ ، ٢٨٧/٢ .

(٣٣) البقرة : ١٨٤/٢ .

(٣٤) أى إحدى أخوات (إِنَّ) . فإن كان خبرها مشتقا : فالمصدر المؤول منه مضاف إلى
 اسمها - وإن كان جامدا : فالمصدر المؤول من (الكون) مضافا إلى اسمها .
 وفى حال ما إذا كان الخبر متفيا : أتينا بلفظ (عَدَم) وأضفناه إلى المصدر الذى قدرناه .
 انظر : الصبان : ١٧٨/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٧ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٤٧٤ .
 (٣٥) المنكهوت : ٥٧/٢٩ .

(٣٦) كونها حرفا مصدريا : مذهب الجمهور . وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ماض غالبا
 . وأجاز بعضهم : بالاسمية . انظر الهمع : ٨٧/١ ، والتسهيل : ٣٧ ، والصبان : ١٧٧/١ ،
 والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش : ١٤٢/٨ ، ١٤٣ .
 (٣٧) ص : ٢٧/٢٨ .

(٣٨) أى الناصبة للمضارع . وتوصل به خاصة مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقدير . انظر :
 الصبان : ١٧٧/١ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والتسهيل : ٣٧ .
 (٣٩) الأحزاب : ٢٧/٢٣ .

- (لَوْ) (١٠٢): فى نحو : «يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ» (١١) . ومنه قول قتيلة (١٢):

ما كَانَ هَرَّكَ لَوْ مَنَّتْ وَرَبَّكَ « مِنْ الْقَتْلِ رَهْو الْمَغِيطِ الْمَحْنَقِ (١٣)
أى : ما كان هرك المنّ .

- (الَّذِي) (١٤) : فى نحو: « وَخُطِّمَ كَالَّذِي خَاضَ (١٥) » . أى : كخوضهم .

(١٠) كونها مصدرية : مذهب غير الجمهور . والغالب فيها : وقوعها بعد مُفْهِم التَّمَنَّى .
وتوصل : بفعل متصرف غير أمر . وأجاز بعضهم : مجيء (أَنْ) ومدخوليتها بعدها ، على
جعل المصدر المؤول خبراً لمحذوف . انظر : الهمع : ٨٧١ ، والصبان : ١٧٦/١ ، والأشمونى
: ٣٤/٤ ، والمغنى : ٢٧٢/١ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ،
والتسهيل : ٢٨٩ .

(١١) البقرة : ٩٦/٢ .

(١٢) فى الأصل : قتيبة . والصواب من مراجع تخريج البيت (المغنى : ٢٧٢/١ ، والتصريح :
٢٥٤/٢ والأشمونى والصبان : ٣٤/٤ ، والعينى على الأشمونى) .

وقتيبة : هى بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبى - صلى الله عليه وسلم - حين
قتل أباه صبراً بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر ...

وليس النضر أخاه - كما يذكر العينى - انظر : التصريح والصبان : ٣٤/٤ ، والدسوقي :
٢٧٢/١ بواللسان : (غيظ ، حنق) .

(١٣) وانظر فى البيت أيضاً : الصبان : ١٧٦/١ ، وشطره الأول فى الهمع : ٨٧١ .
والبيت من (الكامل) . والمحقق : شديد الاغتياب . والشاهد فيه : وقوع (لو) المصدرية بعد
غير مفهم التمنى ، وهو قليل .

(١٤) كونها حرفاً مصدرية : مذهب غير الجمهور . انظر : التصريح : ١٣٠/١ ، والصبان :
١٧٥/١ .

(١٥) التوبة : ٦٧/١ .

[مخرج تعريف التمييز - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع بيان تَرْعَى التمييز

٦٨- (جاء) (٤٦) التمييز (٤٧) :

هو الاسم (- خَرَجَ : الفعل ، والحرف (٤٨) - (المنصوب) -
خَرَجَ : المرفوع ، والمجرور . ودَخَلَ : كل منصوب يستغرقه -
(المفسر لما أتت بهم من المذوات) - خَرَجَ : الحال ، وغيره من
المنصوبات :

أما غير الحال : فظاهر . وأما الحال : فلأنها مفسرة لما أتت بهم من
الهيئات (٤٩) .

(٤٦) بين (أحد التمييز) وما تقدمه من (أحد الموصول الحرفي) جاء في المتن المستقل
(ص ٢٨) : (أحد الحال) . وفيه يقول المتن : «أحد الحال: هو الاسم، المنصوب، المفسر لما
أتت بهم من الهيئات» .

(٤٧) ويقال له أيضاً: المميّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر . انظر : الهمع :
٢٥٠/١ ، الأشمونى ١٩٤/٢ .

(٤٨) أخرج الشارح هذين بـ (الاسم) - مع أنه جنس في التعريف ، والأجناس ليس من شأنها
الإخراج ، بل بيان أصل الذات - لأنهم قالوا أيضاً : إذا كان بين الجنس وقصّله عموم وخصوص
من وجه ، صح أن يخرج بالجنس ما تناوله عموم فصله . وهذا متحقق هنا بالنسبة للفعل .
إلا أنه سمّ إليه الحرف - وإن كان سيخرج بـ (المنصوب) - : تبعاً للفعل ، على ما يبدو لى .
انظر في هذه القاعدة المنطقية : شرح كتاب الحدود : ٨٠ (في تعريف الكلمة) ، وياسين :
٣٩٤/١ (في باب التمييز) .

(٤٩) أى فهي تفسر الإبهام الواقع في هيئة الذات ، لا في نفس الذات . وأنظر تعريف الحال
في ٤٦ .

وفى هذا الحَدِّ قُصور (٥٠) :

لأن التميز ليس مُحصراً فى (مُفترّ المُبهم من الذوات) ، بل هو على نوعين (٥٠) :

٧٠-٦٩ أحدهما : ما يبيّن الإبهام فيها (٥١) . وهو : مادل (٥٢) على مقدار (٥٣) أو شبهه (٥٤) .

٧١- فالأول (٥٥) : مادل / لهن [٣٦] على : يساحة - نحو : ماله شِير (١) أرضاً ، ومانى

(٥٠) يمكن أن يكون فى الحد قصور : على اعتبار أن المصنف لعله تأثر بابن الحاجب إذ جعل التمييز مطلقاً مفترراً لإبهام الذات فقط . ثم نَوَّع الذات المُبهمَة إلى نوعين : مذكورة - وهذا هو المعروف عند غيره بتمييز : الذات ، أو المفرد ، أو الاسم - ومقدّرة - وهو المعروف عند غيره بتمييز : النسبة - لأن المُبهم فى الحقيقة ذات ، لأن قولنا : طاب زيد نفساً ، لا إبهام فى نسبة الطيب إلى زيد ، إنما الإبهام راجع إلى الأمر المتعلق بزيد الذى نُسب إليه الطيب ، فالمُبهم أمر مقدّر ، وهو ذات . وإنما سمّاه غيره (تمييز النسبة) : نظراً إلى الظاهر .

انظر فى مذهب ابن الحاجب هذا - : الصبان : ١٩٤/٢ ، والكافية وشرحها : ١٧٠/٢٦٦ ، ٢٦٤/١ . (٥١) أى : فى الذوات .

(٥٢) أى المُبهم . لأن التمييز لا يدلّ على ذلك ، فالشارح وإن أراه التنويع على التمييز ، إلا أن التعريف للمُبهم فالتعبارة فيها تسامح .

(٥٣) المقدار : ما يُعرف به قَدْر الشيء ممّا وضع لذلك وعُرف به بين الناس . والتمييز فى الحقيقة : للمقدّر ، لا للمقدار .

انظر : شرح الكافية : ٢١٧/١ ، والتصريح : ٣٩٦/١ ، والصبان : ١٩٦/٢ .

(٥٤) شبه المقدار : ما يُعرف به قَدْر الشيء تقريباً ، ممّا لم يوضع للتقدير به عُرفاً . انظر

: التصريح وياسين : ٣٩٦/١ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١ .

(٥٥) وهو مادل على مقدار .

(١) الشهر : ما بين أعلى الإبهام ، وأعلى الخنصر . النسان .

السماء قُدْرَ رَاحَةٍ (٢) سَحَابًا - أَوْ: رَزْنٍ - نَحْوُ : لَهُ مَتَوَانٍ (٣) عَسَلًا ،
وَرَطْلٌ (٤) سَتْنًا - أَوْ : كَيْلٍ - نَحْوُ : لَهُ قَفِيزٌ (٥) ١/٢ (٦) ،
وَمَكُونَانٍ (٧) دَقِيقًا - أَوْ: عَكْدِي (٨) - نَحْوُ : * أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا (٩) ، و* أَرْبَعِينَ
كَيْلَةً (١٠) .

والثاني (١١) : نَحْوُ: * مُثْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرٌ أ * (١٢) ، وَذَنْوَبٌ (١٣) لَمَاءٌ ،

(٢) الراحة : الكَفَّ . اللسان . وجعل هذا المثال ابن هشام في شرح الشذور : ٢٥٦ - : من
(المقدار) مرة بواحدة من (شبه المقدار) . وهو في الشذور كما في الثاني، فربما يكون
مرجع ذلك النسخ .

(٣) متوان ومنيان : تثنية (مَنَّا) ، والمعنى : ميزان ومكيال . ويقال فيه أيضا : مَنُّ وقدره في
الميزان : رَطْلَان . اللسان : (منى ، من)

(٤) في الأصل : ورطلا . والرطل : ميزان ومكيال . وقدره في الميزان : ثنتا عشرة أوقية
بأواقي العرب ، والأوقية : سبع مثاقيل ، وقيل : أربعون درهما . والرطل : نصف منا . وقيل
: هو منا . والأوقية مكيال أيضا . اللسان : (رطل ، أوق)

(٥) القفيز : مكيال ، ويُسَّاح . فالمكيال : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق .
والمَكُونُك : صَاعٌ ونصف . وقيل : القفيز : يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في
البلاد . والقفيز في المساحة : أربع وأربعون ومائة ذراع - اللسان : (قفز ، مكك)
(٦) البهر : الحنطة ، والقمح . اللسان .

(٧) انظر تفسيره في هـ .

(٨) أدخل الشارح (العدد) في (المقدار) بناء على أنه من جملة ، وهو أحد قولين .
والآخر : أنه ليس من جملة . انظر : التصريح : ٣٩٦/١ .

وممن أقروه عن المقدار : ابن هشام في أوضحه ، (انظر : التصريح) ، وشرح الشذور : ٢٥٥ .
٢٥٦ ، والسيوطي في الهمع : ٢٥٦/١ .

(٩) يوسف : ٤/١٢ .

(١٠) البقرة : ٥٧٢ .

(١١) وهو ما دل على شبه مقدار .

(١٢) الزلزلة : ٧/٩٩ . ومعنى (مثقال ذرة) : وزن ذرة . والمثقال - في الأصل - : درهم =

وراقوداً (١٤) خلافاً (١٥) ، وخاتمٌ حديداً (١٦) .

٧٢- والنوع الثاني (١٧) : مائيّين إجمالاً في نسبة العامل (١٨) إلى :
فاعله : نحو طابَ زيدٌ نفساً . فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مُجَمَلَةٌ ،
بينها التمييز .

أو إلى مفعوله : نحو : «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» (١٩) * . فـنسبة (فجّرنا)
إلى (الأرض) مجملة أيضاً ، بينها التمييز .

= وثلاثة أسباعه (١،٤٤) . اللسان .

(١٣) الذنوب : الدلو مطلقاً ، أو التي فيها ماء ، أو الممثلة ، أو القريبة من الامتلاء . أو
الدلو العظيمة . كل ذلك يذكر ويؤنث . اللسان .

(١٤) الراقود : إنشاء حَرْفٌ ، طويل الأسفل ، مَطْلِيٌّ داخله بالقار . معرب . اللسان .

(١٥) واهنج من هذا المثال والمثاليين قبله ، أن المبهم فيها (مثقال ، دنوب ، راقود) من
(شبه المقدار) وزنه ، أو كيلاً : لأنها عرف بها قَدْرُ الشيء على نحو ما ، لكن لم توضع
للتقدير بها عرفاً . (انظر تعريف شبه المقدار في هـ ٥٤ ص ٢٥)

(١٦) جعل الشارح هذا المثال من (شبه المقدار) ، وجعله الأشموني ١٩٦٧ من المحمول
على (شبه المقدار) ، وجعله ابن هشام في أوضحه (مع التصريح : ٣٩٦/١) وشرح الشذور :
٢٥٦ . نوعاً مستقلاً ، أطلق عليه : (ماكان المبهّم فيه فرْعاً تميّزه) ، وجعله الرضي

٢١٧/١ : نوعاً مستقلاً أيضاً ، أطلق عليه (غير المقدار) . ولكل وجهة .

ولعل وجهة شارحنا : أن (خاتم) ومايمثله ، يشير إلى تصوّر قَدْرُ الشيء وهيئته على
نحو ما ، فـ (خاتم) تشير إلى الصغر والهيئة الصناعية وهكذا في مثله
فلذا جعله من (شبه المقدار) .

(١٧) كان النوع الأول : ما يبين الإبهام في الذات . انظره بإزاء هـ ٥٤ ص ٢٥ .

(١٨) فعلاً كان ذلك العامل ، أو ماجرى مجراه : من مصدر ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ،
أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو اسم فعل ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل . مثال المشبهة
- مثلاً - : زيد طيّبٌ أباً .

وأقول : لعل أمثلة بعض ما ذكر ، هي ممّا يُعرف عند بعضهم : بالمُحمّل عن المبتدأ ،
وغير المحمول عن شيء .

انظر : الأشموني : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢/١ . وانظر أيضاً : شرح الشذور : ٢٥٧ ،
والتصريح : ٣٩٧/١ ، والسيبان : ١٩٥/٢ .

(١٩) القمر : ١٢/٥٤ .

ويجوز جرّ مادل (٢٠) على المقدار وشبهه : بإضافة المميّز إليه . إلا أن يكون (٣) مضافاً إلى غيره ، ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف (٢٢) .
فيقال : ماله شبر أرضي ، ومتوا سثن ، وقفيز برّ (٢٣) ، ودنوب ماء ، وخاتم حديد (٢٤) .
وفي (أحسن الناس رجلاً) (٢٥) : هو أحسن رجل . لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .
ولا يجوز في ((ملء الأرض ذهباً)) (٢٦) : ملء ذهب . لأنه لا يستقيم (٢٧) .

(٢٠) أي : تميّيز مادل . لأن الجر إنما هو للتمييز . لئلا دل على المقدار وشبهه .
 فالعبارة على حذف مضاف تسامحاً . وانظر : هـ ٢٤ ص ٢٩ .

(٢١) أي التميّيز .

(٢٢) ممّا يستثنى أيضاً تميّيز العدد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) . انظر : التصريح : ٣٩٧/٨ .

ولعلّ الشارح لم يصرّح باستثنائه . مع أنه أدخله في المقدار قبل أسطر في اكتفاء بالإشارة إلى ذلك بعدم إيراد مثاله ضمن الأمثلة التالية الجائز فيها الجر .

(٢٣) في الأصل : وقفيز برا .

(٢٤) يجوز في مثل هذا المثال : النصب ، والإضافة . كما ذكر الشارح . والإتياع . انظر : ياسين : ٣٩٧/٨ .

(٢٥) هذا المثال غير داخل في أصل المسألة حتى يحتاج إلى إخرجه بقوله قبل (ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف) : لأن أصل المسألة جواز جر تميّيز المقدار وشبهه ، والمضاف في المثال ليس من ذلك . بل هو من تميّيز النسبة . فالحكم في المثال . وإن كان كما ذكر . إلا أنه ليس من مسائلنا .

انظر : الأشموني والمصباح : ١٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٩٨/١ . وانظر أيضاً : هـ ١٨ .

(٢٦) آل عمران : ٩٧/٣ .

(٢٧) لأن قوله هو قدر ما يملأ ، ولا معنى لقولنا : قدر ما يملأ الذهب . انظر : شرح الكافية : ٢٢/٦ = .

[مقدمة]

فى

شرح ترتيب المعارف من حيث الأعرفية (٢٨) .

(المعارف ١٢٩) :

- المصنوع (١٣٠) : وأعرفها : المتكلم - لعدم إمكان الشركة فيه - ثم

: المخاطب - لجواز وقوعها فيه - ثم : النائب (٣١) .

- ثم : المأمول .

= هذا، وناسب تمييز الذات : مميّزة بلا خلاف . وناسب تمييز النسبة فيه خلاف : مافى
الجملة من فعل أو شبهه ، نفس الجملة بتمامها . انظر : الأشمونى : ١٩٦/٢ ، ١٩٥ ، والهمع
: ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، والتصريح : ٣٩٥/١ .

(٢٨) انظر بياننا لسبب نكر المصنف لترتيب المعارف من حيث الأعرفية - مع بعدها عن
موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢١ بترقيم الأصل من كتاب الحدود
(وهو المتن المستقل) .

(٢٩) مَبْنَى الأعرفية بين أنواع المعرفة، وبين أنواع كل نوع - على : تطرّق الاحتمال إلى
المدلول قِيَّة وكثرة أو عدمه ، ودلالة اللفظ على المدلول بنفسه أو بغيره ، ومشاهدة
المدلول ومواجهته أو عدمه ، والإشارة الحسية أو عدمها ، وقرب مكان المدلول أو بعده ،
واختصاص اللفظ بمدلول واحد أو عدمه ، والتّقدُّب بالمدلول أو عدمه ، والافتقار إلى
الوصف أو عدمه ، وتعمُّد وسيلة الإدراك أو عدمها . ووضع اللفظ لمدلوله بوضع جزئى أو
كلّى ، وقبول التّنكير أو عدمه ... فهذه - ومايمثلها - هى التى انبثى عليها ترتيب
المعارف ، وتحكمت فى أقوال النحاة .

انظر الهمع : ٥٥/١ ، بوياسين ٩٥/٢ ، والصبان : ١٠٧/١ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، وشرح
الكافية : ٣١٢/١ ، وابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٣٠) أى بعد اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . انظر : الهمع : ٥٥/١ ،

والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، ٢٧ .

(٣١) أى : لكثرة وقوع الشركة فيه عن (المخاطب) .

وفيه اختلافات كثيرة (٣٧) . وفائدتها تظهر (٣٨) في الوصف : لأنه يُشترط

(٣٧) سأحاول جهد الطاقة - ترتيب المعارف حسب المذاهب المختلفة - سوى المذكور في

هذا الشرح - :

- ١- المضمهر ، العلم ، الإشارة ، المعرفة بآل والموصول - ونسب لسيبويه والجمهور .
 - ٢- العلم المضمهر ، المبهم ، المعرفة بآل . وعليه الكوفيون ، والسيرافي ، ونسب لسيبويه .
 - ٣- المبهم ، المضمهر ، العلم ، المعرفة بآل . ونسب للكوفيين . وعليه ابن السراج .
 - ٤- المبهم ، العلم ، المضمهر ، المعرفة بآل . وعليه ابن السراج .
- (هذا تذكرة المراجع عنه ، لكن الذي في الأصول : ١٤٧ - وهو الموضع الذي يظن منه مذهبه - : الممكنى ، المبهم ، العلم ، المعرفة بآل)
- ٥- المضمهر ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرفة بآل ، الموصول . وعليه ابن كيسان .
 - ٦- ضمير المتكلم ، ضمير المخاطب ، العلم ، ضمير الغائب السالم من إيهام ، الإشارة والمخادى ، الموصول والمعرفة بآل . وعليه ابن مالك . (هذا مافى التسهيل والتصريح ، والأشمونى . لكن مافى الرضى عنه : أن العلم وضمير المخاطب في درجة . ومافى الهمع : أن المعرفة بآل بعد الموصول . ونقل التصريح أيضا عن بعض مخطوطات التسهيل : أن المعرفة بآل بعد الوصول)
 - ٧- المعرفة بآل (ذكر الهمع والمصان : أنه مذهب . لكن لم ينسبها ، ولم يرتبها ما بعده) .
- وأما ترتيب الضمائر من حيث الأعرافية : فضمير المتكلم ، المخاطب ، الغائب .
- وترتيب الأعلام : أسماء الأماكن ، الأناسى ، الأجناس .
- وترتيب الإشارة : ما للقريب ، ما للمتوسط ، ما للبعيد .
- وترتيب الموصول : المختص ، المشترك .
- وترتيب المعرفة بآل : ما آل فيه المعهد ، ما للاستفراق ، ما للجنس .
- انظر في هذا المبحث : شرح الكافية : ٣١٢/١ ، ٢٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٥٦ / ٢ ، ٨٧/٥ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ م ١٠١ ، والهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والمصان : ١٠٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، والتسهيل : ٢١ ، والجمل : ١٧٨ ، والأصول : ١٤٩/١ .
- (٣٨) في الأصل : يظهر .

فى الموصوف : أن يكون (٣٩) أَحَقُّ مساوياً (٤٠) . فما وقع منها موصوفاً
للاخر (٤١) ، فهو أعرف بالنسبة إليه .

- والمضاف إلى واحد منها (٤٢) : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ،
فإنه بمنزلة العلم (٤٣) . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحبك . فتصف
العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان ترتيبه كانت الصفة أعرف . وهو
لا يجوز .

(٣٩) أى أعرف . فإن جاء الأخص - حسب المذاهب المذكورة فى هـ ٣٧ - تابعاً لغير الأخص
، فهو يَدُلُّ عند صاحبه ذلك المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س ٥ ، ٣١٢ س ٢ ، س ١ من
أسفل . والنسبان : ١٨٣ س ١٨ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخص . بل قال بعضهم :
توصف كل معرفة - إلا إشارة - بكل معرفة . انظر : النسبان : ١٠٧/١ ، والأشمونى والنسبان :
٦٧٣ .

(٤١) فى الأصل : الآخر .

(٤٢) أى إضافة مكسنة .

(٤٣) فى رتبة (المضائق) - من حيث الأعرفية - أربعة مذاهب ، ذكر الشارح أصحابها وعزى
لنسيبويه والأكثرين - وبيّنتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لنسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه المجرى .

٣- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعرف بآل .

انظر : الهمزة ٥٦١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشمونى والنسبان
١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ .

[شرح (٤٤) تعريف المصدر]

٧٣- (جاء المصدر : هو الاسم ، المضاف على الجملة (٤٤)) .

قد تقدم التيه على ذلك في (المنقول المطلق) (٤٤) .

[شرح تعريف الاختصاص]

- والإخراج بمحركات التعريف

مع

بيان أقسام المشتى

٧٤ - (جاء الاستثناء) (٤٧) - بمعنى : المشتى . وإلا فلا استثناء

بالمعنى المصدري : إخراج . لا : مخرج (٤٨) .

والمشتى : على قسمين - : متصل ، ومتفصل .

(٤٤) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (المصدر) بدون شرح كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا في هـ - ٣٠ من ٢٤ ، هـ - ٢٩ من ٣ .

(٤٥) في المتن المستقل : حدث .

(٤٦) تقدم للشارح - في الموضوع المشار إليه - تعريف (المصدر) بنفس المعنى المذكور هنا ، ولكن بصيغة أخرى . أنظر : أوائل ص ٢٣ بترقيم الأصل (في أواخر مبحث المفعول المطلق) .

هذا ، وقد جاء في المتن المستقل بعد نهاية حد المصدر المذكور ، زيادة - نقلًا عن بعض نسخ تحقيق المتن - تضمنت ستة عشر نائبًا مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق . وقد جاءت هذه الزيادة منظومة في أبيات عيَّتها ستة أنظر في اللوائح من المصدر : الأشموني ١١٢/٢ .

(٤٧) في المتن المستقل : المستثنى .

(٤٨) أي كما جاء في أوائل تعريف المصنف الآتى بعد سطر .

فالمتمصل - : (هو المَخْرَج^(٤٩) بـ (بِالْأ) ، أو يخصصها^(٥٠)) -
وهي : غَيْرُ ، وَسَوَى ، وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ -
٧٥ - (تَحْقِيقًا) إِنْ كَانَ الْمَشْتَبِهُ مِنْهُ مَذْكُورًا^(٥١) . نَحَر : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا
زَيْدًا . وَيُسَمَّى الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ : (تَامًا)^(٥٢) .

(٤٩) غَيْرُ الشَّارِحِ وَجْهَةُ الْمُصَنَّفِ فِي تَعْرِيفِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ ، إِذَا الْمُصَنَّفُ - كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ -
يَعْرِفُ الْإِسْتِثْنَاءَ مُطْلَقًا : مُتَمَصِّلًا ، أَوْ مُنْقَطِعًا . وَلَكِنْ الشَّارِحُ حَصَّنَ تَعْرِيفَ الْمُصَنَّفِ بِـ
(المتصل) - بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ قَسَّمَ الْمُسْتَثْنَى إِلَى : مُتَمَصِّلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ (مُنْقَطِعٍ) - ثُمَّ بَعْدَ أَسْطَرِ
سَيَذْكُرُ تَعْرِيفَ (المنقطع) .

وَجَمِيعُ الْمَرَاجِعِ الَّتِي بِيَدِينَا تَلْتَقِي مَعَ الْمُصَنَّفِ فِي إِيرَادِهَا تَعْرِيفًا عَامًّا لِلْمُسْتَثْنَى ، ثُمَّ
تَنْوَعُ مَعْرِفَةً كُلَّ نَوْعٍ - اللَّهُمَّ إِلَّا مَا صَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ (بشرح الرضی : ٢٢٤/٨) ،
حَيْثُ قَسَّمَ ثُمَّ عَرَّفَ ، لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ بَيْنَ الْمُتَمَصِّلِ وَالْمُنْقَطِعِ فَرْقًا مَعْنَوِيًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُتَمَصِّلَ
مُخْرَجٌ ، وَأَنَّ الْمُنْقَطِعَ غَيْرُ مُخْرَجٍ . وَلِذَا لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ عَادَ
وَنَذَرَ إِمَّاكَانَ جَمْعُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ .

أَمَّا شَارِحُنَا : فِدَائِقُهُ إِلَى مَا صَنَعَ : اخْتِلَافَ النُّوعَيْنِ فِي الْأَدَوَاتِ ، بِدَلِيلِ إِخْرَاجِهِ (المنقطع) -
بَعْدَ أَسْطَرِ - بِالتَّحْقِيقِ (بِالْأَوْ أَحَدَى أَخَوَاتِهَا) ، الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِ (المتصل) .
هَذَا ، وَفِي كَيْفِيَّةِ تَحْقِيقِ الْإِخْرَاجِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لِلْنُّحَاةِ - انْظُرْ : شرح الكافية : ٢٢٤ / ٨ ، ٢٢٥ ،
وَالصَّبَاحُ : ١٤٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ وَيَاسِينَ : ٢٤٧/١ .
(٥٠) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : أَوْ بِأَحَدَى أَخَوَاتِهَا .

(٥١) جَعَلَ الشَّارِحُ كَلِمَةَ (تَحْقِيقًا) إِمَّا شَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ التَّامِّ) ، كَمَا جَعَلَ - بَعْدَ سَطْرَيْنِ -
كَلِمَةَ (تَقْدِيرًا) إِمَّا شَارَةً إِلَى (الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُوعِ) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَصَّنَ هَذَا التَّعْرِيفَ بِـ (المتصل) ،
كَمَا أَوْضَحْنَا فِي ٤٩ - .

وَعَلَى مِثْلِ مَا صَنَعَ : الْكَافِيَةُ وَالرُّضَى : ٢٢٤/٨ ، وَالْأَشْمُوتِيُّ وَالصَّبَاحُ : ١٤٧/٢ .
أَمَّا الْهَمْعُ : ٢٢٢/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢٤٧/١ : وَشَرَحَ كِتَابَهُ بِالْحُدُودِ : ٢٤٠ - وَفَقَدَ جَعَلُوا (تَحْقِيقًا) (إِشَارَةً إِلَى (المتصل) - وَ(تَقْدِيرًا) إِمَّا شَارَةً إِلَى (المنقطع) : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعْرِيفَاتُهُمْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ
مُطْلَقًا : مُتَمَصِّلًا وَمُنْقَطِعًا .

٧٦- (أو يفتقر) إن كان (٥٢) غير مذكور (٥٣) . نحو : ما قام إلا زيد .
ويسمى الاستثناء فيه : (مُفْرَغًا) (٥٣) .

قد (المخرج) (٥٤) : يَتِمُّ : المتعل ، والمنقطع ،

٧٧- وقوله (٥٥) (بِإِلَاءٍ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) : يخرج : المنقطع . لانه :
المَخْرَجُ بـ (إِلَاءٍ أَوْ غَيْرِ) (٥٦) أَوْ يَتِمُّ (٥٧) ، خاصة (٥٨) مَا قَتَلَ فِي
حُكْمِ دَلَالَةِ الْمَنْهُومِ (٥٩) .

نحو : ما فيها إنسانٌ إلا رَيْدٌ (٥٩) ، وما عتدى أحدٌ غيري (٥٩) فَرَسٌ ، وقوله -
صلى الله عليه وسلم - : * أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ يَتِمُّ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ
، وَاسْتَرْجِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ *

(٥٢) أي المستثنى منه .

(٥٣) انظر : هـ - ٥١ .

(٥٤) أي المذكور في تعريفه (المتعل) قبل أسطر - والشارح - بهذا - شارح في بيان
الجنس والفصل في التعريف .

(٥٥) أي المصنف الأبدى .

(١) في طرة هذه الحقيقة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره في : هـ ص ٩ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٥ . وفيه
هذا : وقف محمد الكفوى ، لله تعالى ، برواق الأروام - شرح الحدود في النحو - .

(٢) بيد - و : مَيْدٌ - لغة - : غَيْرٌ - وقيل : عَلَى - (اللسان) - وقيل : مِنْ أَجْلِ -

وهي اسم ، ملازمُ النصب والإضافة إلى (أَنْ) وصلتها ، مستثنى به في المنقطع خاصة .
وقيل : حرف - انظر الهمع : ٢٣٢/١ .

(٣) انظر في تخصيص بعض أدوات الاستثناء ببعض أنواعه : ياسين : ٢٤٧/١ ، وشرح
الكافية : ٢٣٠/١ ، والهمع : ٢٢٢/١ .

(٤) أي كلمة (الاستثناء) ، إذ لها دالتان : دلالة المنطوق - وهي : الإخراج - ودلالة
المفهوم - وهي : عدم الإخراج . والمنقطع داخل في حكم الثانية ، لأنه لا إخراج فيه حقيقة .

(٥) رفع (وتد) : مرجوح - ونصب (غير) : واجب ، أو راجح . انظر : شرح الشذور : ٢٦٥ .

[شرح تعريف الإضافة ، والإخراج بمحترزات التعريف]

مع بيان أقسام الإضافة

٧٨- (الإضافة (٧) :

نسبة تقييدية) - لا خبرية - (بين اسمين) - إما تقدم أنها لا تكون
في غير الأسماء (٨) - (توجب لثانيهما الخفض) (٩) بحرف جر
مقدّر (١٠)

وهي على قسمين :

٧٩- (أ) مَعْنَوِيَّة - وتسمى (١٢) أيضا: مَجْعَة (١٣) - : إن كان المضاف غير
صفة مضافة إلى معولها :

بأن لا يكون (١٤) صفة أَلْبَتَة . نحو : غلام زيد .

(٧) في المتن المستقل : حد الإضافة .

(٨) تقدم هنا مع علته في مره (في مبحث : شرح خواص الاسم : خواصه من معناه : الخاصة
السابعة) .

(٩) (الخفض) : مصطلح كوفي . انظر : ابن يعيش : ١١٧/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ .

(١٠) خرج بهذا القيد : الوصف . فإنه نسبة تقييدية بين اسمين ، لكن لا توجب الخفض
لثانيهما .

(١١) في عامل الجر في المضاف إليه ، أقوال : المضاف ، حرف جر مقدّر - وهو ما عليه
للشارح - معنى اللام ، الإضافة . انظر التصريح : ٢٤/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٣٧/٢
والهمع : ٤٦/٢ ، وشرح الكافية : ٢٥/١ ، ٢٧٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ ، وابن يعيش : ١١٧/٢

(١٢) في الأصل : ويسمى : ببناء المضارعة .

(١٣) سيأتى للشارح - بعد سطور - تحليل التسمية بهما . كما تسمى كذلك : حقيقية .
انظر الأشمونى : ٢٤٦/٢ .

(١٤) أي المضاف .

أو يكون صفةً ، لكن غير مضافة إلى معمولها . نحو : مُضَارِعٌ مِصْرٌ ^(١٥) .
فإنَّ (مُضَارِعٌ) صفةٌ غير مضافة إلى معمولها ، لأنَّ (مِصْرٌ) ليس بمعمول
لِـ(مُضَارِعٍ) ^(١٦) .

فعلِيَمٌ مِنْ هَذَا :

- أنَّ إضافة المَصْدَر إلى (فاعله) - نحو : عَجِبْتُ مِنْ ذَقِّ الْقَقَارِ ^(١٧) للثوبِ
- أو إلى (مفعوله) - نحو : عَجِبْتُ مِنْ ذَقِّ الثوبِ العَصونِ ^(١٨) -
مَعْنَوِيَّةٌ ^(١٩) ، لأنَّ المضاف غير صفة ، إذ المراد بها هنا : اسمُ الفاعل ،
والمفعول ، والصفة المشبهة - بمعنى الحال أو الاستقبال ^(٢٠) .
- وأنَّ مثل قولنا : هذا مَضْرُوبٌ زَيْدٍ ، أو : هذا ضاربٌ زَيْدٍ - صفةٌ معنويةٌ
، لأن الوصف فيهما ليس مضافاً إلى المفعول ، لأن المفعول - في الأول -
الضميرُ المستتر الراجع إلى (هذا) ^(٢١) - والثاني - غير عامل ، لأنَّ اسم

(١٥) مضارع : مُشَاهِيهِ . اللسان . وهذا المثال أخذه الشارح من (شرح الكافية : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨) ، ولكن الكلمة فيه بالصاد المهملة : مضارع . فعملها هناك محوطة عمّا هنا .

(١٦) أي : لأن (مضارع) اسم فاعل بمعنى الماضي ، وهو لا يعمل النصب ، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه . انظر : شرح الكافية : ٢٧٢/١ .

(١٧) القَصَار ، والمَقَصَّر : المَخْوَر للثياب - . يقال : قَصَّرَ الثوب : حَوَّره وتَقَّه - وسَمَّى بذلك : لأنه يَدَقُّها بالقَصْرَةِ ، التي هي القِطْعَةُ من الخَشَبِ ، والتَّخْوِير : تغيير الشيء من حال إلى حال . اللسان : (قصر ، حور)

(١٨) (العصون) هكذا الكلمة في الأصل . ولم يظهر لي - بعد المراجعة - المراد منها . ولعلها محوطة عن (المَقَصَّرُون) جمع : المَقَصَّر . بمعنى : القَصَار . انظر هـ ١٧ .

(١٩) أي على الصحيح . انظر : الهمع : ٤٨/٢ ، ٤٧ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ ، والتصريح : ٢٧/٢ .

(٢٠) قيل : هذا القيد لا يناسب المشبهة ، لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل للثبوت والدوام . انظر : الصبان : ٢٤٧/٢ .

(٢١) (وزيد) في المثال هو الضارب .

الأب (٣٦) - الآن ، أو غداً - عمرو (٣٧) ، أو : جازعُ القلب - الآن ،
أو غداً - بكرٌ .

وسُحِّتْ (لفظية) (٣٤) : لأن فائدتها عائدة (٣٥) إلى اللفظ وهي : تخفيفه
بحذف النونين (٣٦) أو تحسينه (٣٧) - كما عُلِمَ من (باب الصفة المشبهة) - .

(٣٦) (الأب) هو المضروب .

(٣٧) في الأصل : عمراً .

(٣٨) جازع : حزين غير ساير . اللسان . وهذا مثال للصفة المشبهة .

(٣٩) وتسمى أيضاً : غير مَحْضَة ، ومَجَازِيَة . انظر : الأشمونى : ٢٤٧/٢ .

(٣٥) في الأصل : فائدة .

(٣٦) أى إن وُجِدَا ، أو : يقدَّر وجودهما إن لم يوجد . ويعنى بالنونين : التثوين - لأنه نون
ساكنة تثبت لفظ لا خطأ - ونون المثنى وجمع المذكر السالم والملاحق بهما . هذا
التخفيف كله فى المضاف . ويذكر الرضى (٢٨٧/٢٨٧) : أن التخفيف قد يذال المضاف إليه
- أيضاً كما فى (حَسَنَ الْوَجْهَ والحسن الوجه) ، إذ فيه قد حذف الضمير من المضاف ، إليه
واستتر فى الوصف .

هذه والتخفيف بحذف النونين : ثابت أيضاً للإضافة المعنوية .

(٣٧) التحسين : يكون فى بعض صور المشبهة . وذلك فى مثل : هو الجازعُ القلب - : لأن
فى رفع (القلب) على الفاعلية للصفة ، قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
لفظاً . وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف
المتعدى . وفى الجر تخلص من القبحين : إذ صار فى الصفة ضمير مقدر يعود على
الموصوف بعد تحويل الإسناد عن الظاهر إليه ، واللازم كالمتعدى فى الإضافة . انظر :
التصريح : ٢٩٧/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ .

[شرح تعريف الجملة]

مع

بيان العلاقة بين الجملة والكلام

٨١- (جملة الجملة : ما يتركب من كلمتين ، فأكثر ، بشرط
الاستقلال ، أو لم يتفق (٣٨)

فهى أعم من الكلام (٣٩) : إذ يشترط فيه الإفادة ، بخلافها .
ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب . وليس ذلك
بمفيد (٤٠) ، فليس كلاما .

وظاهر كلام (صاحب المفضل (٤١) - كما قال بعضهم (٤١م) - : أنها مرادفة
للكلام .

(٣٨) فى الأصل : أفادت لم يفد . وفى المتن المستقل : أفاد أم لم يفد . وفى بعض نسخ
مخطوطات المتن المستقل : أفادت أم لم تفد .

(٣٩) أى عموم مطلق : يعمدها عليه ، وعلى غيره .
وهذا أحد قولين فى العلاقة بين : الجملة ، والكلام . وسيذكر الشارح القول الآخر بعد
أسطر . وقد قيل عن الأول : هو الصحيح . بل قيل : إنه الصواب . (كما فى شرح كتاب الحدود
٦٢ :

انظر - فى القولين - : شرح كتاب الحدود : ٦١ ، والهمع : ١٢٨ ، والمفنى : ٣٤٧ . وانظر -
فى تعريف الكلام - هذا الكتاب : من ٣ بترقيم الأصل .

(٤٠) أى فائدة مستقلة مقصودة لذاتها . بل مقصودة لغيرها لا تفيد المطلوب إلا معه .
(٤١) صاحب المفضل : هو الزمخشري . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ،
الخوارزمي ، حار الله . المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . الأعلام : ٨ : ٥٥ .

(٤١م) يعنى الشارح بهذا البعض : ابن هشام . وذلك : لأن العبارة التى أوردها بعد «فإنه بعد
أن فرغ ...» هى نص عبارة ابن هشام فى المفنى (٣٤٧) ، كما أن الفقرة السابقة «فهى
أعم ... فليس كلاما» هى أيضا نص كلام ابن هشام فى الموضع المذكور (مع تصرف يسير) =

فإنه (٤٢) - بعد أن فرغ من حدّ الكلام - قال : ويُسمى (٤٣) : الجملة (٤٤)

[شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها]

و

شرح تعريف كل قسم منها

(أقسام الجملة : ثلاثة - : اسمية ، فعلية ، ظرفية) :

لأنها :

[تأ] [أن] (٤٥) تُصدر باسم (٤٦) : فهي (الاسمية) .

وإما أن تصدر بفعل : فهي (الفعلية) .

وإما أن تصدر بظرف - والمراد به : [ص ٢٨] ما يشمل المجرور - : (ظرفية) .

كما أشار (١) إليه بقوله :

٨٢- (جمل اسمية : ما تُصدر باسم) : كذا زيد قائم ، وهيهات العقيق (٧) .

وهو أيضاً فقد أورد الهمع (١٢/٨) جمل ما أوردته الشارح هنا ، وكذلك فعل شرح كتاب الحدود

(٦٢، ٦١) بإيراد معظمه مع التصريح بنسبة ما أوردناه [إلى ابن هشام في المعنى] :

(٤٢) أي صاحب المفضل .

(٤٣) في الأصل : وتسمى . بالتاء .

(٤٤) انظر : المفضل : ٦ ، والمفضل - بشرح ابن يعيش - : ١٨٦ .

هذا ، وإنما قيل : «ظاهر كلام صاحب المفضل» لأن صريح كلامه لا يعطى الترادف ، بل

يعطى أن (الجملة) تطلق على ما يطلق عليه الكلام فقط . ولا يمنع ذلك من أنها تطلق أيضاً

على غير ما يطلق هو عليه ، كجملة الشرط - مثلاً - وانظر : الدسوقي : ٣٦/٢ ص ٢٦ .

(٤٥) الزيادة لمشكلة الظاهر بعد .

(٤٦) - أي غير ظرف - ولو مؤولا - نحو : «وأن تصوموا خير لكم» . (البقرة : ١٨٤/٧) .

(١) أي المصنف الأبدى .

(٧) المعقيق : اسم لأودية كثيرة ببلاط العرب ، وهو في الأصل صفة ، من عَقَّ ، بمعنى : شَقَّ -

٨٣- (جاء الفعلية : ما مضى بـ) : كي : قام زيد ، وخربت اللبس ، وكان زيد قائما ، وظنته قائما .

٨٤- (جاء الظرفية : ما مضى بـ) : نحو : [٢٩] عندك زيد ، أو : آفي الدار زيد ؟ .

إذا قدرت (زيداً) فاعلا بالظرف . لا : بالاستقرار المحذوف ، ولا : مبتداً مخبراً عنه بالظرف (٤) .

[شرح (٥) أقسام الجملة باعتبار كونها : كبرى ، وصغرى]

و

شرح تعريف كل قسم منها .

(والجملتان : جملتان : كبرى ، وصغرى) (٦)

٨٥- جاء الكبرى : ما وقع الخبر فيها جملة (٧) : نحو : زيد قام أبوه ،

= فهو يقال : لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه . النسان .

(٣) الزيادة : ليتحقق شرط الاعتماد . كما هو مذهب الجمهور . وليشاكل نظيره بعده .

(٤) فإن قدرت (زيداً) فاعلا بـ (استقر) محذوفاً ، رجعت الجملة إلى الفعلية . وإن جعلت المحذوف (مستقراً) مبتداً أو خبراً ، رجعت إلى الاسمية . وإن جعلت (زيد) مبتداً مخبراً عنه بالظرف ، رجعت إلى الاسمية أيضاً . كل حسب صدر الجملة .

هذا ، والمراد بالمتصدر : المسند والمسند إليه في الأصل . انظر : المغنى : ٣٧٢ ، والهمع ١٣/١٠ ، وشرح كتاب الحدود : ٦٧ .

(٥) ذكرت في العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح . كما سيأتى . قد اقتصر على إيراد أقسام (الجملة) بدون شرح ، كما ذكرها المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على وتيرة واحدة في هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً : في هاء ص ٣٦ ، وهـ ص ٢٩ ، وهـ ص ٢ بترقيم الأصل .

(٦) سيأتى في هـ ١٤ نذكر أن هناك جملة أخرى . وهي : الكبرى والصغرى .

(٧) ظاهر هذا التعريف : يمكن أن يشير إلى أن (الجملة الكبرى) قد تكون فعلية ، كما هي .

وزيد أبوه قائم

٨٦- (جمهورية مصر العربية : ماوقع خبراً للمبتدأ) (٨٤) . كالجملـة المـختـبر بها

في المثالين (٩١)

وقد تكون الجملة : صُغِرَ ، وَكَبِرَ - باعتبارين .

نحو : زيدٌ أبوه غلامه منطلقاً (٩٠) .

فمجموع هذا الكلام : جملة كبرى - لاغير (٩١)

و(غلامه منطلق) : صغرى - لاغير - : لأنها خبر (٩٢)

و(أبوه غلامه منطلق) :

= تكون اسمية . وذلك : لأنه لم يصرح بنوعيتها ، فيقول - مثلاً ، كما قال المغنـى : ٣٩٧٢ ،

والهمج : ١٢/١ - هي الاسمـية التي خبرها جملة .

كما أنه لم يقيد (الخبر) بكونه خبراً عن مبتدأ في الحال - وهذا الإطلاق يدخل فيه الخبر

باعتبار الأصل . نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم . معاً يعتبر (جملة كبرى)

مصدرة بفعل . إلا أن الشارح مثل للمصدرة باسم كما هو المشهور فيها .

هذا ، وكون (الجملة الكبرى) اسمية فقط : هو مقتضى كلام جمهور النحاة وأما كونها قد

تكون فعلية : هو ما رآه ابن هشام . انظر : المغنـى والدسوقي : ٣٩٧٢ .

(٨) في المتن المستقل : مبتدأ .

هذا ، ولما هو التمهيد أيضاً : يساعد ظاهر التمهيد السابق فيما أخذناه منه في ص ٧ .

وذلك : لأن المصنف لم يقيد (المبتدأ) بكونه مبتدأ في الحال . فدخل فيه : المبتدأ باعتبار

الأصل ، كالمثالين اللذين ذكرتهما . وأيضاً نحو : كان زيد يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم .

(٩) وعلى هذا فالصغرى : تكون اسمية ، وتكون فعلية .

(١٠) ليس هذا المثال برمته مثلاً للجملة ذات الاعتبارين ، كما يوهمه ظاهر السياق ، بل

المقصود أن هذا المثال يتوصل من خلاله إلى الجملة ذات الاعتبارين - كما سيتضح من

البيان - لأنها لا تتأني إلا إذا وُجد ثلاث مبتدآت .

(١١) أي لأن خبر المبتدأ (زيد) فيها جملة (أبوه غلامه منطلق) .

(١٢) أي عن مبتدأ هو (أبوه) .

-١٦٨-

- كبسرى : باعتبار (غلامه منطلق) (١٣) .
- صغرى : باعتبار جملة الكلام (١٤) .

(١٣) أى باعتبار أن خبر المبتدأ (أبوه) فيها جملة ، هى (غلامه منطلق) .
(١٤) أى باعتبار كونها جملة واقعة خبراً عن مبتدأ ، هو (زيد) .
هـذا ، وقد عرفنا إلى الآن من خلال كلام المصنف والشارح : ثلاثة أنواع من الجمل ، هى :
الكبرى ، والصغرى ، وذات الاعتبارين .
وبقى نوع رابع ، هو : لأكبر، ولاصغرى . مثل : زيد قائم ، وقام زيد . انظر - فى هذا النوع
الرابع - : الدسوقي : ٣٩٧ ص ١٦ .

[ديباجة ختام الشرح]

، نَمَّ هذا الكتاب - بحمد الله ،
، وعونه ، وحسن توفيقه - على يد : كاتبه العبد ،
، الفقير إلى الله - تعالى - : حجازي، ابن (١) الحاج ،
، عمر، النهواني - في يوم الأربعاء (٢) ، ثالث ،
، شهر رمضان المعظم قَدْرُهُ ،
، سنة ثمانين وتسعمائة ،
، غفر الله لكاتبه ،
، ولوالديه ، ولعنْ ،
، قرأ فيه ،
، ودَعَا لهم ،
، بالمغفرة ،

،
آمين والله أعلم

بلغ مقابلة

الشيخ عبد الباسط ابن (١) محمد الفرضي
ملك الفقير رحمة ربه الغني

(١) هكذا بإثبات الهمزة .

(٢) هكذا في الأصل . وهو : الأربعاء . اللسان .

- ١٧٠ -

قسم: الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

الصحيفة	الآية	السورة	الصحيفة	الآية	السورة
٦٦	الحمد لله	الفاتحة وغيرها	٦٦	فمن أوتى كتابه	الإسراء
١٥٠	أربعين ليلة	البقرة	١١٣	وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا	الإسراء
١٤٧	يود أحدكم لو يعمر البقرة ألف سنة	البقرة	١٤٥	فغشيه من اليم ما طه غشيه	
١٤٦	وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٢٩	ولى مدبرا	النمل، القصاص
١١٧	وما من إله إلا الله	آل عمران	١٤٦	أو لم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت
١٥٢	ملء الأرض ذميا	آل عمران	١٤٦	لكيلا يكون على المؤمنين حرج	الأحزاب
٠٤٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب الانعام بآيات ربنا	الانعام	١٤٦	بما نوا يوم الحساب	(ص)
١٢١	تماما على أحسن	الانعام	١٥١	وفجرنا الأرض عيونا	القمر
١٤٧	وخضتم كالذى خاضوا	التوبة	١٥٠	مشقال ذرة خيرا	الزلزلة
١٥٠	أحد عشر كوكبا	يوسف			
٤٣	نحن نقص عليك أحسن القصص	يوسف			
١١٥	يوسف أعرض عن هذا	يوسف			

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>
١٥٩	أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سعد	٤٧٠	يارب كاسية فى الدنيا، عارية يوم القيامة

٣- فهرس الأقوال المأثورة

<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>
١١١	إن الشاة لتجتز، فتسمع صوت - والله - ربيها	١٠٦	من طابت سريرته، حملت سيرته

٤- فهرس الأعلام والطوائف

<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>
٢٤	الأبدى	٢٣	زين الدين	٩٢	الكوفيون
٦٤	البصريون	١٥٤	سيويه	١٣٦	ابن مالك
٩٦، ٨٧	أبو بكر	٢٤	شهاب الدين	٢٣	محمد
٢٣	جلال الدين	٢٣	عبد الرحمن	٦٤، ٢٩	ابن هشام

الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم
٢٣	الجلالى	٩٧	العرب	٦٦	ورش
١٥٤، ٦٤، ٣٨	ابن الحاجب	٩٦، ٨٧	عمر		

٩٤ الحريرى ٩٥، ٨٧ العمران

٢٣ ابن القاسم
٥- فهرس الأشعار، وأنصاف الأبيات

الصحيفة	القافية	القائل	الصحيفة	القافية	القائل
٩٩	تقريب	١٠٩	أوبلا		
٩٩	تركيب	١٠٩	تعملا		
٥٤	الغدر	١٤٤	سعادا (عروض)		
١٤٧	المحنق	قتيلة بنت النضر	٤٦	حكومته (عروض)	الفرزدق
١٠٨	مستقبلا				

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- الاشمونى (بحاشية الصبان - ط عيسى الحلبي - القاهرة)

٢- الأصول فى النحو (تحقيق: الفتلى).

٣- الاعلام للزركلى (ط الثالثة).

٤- إيضاح المكنون.

- ٥- التسهيل تحقيق بركات. ط وزارة الثقافة، نشر : دار الكتاب العربي
(١٣٨٧ - ١٩٦٧)
- ٦- التصريح (بحاشية ياسين - ط عيسى الحلبي - القاهرة)
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر. (ط مصطفى الحلبي، الأولى ١٣٨١م -
١٩٦١م)
- ٨- حاشية الصبان على الأشموني
- ٩- حاشية ياسين على التصريح
- ١٠- شرح الكافية للرضي (المكتبة العلمية - بيروت)
- ١١- شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي (بتحقيقنا - ط الأولى ١٤٠٨ -
١٩٨٨ - دارالتضامن بالقاهرة)
- ١٢- شرح مقامات الحريري: للشريشي
- ١٣- اللسان
- ١٤- معجم المؤلفين: لكحالة .
- ١٥- مقامات الحريري
- ١٦- همع الهوامع: للسيوطي (بعناية : النعساني - دار المعرفة - بيروت)
- ١٧- ابن يعيش(ط: عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي بالقاهرة)

٧- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
دواعى التحقيق	١٧	المقدمة	٣ - ١
معتمد التحقيق	١٧	(أ) قسم الدراسة:	٢١ - ٤
منهج التحقيق	١٩	التعريف بصاحب الكتاب	٦ - ٥
(ب) قسم التحقيق :	١٦٩ - ٢٢	المحقق:	
ديباجة افتتاح الشرح	٢٣	التعريف بالكتاب المحقق	١٦ - ٧
مقدمة الشرح	٢٣	كيف عرفت هذا الكتاب	٧
اشارة الشارح الى المتن وصاحبه ...	٢٤	صفة هذا الكتاب	٧
شرح تعريف النحو ...	٢٥	اسم هذا الكتاب	٨
شرح تعريف الكلمة ...	٢٨	توثيق نسبة هذا الكتاب الى صاحبه	١١
شرح تعريف الكلام ...	٣١	موضوع هذا الكتاب والغرض منه	١٢
شرح تعريف الكلم	٣٢	منهج هذا الكتاب	١٢
شرح امثلة : الكلمة، والكلام، والكلم	٣٣	شخصية الشارح فى هذا الكتاب	١٥
شرح تعريف اللفظ ...	٣٤	منات الكتاب .	١٥
شرح تعريف التركيب ...	٣٤	المؤلفات فى موضوع الحدود	١٦
شرح أقسام الكلمة	٣٥	التحوية	
شرح أقسام الإسم	٣٦	التعريف بمعالم تحقيق الكتاب	٢١ - ١٧
		المحقق:	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٦٣ شرح تعريفى الإعراب ...		٣٥ شرح أقسام الكلمة	
٦٥ شرح تعريفى البناء...		٣٦ شرح أقسام الاسم	
٦٩ شرح حال الأسماء والأنعال من حيث الإعراب والبناء		٣٦ شرح أقسام الفعل	
٧٦ شرح حال البناء من حيث..		٣٧ شرح أقسام الحرف	
٧٨ شرح تعريف جمع التكسير		٣٧ شرح تعريف الاسم ...	
٧٩ شرح تعريف جمع المؤنث السالم ...		٣٨ شرح تعريف الفعل ...	
٧٩ شرح تعريفى جمع المذكر السالم ...		٣٩ شرح تعريف الحرف	
٨٥ شرح شروط إعراب الأسماء الخمة بالحروف ...		٤٠ شرح تعريف الاسم الظاهر	
٨٧ شرح تعريف التثنية		٤٠ شرح تعريف الاسم المضممر	
٨٨ شرح تعريف المثنى ...		٤١ شرح تعريف الاسم المبهم	
٨٩ شرح شروط التثنية		٤١ شرح تعريف الفعل الماضى .	
٩٨ شرح تعريف الاسم الذى لا ينصرف ...		٤٣ شرح تعريف الفعل المضارع	
١٠٥ شرح تعريف الفاعل ...		٤٤ شرح تعريف الفعل الأمر ...	
١٠٧ فائدة فى شرح شروط إعمال إذن النصب فى المضارع		٤٥ شرح خواص الاسم ...	
١١٤ شرح تعريف المنادى ...		٥٢ شرح خواص الفعل	
		٥٩ شرح بعض الأشياء التى هى كالتدليل ...	
		٦٠ شرح تعريف التنوين ...	
		٦١ شرح أقسام التنوين	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
١٤٨ شرح تعريف التمييز	١١٦	شرح تعريف المبتدأ ...	١١٦
١٥٣ فائدة في شرح ترتيب المعارف ..	١١٩	شرح تعريف الخبر ...	١١٩
١٥٧ شرح تعريف المصدر	١١٩	فائدة في متعلق الجار والمجرور، والظرف	١١٩
١٥٧ شرح تعريف الاستثناء ..	١٢٢	شرح تعريف المفعول به	١٢٢
١٦٠ شرح تعريف الإضافة ..	١٢٣	شرح تعريف المفعول فيه ...	١٢٣
١٦٤ شرح تعريف الجملة ..	١٢٤	شرح تعريف المفعول معه ...	١٢٤
١٦٥ شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها ..	١٢٧	شرح تعريف المفعول له ...	١٢٧
١٦٦ شرح أقسام الجملة باعتبار كونها: كبرى، وصغرى ..	١٢٨	شرح تعريف المفعول المطلق ..	١٢٨
١٦٩ ديباجة ختام الشرح	١٣١	شرح تعريف النعت ...	١٣١
١٧٠ (ج) قسم الفهارس:	١٣٤	شرح تعريف العطف ...	١٣٤
١٧١ فهرس الآيات القرآنية	١٣٦	شرح تعريف التوكيد ...	١٣٦
١٧٢ فهرس الأحاديث الشريفة	١٣٩	شرح تعريف البدل ...	١٣٩
١٧٢ فهرس الأقوال المأثورة	١٤١	فائدة في شرح مواضع وجوب استتار الضمير، وجواز	١٤١
١٧٢ فهرس الأعلام والضمائم	١٤٣	شرح تعريف الموصول الاسمي	١٤٣
١٧٢ فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات	١٤٥	شرح تعريف الموصول الحرفي ..	١٤٥
١٧٢ فهرس المصادر والمراجع			
١٧٥ فهرس الوثائق			

"والحمد لله الذي بنعمته
تتم الصالحات".

رقم الايداع القانوني بدار الكتب والوثائق القومية

٩٣/٢٧٥٦

L.S.B.N

977-00-5086-5

الناشر

وكالة الشروق للطباعة والإعلان

ت : ٣٤٧٩٦٣

الناشر
وكالة الشروق للطباعة والنشر
ت: ٢٤٧٩٦٣

To: www.al-mostafa.com